

Distr.: General
13 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب 3

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الأولى:

المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لعشر بعثات سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية للمبعوثين والمستشارين والممثلين الخاصين والشخصيين للأمين العام. وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما مقداره 50 779 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* A/77/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

270722 010622 22-06901 (A)



المحتويات

الصفحة

4	أولا - استعراض مالي عام
5	ثانيا - البعثات السياسية الخاصة
7	1 - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص
8	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
13	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
15	2 - مكتب المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية
16	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
23	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
27	3 - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
28	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
31	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
33	4 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)
33	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
37	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
39	5 - مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
40	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
46	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
49	6 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
50	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
55	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***

** يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه وفقا للإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية التي أعيد تأكيدها في الفقرة 13 من القرار 266/72 ألف.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

- 57 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي
- 58 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
- 65 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 69 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى
- 70 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 79 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 81 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
- 82 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021**
- 89 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***
- 91 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار
- 92 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021**
- 98 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023***

المرفقان

- 100 الأول - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الاستشارية والرقابية
- 102 الثاني - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2023

أولاً - استعراض مالي عام

1 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 للبعثات السياسية الخاصة العشر المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى ما مقداره 50 779 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويعرض الجدول 1 مقارنة بين الموارد المقترحة لعام 2023 والموارد التي اعتمدها الجمعية العامة لعام 2022 بموجب قرارها 246/76 ألف.

الجدول 1

الاحتياجات من الموارد

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021		
عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
95,7	-	3 050,7	2 955,0	2 745,9	مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقيرص
122,1	-	2 820,4	2 698,3	2 094,5	مكتب المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية
1,0	-	477,5	476,5	109,6	المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
38,0	-	376,6	338,6	335,2	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)
(57,1)	-	1 987,9	2 045,0	1 757,8	مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
(566,9)	-	15 565,7	16 132,6	11 928,0	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
157,4	62,7	1 921,0	1 763,6	1 594,9	مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي
606,5	-	5 740,4	5 133,9	4 202,4	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى
228,6	-	17 430,6	17 202,0	16 726,3	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن
255,1	-	1 408,6	1 153,5	1 184,0	مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار
880,4	62,7	50 779,4	49 899,0	42 678,6	المجموع

2 - وتوخيا للإيجاز، لن تتضمن هذه الوثيقة بابا عن الموارد الخارجة عن الميزانية إلا في البعثات التي توقعنت موارد خارجة عن الميزانية في عام 2022 أو عام 2023.

ثانياً - البعثات السياسية الخاصة

المعلومات الشاملة

المنظور الجنساني

3 - تسترشد البعثات السياسية الخاصة بقرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1889 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 2467 (2019) و 2493 (2019) التي تشكل مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتتص على إدماج منظور جنساني في العمل السياسي للأمم المتحدة، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة. وتسترشد البعثات أيضاً بقرار الجمعية العامة 100/75 بشأن الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وأقرت بأهمية مشاركة المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة مع الرجل وإشراكها بصورة كاملة على جميع المستويات وفي جميع المراحل ومن جميع الجوانب في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.

4 - وترد في إطار فرادى البعثات المذكورة في هذا التقرير أمثلة محددة عن كيفية إدماج البعثات السياسية الخاصة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها.

إدماج منظور الإعاقة

5 - تقوم البعثات السياسية الخاصة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، باستعراض الاستراتيجية بغية مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة من خلال الرسائل الشاملة للجميع والتوعية والترويج للاستراتيجية من خلال عمل تلك البعثات، بما في ذلك في العمليات السياسية وعمليات السلام. وتدعم البعثات أيضاً تدابير التخفيف للتغلب على الصعوبات المتعلقة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في سبيل كفالة إمكانية الوصول إلى المرافق والمنصات والأمن والبنية التحتية الأخرى من أجل تيسير الوصول إليها واستخدامها بسهولة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

أنشطة التقييم

6 - ستدعم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التقييم الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات. ويرد بيان لأنشطة التقييم الخاصة بكل بعثة، حسب الاقتضاء، في إطار البعثات المحددة الواردة في هذا التقرير.

أثر الجائحة

7 - كان لاستمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات في البعثات السياسية الخاصة. وترد في هذا التقرير أمثلة محددة في إطار فرادى البعثات.

8 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات وطلبات الدول الأعضاء، تواصل الخطط البرنامجية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام 2023 مراعاة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، من المفترض أن تلك الظروف التشغيلية قد تحسنت وأنها تسمح بتنفيذ الولايات باستخدام النهج المعمول بها سابقا. وأي تعديلات تُدخل على المنجزات المستهدفة المقررة ستمت وفقا للأهداف والاستراتيجيات والولايات، وسيبلغ عنها في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

1 - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

(700 050 3 دولار)

تصدير

في كانون الأول/ديسمبر 2021، توليت منصب نائب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص. وأعرّب لي زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك عن رغبتهما في استمرار المشاركة، ودعمهما لأنشطة بناء الثقة. وتحقيقا لهذه الغاية، كان اتفاقهما في كانون الثاني/يناير 2022 بشأن خطة العمل المتصلة بالسبل الكفيلة بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عملية التسوية/عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف في قبرص تطورا مشجعا، وكذلك اتفاقهما على عدد من المسائل الأخرى منذ بداية العام.

وواصلت اللجان التقنية تحقيق تحسينات عملية في الحياة اليومية للقبارصة، حتى في غياب محادثات سلام نشطة. فعلى سبيل المثال، اضطلعت اللجنة التقنية المعنية بالصحة بدور أساسي في مواءمة القيود المتصلة بكوفيد-19 عند نقاط العبور وتبادل المعلومات المتعلقة بالجائحة. وأرى آفاقا لمزيد من الإنجازات الإيجابية للجان التقنية يمكن أن تساعد في تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى أرضية مشتركة نحو إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح، وسأواصل استكشاف الفرص للجمع بين الطائفتين في الجزيرة، والدفع من أجل اتخاذ المزيد من التدابير التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على حياة الناس وتبني الثقة بين الجانبين.

بيد أن مرور الوقت لا يزال يعقد الجهود الرامية إلى إيجاد حل مقبول للطرفين في قبرص. وعقد الأمين العام عدة اجتماعات في عام 2021 أبقى خطوط الاتصال مفتوحة. وفي عام 2023، سأواصل أيضا مشاركتي بصفتي نائب المستشار الخاص مع الزعيمين القبرصيين وفريقيهما والمجتمع المدني والمجتمع الدولي للإبقاء على الاتصال والحوار المستمرين مع جميع الأطراف دعما لجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد تسوية دائمة في قبرص.

(توقيع) كولن ستيوارت

نائب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

9 - يستمد مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ومقرراته ذات الصلة والرسالتين المتبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2008/456 و S/2008/457). ورحب مجلس الأمن، في القرار 1818 (2008)، باعتزام الأمين العام تعيين مستشار خاص في الوقت المناسب. وأعلن الأمين العام، في رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2008 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/456)، اعتزامه تعيين مستشاره الخاص المعني بقبرص اعتباراً من 14 تموز/يوليه 2008. وتتضمن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تُستمد منها الولاية القرار 186 (1964) وقرارات المجلس اللاحقة، بما في ذلك القرارات 367 (1975) و 1250 (1999) و 1475 (2003) و 1758 (2007) و 1818 (2008) و 1873 (2009) و 1930 (2010) و 1986 (2011) و 2026 (2011) و 2058 (2012) و 2114 (2013) و 2135 (2014) و 2168 (2014) و 2197 (2015) و 2234 (2015) و 2263 (2016) و 2300 (2016) و 2338 (2017) و 2369 (2017)، و 2398 (2018) و 2430 (2018) و 2453 (2019) و 2483 (2019) و 2506 (2020) و 2537 (2020) و 2561 (2021) و 2587 (2021) و 2618 (2022).

10 - وأشار مجلس الأمن مع الأسف، في قراره 2618 (2022)، إلى عدم إحراز تقدم نحو استئناف المفاوضات الرسمية، وأيد تأييداً تاماً مشاركة الأمين العام المستمرة مع الجانبين، وشجع على إجراء المزيد من جولات المحادثات غير الرسمية. وحث المجلس الجانبين على المشاركة بنشاط وبإحساس متزايد بالإلحاح مع الأمين العام وفريقه، بما في ذلك من خلال التوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح الأمين العام تعيين مبعوث للأمم المتحدة.

11 - وشدد الأمين العام، في تقريره الأخير (S/2021/1109)، على أن الديناميات المستمرة في قبرص وحولها والجدول الزمني الانتخابية، ما لم تُتخذ إجراءات حاسمة، يمكن أن تجعل الجهود المستقبلية للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين لقضية قبرص غير قابلة للتحقيق. وحث الأمين العام الطرفين على الانخراط بشكل بناء في إيجاد وبناء أرضية مشتركة بهدف استئناف محادثات سلام ذات مغزى. وأشار إلى أنه يمكن لمبعوث توفده الأمم المتحدة لقيادة تلك المشاركة أن يقدم دعماً بالغ الأهمية في ذلك الصدد وأن جهود الأمم المتحدة تتواصل للتأكد من الطرائق التي من شأنها أن تدعم على أفضل وجه في البحث عن سبيل لإحراز تقدم.

برنامج العمل

الهدف

12 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص.

الاستراتيجية

13 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم المكتب بما يلي:

(أ) بذل قصارى جهده مع الزعيمين والقوى الضامنة لتعزيز الحل السلمي ومساعدتهم، إذا اتفقوا معاً، على إجراء مفاوضات شاملة؛

(ب) عقد اجتماعات ثنائية بانتظام وتيسير عقد اجتماعات مشتركة بين الزعيمين والمفاوضين/الممثلين وفريقيهما والأفرقة العاملة والخبراء العاملين معهم؛

(ج) تكثيف الدعم الذي يقدمه لتنفيذ تدابير بناء الثقة وعمل اللجان التقنية لمساعدة الجانبين على إحراز تقدم نحو تعزيز بناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع.

14 - وفيما يتعلق بعام 2023، ستدعم كذلك المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة، حسب الحاجة، الجهود التي تبذل حالياً على صعيد إدارة مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة مواصلة المشاركة مع زعمي الطائفتين، وتيسير اجتماعات ممثليهما، ومواصلة تقديم الدعم إلى اللجان التقنية، ولا سيما اللجنة التقنية المعنية بالصحة لتعزيز التعاون بين الجانبين بشأن المسائل البوئانية، بما في ذلك التدابير المنسقة، وتبادل المعلومات المتعلقة بكوفيد-19، والحصول على لقاوات كوفيد-19. وستبذل الجهود أيضاً لتشجيع مواصلة الحوار بين الجانبين للحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطائفتين القبرصيتين الذي اتسع نطاقه بسبب الآثار الطويلة الأجل للجائحة.

15 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) مواصلة الحوار من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة لمشكلة قبرص. وفي حالة إحراز تقدم كبير، قد يطلب إلى الأمم المتحدة أن تكثف دعمها، من خلال طرق يمكن أن تشمل أيضاً عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة لمعالجة المسائل الموضوعية؛

(ب) تنفيذ تدابير بناء الثقة؛

(ج) تمكين أعمال اللجان التقنية.

العوامل الخارجية لعام 2023

16 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار وثبات الالتزام السياسي للأطراف بالعملية السياسية وتنفيذ تدابير بناء الثقة؛

(ب) استمرار وثبات الدعم الدولي لعملية السلام.

17 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل البعثة، إذا ما طلب منها الجانبان ذلك، تنسيق مشاركة المؤسسات المالية الدولية في دعم العملية، وبوجه خاص البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون البعثة مع المفوضية الأوروبية وتتسق الأنشطة معها فيما يتصل بدعمها لعملية السلام.

18 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على نحو متكامل بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من التأزر وكفالة تقديم دعم متسق وفعال لجهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة.

19 - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويدعم المكتب الأنشطة التي يضطلع بها الجانبان، وعمل اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، ومنصات المجتمع المدني النسائية في كلا الطائفتين للنهوض بالقضايا الجنسانية، ويقدم الدعم لزيادة المشاركة المدنية من أجل عملية سلام أكثر شمولاً. وستدعم البعثة، وفقاً للممارسات الفضلى، إشراك الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك النساء والأقليات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، في المناقشات المتعلقة بمسألة قبرص وفي أي مفاوضات مستأنفة.

الأداء البرنامجي في عام 2021

- المشاركة المتسقة ومنع نشوب النزاعات والجهود الرامية إلى التوصل إلى أرضية مشتركة نحو استئناف محادثات السلام
- 20 - واصلت البعثة في عام 2021 مشاركتها مع زعمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وفريقيهما، ودعمت الأمين العام وكبار مسؤولي الأمم المتحدة في مهامهم.
- 21 - وفي الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2021، عقد الأمين العام اجتماعاً غير رسمي لمجموعة الخمسة زائداً واحداً في جنيف، بمشاركة زعمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، ووزيري خارجية تركيا واليونان، ووزير خارجية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وعلى الرغم من أنه لم يتسن إيجاد أرضية مشتركة كافية تسمح باستئناف المفاوضات الرسمية، اتفق على مواصلة الحوار بهدف التحرك في اتجاه التوصل إلى أرضية مشتركة، بما يتيح بدء مفاوضات رسمية.
- 22 - وفي 27 أيلول/سبتمبر 2021، استضاف الأمين العام مأدبة غداء غير رسمية للزعميين في نيويورك لمناقشة الحالة الراهنة للجهود الرامية إلى التوصل إلى أرضية مشتركة. وقدم الزعيان دعمهما لجهود الرامية إلى تعيين مبعوث لمتابعة البحث عن أرضية مشتركة وأعربا عن اهتمامهما باستمرار المشاركة. وفي الربع الثالث من عام 2021، اختتمت جين هول لوت إجراء مشاورات نيابة عن الأمين العام.
- 23 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، حضر كلا الزعميين حفل الاستقبال الذي ينظم في نهاية العام في نيقوسيا.
- 24 - وواصلت البعثة تيسير اجتماعات اللجان التقنية وعملها وتنفيذ تدابير بناء الثقة، وشاركت أيضاً مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 2).

الجدول 2

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
مواصلة المشاركة مع الزعميين وفريقيهما وتقديم الدعم اللازم للمشاركة الرفيعة المستوى، بما في ذلك عقد اجتماع مشترك غير رسمي للزعميين في برلين، استضافه الأمين العام	مواصلة المشاركة مع الزعميين وفريقيهما وتقديم الدعم اللازم للمشاركة الرفيعة المستوى، بما في ذلك مشاورات أجرها مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة بهدف بلوغ نقطة انطلاق توافقية للمفاوضات	مواصلة المشاركة مع الزعميين وفريقيهما وتقديم الدعم اللازم للمشاركة الرفيعة المستوى، بما في ذلك اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائداً واحداً عقده الأمين العام في جنيف وغداء غير رسمي للزعميين والقبارصة اليونانيين والأتراك استضافه الأمين العام في نيويورك

أثر الجائحة

- 25 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات في المجالات التالية: (أ) أدت القيود التي فرضها الجانبان إلى زيادة حدة التوترات السياسية وفرضت تحديات عملية أمام عبور الخط الفاصل، وعلى الرغم من أن مواءمة القيود المفروضة عند المعابر كانت خطوة هامة، فإن عدد الاتصالات بين الطائفتين وأنشطة بناء الثقة في الجزيرة لم يعد إلى مستويات ما قبل كوفيد-19؛ (ب) عُقد عدد أقل من الاجتماعات بين الجانبين، وبين البعثة والزعميين وفريقيهما، وكان عدد اجتماعات اللجان التقنية أقل، وذلك على الرغم من التغيير الذي طرأ للانتقال من الاجتماعات الحضرية إلى الاجتماعات

الافتراضية. (ج) ألغيت أو عقدت افتراضيا الاجتماعات الحضورية التي تطلبت أكثر من عدد محدود جدا من الأشخاص، وأدى ذلك إلى تراجع في جودة المناقشات نظرا لطبيعة التفاعلات المتعلقة بمسألة قبرص وتعقيدها وسريتها؛ (د) انخفض السفر إلى الاجتماعات المعقودة خارج قبرص انخفاضاً شديداً في عام 2021 واستعيض عنه باتصالات افتراضية عندما كان ذلك ممكناً ومناسبا على الرغم من تراجع الجودة بسبب عدم وجود فرصة لإجراء مناقشات متعمقة؛ (هـ) انخفض السفر لأغراض التدريب وفرص التدريب بالحضور الشخصي انخفاضاً شديداً. وواصلت البعثة تنفيذ ترتيبات العمل البديلة في المكتب وعززت خطتها لاستمرارية تصريف الأعمال وفقاً للوائح المتعلقة بكوفيد-19 في قبرص وسياسات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل دعم الطائفتين بشأن المسائل المتصلة بكوفيد-19، أجرت البعثة، في إطار النطاق العام للأهداف، حواراً مع ممثلي الجانبين واللجنة التقنية المعنية بالصحة لتعزيز التعاون بشأن المسائل الوبائية، بما في ذلك موامة التدابير المتصلة بنقاط العبور، وتبادل المعلومات والإحصاءات المتعلقة بكوفيد-19، والحصول على لقاءات كوفيد-19.

النتيجة المقررة لعام 2023

مواصلة الحوار للمساعدة في البحث عن أرضية مشتركة

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

26 - في عام 2021، أسهم عمل البعثة في عقد 93 اجتماعاً ثنائياً ومشتركا مع الزعيمين وفريقيهما و 268 اجتماعاً للجان التقنية والأفرقة العاملة، وهو ما لم يشكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في عقد 135 اجتماعاً ثنائياً ومشتركا مع الزعيمين وفريقيهما و 400 اجتماع للجان التقنية والأفرقة العاملة. ويرجع ذلك إلى غياب المفاوضات النشطة والتدابير المتعلقة بكوفيد-19 في عام 2021.

27 - وفي عام 2023، ستواصل البعثة مشاركتها مع الجانبين والقوى الضامنة لدعم الجهود الرامية إلى إيجاد وبناء أرضية مشتركة بهدف استئناف محادثات سلام ذات مغزى. وفي حالة إحراز تقدم كبير، قد يطلب إلى الأمم المتحدة أن تكثف جهودها، بطرق منها عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة لمعالجة المسائل الموضوعية. وقد تزداد أيضاً الحاجة إلى تنسيق العمل التقني استعداداً لتنفيذ التسوية. وستشمل الجهود الدبلوماسية المكوكية والاجتماعات الثنائية، وتيسير الاجتماعات المشتركة، واجتماعات فريقي الجانبين والأفرقة العاملة لهما. وستواصل البعثة أيضاً دعمها لتنفيذ تدابير بناء الثقة وعمل اللجان التقنية، مع التركيز بوجه خاص على مساعدة الجانبين على متابعة التوصيات التي أسفرت عنها عملية تقييم أنشطة اللجان التقنية وخطة العمل من أجل مشاركة المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في عملية السلام. وستعمل البعثة على زيادة مشاركتها المدنية وتقديم الدعم في هذا المجال، بما في ذلك مع النساء والأقليات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة لدعم عملية سلام أكثر شمولاً.

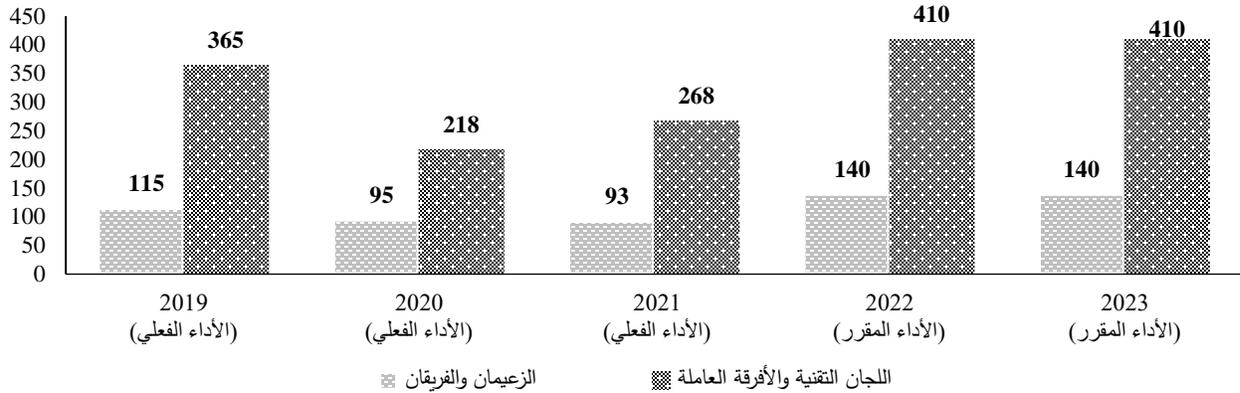
الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

28 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض الاجتماعات الافتراضية يوفر بديلاً فعالاً من حيث الوقت، ولكن بعض الاجتماعات الحضورية لا غنى عنها نظراً لطبيعة التفاعلات وتعقيدها وسريتها، وبالتالي لا يمكن إجراء تلك الاجتماعات افتراضياً بنجاح. وثمة درس آخر مستفاد يبرز أهمية عمل اللجان التقنية لبناء الثقة، والحد من التوترات، وتجنب النزاعات المحتملة، وتحسين حياة القبارصة، ولا سيما خلال فترة تعليق المفاوضات الكاملة.

29 - وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة استخدام الاجتماعات الحضورية والافتراضية على السواء مع كفاءة جودة المناقشات والسرية اللازمة، وستواصل العمل مع الجانبين لزيادة تمكين عمل اللجان التقنية. وسيتم توجيه الحوار الجاري أيضاً نحو العمل مع الطائفتين وحل المسائل المتعلقة بالنزاع بينهما واستكشاف أرضية مشتركة نحو محادثات سلام محتملة. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

مقياس الأداء: عدد الاجتماعات الثنائية والمشتركة التي عقدت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وعدد اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان التقنية



المنجزات المستهدفة

30 - يعرض الجدول 3 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 3

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	2
	1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	3	3	3	2
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	3	2	2
	2 - جلسات مجلس الأمن	3	3	2	2
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية				
	المساعي الحميدة: توفير المساعي الحميدة من خلال المشاركة والاجتماعات الثنائية والمشتركة مع زعيم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك، وأصحاب المصلحة الآخرين في كلتا الطائفتين، والقوى الضامنة الثلاث من أجل تسوية مشكلة قبرص. وعقد وتيسير الاجتماعات الثنائية والمشتركة مع الزعيمين وفريقيهما وتيسير أعمال اللجان التقنية والأفرقة العاملة، مما أسفر في عام 2021 عن اعتماد خطة العمل، على نحو ما طلب مجلس الأمن.				
	التشاور والمشورة والدعوة: إسهام المشورة بشأن المسائل الإجرائية والقانونية والتقنية والموضوعية من أجل تسوية مسألة قبرص؛ وتنسيق وإدارة وتيسير الاجتماعات الاستشارية بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام؛ وبذل جهود الدعوة بشأن المساواة بين الجنسين، وتشجيع المشاركة في عملية السلام وحشد الدعم العام لها. وفي عام 2021، عقدت البعثة 226 اجتماعاً مع أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والأحزاب السياسية في قبرص، والمجموعات النسائية والشبابية، والأوساط الأكاديمية، والنقابات العمالية، والقيادات الدينية. وشاركت البعثة أيضاً مع أعضاء مجلس الأمن ودول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة، وهيئات الاتحاد الأوروبي، وممثلي البنك الدولي، وتعاونت وتعاوننا وثيقاً مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة القطري.				
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
	العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إجراء مقابلات وإصدار نشرات صحفية لإعلام الجمهور بعملية السلام. وتبشر البعثة بانتظام على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام، وأصدرت عدة نشرات صحفية، ونشرت عدداً من المقالات على موقعها الشبكي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 4
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
عام 2023 مقابل عام 2022 (الزيادة/النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(2)	(1)	
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
78,8	-	2 608,1	2 507,3	تكاليف الموظفين المدنيين
16,9	-	442,6	238,6	التكاليف التشغيلية
95,7	-	3 050,7	2 745,9	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 5
الوظائف

الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والقطاعات المتصلة بها		الفئة الفنية والقطاعات العليا																
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	مجموع الموظفين الفنيين	مجموع الموظفين الفنيين	الخدمة فئمة	المجموع	خدمات الأمن العامة ^(أ)	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	
21	-	5	-	16	1	4	11	-	1	5	3	1	-	-	-	-	-	-	-	المعتمد لعام 2022 ^(ب)
21	-	5	-	16	1	4	11	-	1	5	3	1	-	-	-	-	-	-	-	المقترح لعام 2023 ^(ب)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل.

31 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص ما قدره 3 050 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (100 608 دولار) اللازمة لاستمرار 21 وظيفة (1 وكيل الأمين العام، 1 مد-1، 3 ف-5، 5 ف-4، 1 ف-3، 4 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة، 5 من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (600 442 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (800 31 دولار)، والسفر في مهام رسمية (500 111 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (500 100 دولار)، والنقل البري (100 41 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (900 74 دولار)، والخدمات الطبية (300 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (500 82 دولار).

- 32 - ولا يقترح أي تغيير في عدد ومستويات الوظائف لعام 2023.
- 33 - وطُبِّقَ معدل شواغر قدره 12,5 في المائة على جميع الوظائف الدولية. وتستند الموارد المقترحة للوظائف الوطنية إلى افتراض شغل الوظائف بالكامل.
- 34 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساساً إلى زيادة الاحتياجات في إطار تكاليف الموظفين المدنيين، نتيجة لتطبيق آخر جدول للمرتبات ومضاعف تسوية مقر العمل على تكلفة الوظائف الدولية وتطبيق أحدث سعر صرف معمول به على تكلفة الوظائف الوطنية.

2 - مكتب المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية

(400 820 2 دولار)

تصدير

لا يزال منع الإبادة الجماعية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم. وشهد عام 2021 استمرار تأثير الانقسام والتعصب على المجتمعات الضعيفة، وكيف يمكن أن يؤدي ذلك في أخطر الحالات إلى ارتكاب الإبادة الجماعية أو الجرائم ذات الصلة. وما زلت أشعر بالجزع إزاء هذه الديناميات التي تتحدى عزمنا وقدرتنا الجماعيين على منع هذه الجرائم. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يكون أكثر وضوحاً عندما يكون السكان معرضين لخطر وشيك، فإن العمل الفعال يتطلب أيضاً معالجة عوامل الخطورة الطويلة الأجل والحيولة دون تصاعدها إلى نقاط الأزمات هذه.

وقد أكد العامان الماضيان أهمية التكنولوجيا للعمل الذي نقوم به. ومع أن الاهتمام تركز على وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها تعمق الانقسام، يمكن للتكنولوجيا أن تعزز الوقاية بوصفها أداة تشاركية للتوعية. ويجب أن نسعى جاهدين لتسخير التكنولوجيا في منع الإبادة الجماعية مع تعزيز مشاركة المرأة والمشاركة المجتمعية الشاملة.

وسيواصل المكتب إعطاء الأولوية للعمل ضد إنكار محرقة اليهود والإبادة الجماعية وتمجيد جرائم الحرب ومجرمي الحرب. ولا يزال التصديق العالمي على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها يمثل أولوية رئيسية للمكتب. وتشمل الأولويات الأخرى للمكتب تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والرصد، وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، في مجالات منها تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية. وسيسعى المكتب أيضاً إلى إعادة مواءمة هيكله ومجموعة مهارات موظفيه مع الاحتياجات والتحديات الناشئة.

(توقيع) أليس وايريمو نديريتو

المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 35 - أنيطت بمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ولاية جمع المعلومات، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، عن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ذات الدوافع الإثنية والعرقية، وهي انتهاكات قد تؤدي إلى وقوع جريمة إبادة جماعية إن لم تُمنع أو تُوقف؛ والقيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام ولمجلس الأمن من خلال الأمين العام، بتوجيه اهتمام كل منهما إلى الحالات التي يحتمل أن تقضي إلى وقوع جريمة إبادة جماعية؛ وتقديم توصيات إلى المجلس، من خلال الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث جرائم إبادة جماعية أو وقفها؛ وإقامة اتصالات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لمنع وقوع الإبادة الجماعية وبشأن العمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بأعمال الإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.
- 36 - وتُستمدُّ الولاية من الدعوة التي وجهها مجلس الأمن، في قراره 1366 (2001)، إلى الأمين العام ليحيل إلى المجلس المعلومات والتحليلات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعُين المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية من خلال رسالتين متبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2004/567 و S/2004/568). وأعيد تأكيد الولاية في قرار المجلس 1674 (2006)، ورسالتين أخريين متبادلتين بين الأمين العام والمجلس (S/2007/721 و S/2007/722)، وقرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، بما فيها قرارا الجمعية العامة 1/60 و 308/63، وقرار لجنة حقوق الإنسان 62/2005، وقرارات مجلس حقوق الإنسان 25/7، و 22/22 و 34/28 و 19/33 و 26/37 و 29/43.
- 37 - وفيما يتعلق بمبدأ المسؤولية عن الحماية، تناولت الجمعية العامة، في الفقرتين 138 و 139 من قرارها 1/60 بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، مسؤولية كل من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عن حماية السكان. وأعاد مجلس الأمن تأكيد ذلك في سياق قراره 1674 (2006) و 1706 (2006). وعُين المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية من خلال الرسالتين المتبادلتين (S/2007/721 و S/2007/722)، وكلف بتطوير هذا المبدأ من النواحي المفاهيمية والمؤسسية والتنفيذية. وأدرجت الجمعية العامة، في قرارها 277/75، البند المتعلق بالمسؤولية عن الحماية في جدول أعمالها وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن ذلك البند.
- 38 - ولا يزال منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، إلى جانب تحقيق أهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الهدفان 10 و 16 بشأن الحد من أوجه عدم المساواة، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، على التوالي) جزءاً رئيسياً من استراتيجية المنع الأوسع نطاقاً التي وضعها الأمين العام، ومن دعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان في 24 شباط/فبراير 2020. واستمر تصاعد خطاب الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب، وتقادم في العديد من الحالات بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. ولا يزال المدنيون مستهدفين في النزاعات المسلحة، ويظل ضمان المساءلة أمراً صعباً. وبالإضافة إلى ذلك، هناك شواغل متزايدة إزاء اتجاهات تتضمن إنكاراً لحالات سابقة من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، حتى في الحالات التي جرت فيها محاكمات دولية وصدرت أحكام تؤكد هذه الجرائم. وتُظهر هذه التطورات مرة أخرى أهمية توشي اليقظة فيما يتعلق بمؤشرات المخاطر وعلامات الإنذار المبكر لهذه الجرائم.

برنامج العمل

الهدف

39 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو النهوض بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية ومنع التحريض على ارتكابها.

الاستراتيجية

40 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم المكتب بما يلي:

- (أ) التوعية بأسباب الإبادة الجماعية ودينامياتها من خلال التحليل التنبؤي والعمل المنحى مدعوماً بجمع وتبادل المعلومات من البعثات الميدانية والمكاتب الإقليمية وفقاً لولاية الإنذار المبكر المنوطة بالمكتب؛
- (ب) تنبيه الجهات الفاعلة ذات الصلة عندما يكون هناك خطر لوقوع إبادة جماعية، من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، اللتين أعلنتهما الأمين العام في حزيران/يونيه 2019، وبناء القدرات وبذل جهود الدعوة، بما في ذلك تقديم توصيات في الوقت المناسب بشأن الحالات المثيرة للقلق. ويشمل ذلك تنفيذ خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية؛
- (ج) الدعوة والتعبئة لاتخاذ إجراءات مناسبة من خلال المشاركة داخل الأمم المتحدة ومع الشركاء الخارجيين؛
- (د) تعزيز الجهود المبذولة على مستوى المجتمع المحلي من أجل الوقاية، بسبل منها مساعدة المبادرات ذات القيادات المحلية الرامية إلى التقريب بين المجتمعات المحلية؛
- (هـ) تسخير التكنولوجيا لتعزيز الوقاية بوصفها أداة تشاركية للتوعية؛
- (و) زيادة مشاركة المرأة وزيادة عدد النساء في أدوار صنع القرار وتوفير المعارف والمهارات للنساء لتمكين الجهود الوطنية والمجتمعية الرامية إلى تحسين الإجراءات المتخذة لمنع الإبادة الجماعية والتصدي لها؛
- (ز) إعطاء الأولوية للعمل ضد إنكار محرقة اليهود والإبادة الجماعية وتمجيد جرائم الحرب ومجرمي الحرب؛
- (ح) دعم التصديق العالمي على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

41 - وفي عام 2023، ستشمل المنجزات المستهدفة المقررة للمكتب تقديم الدعم في مجالات الإنذار المبكر والمساعدة التقنية وبناء القدرات للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، من بين شركاء آخرين، مع التركيز على بناء القدرات والهيكل اللازمة لتحليل عوامل الخطورة المتعلقة بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، والكشف المبكر عن تلك العوامل والتصدي لها.

42 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، عمم المكتب الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك استخدام المشاركة الافتراضية إلى أقصى حد ممكن في المواقف التي قد لا يكون فيها الحضور الشخصي مطلوباً على وجه التحديد. وعموماً، تعلم المكتب أنه يمكن في بعض الحالات القيام بالمشاركة المتعلقة بالدعوة العامة وبناء القدرات بصورة افتراضية. بيد أنه فيما يتعلق بأعماله المتصلة بالتقييم والتحليل، تظل الزيارات إلى مواقع محددة والاجتماعات مع النظراء على الصعيد القطري، بمن فيهم السكان المعرضون

للخطر، ذات أهمية بالغة لتنفيذ الولاية. وقد وفر عمل المكتب في مجال النهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية دروساً مماثلة.

43 - ومن المتوقع أن يهيئ العمل المذكور أعلاه ظروفاً مؤاتية لزيادة الإجراءات التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمنع خطر الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك التحريض عليها، والتخفيف من حدة ذلك الخطر، أو المساهمة في منعه والتخفيف من حدته.

العوامل الخارجية لعام 2023

44 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) استمرار التزام الدول الأعضاء، وكذلك مجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بالعمل مع المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية للنهوض بجهود منع الإبادة الجماعية وتعزيز الجهود الرامية إلى وضع تصور لمبدأ المسؤولية عن الحماية؛

(ب) مشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات بصورة نشطة في تطوير القدرة على المنع واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، بما يشمل منع التحريض على ارتكابها.

45 - وسيواصل المكتب العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وسيواصل مكتب المستشارية الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية أيضاً العمل عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ودعمها بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية.

46 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيعمل مكتب المستشارية الخاصة بالتعاون الوثيق مع كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا سيما فيما يتعلق بجمع المعلومات لأغراض الإنذار المبكر، ووضع السياسات والأنشطة الرامية إلى منع وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

47 - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويشمل ذلك تجسيد الديناميات الجنسانية في أعمال الرصد والتحليل التي يقوم بها والسعي إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في المناسبات وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات.

48 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، يواصل المكتب استعراض ودراسة الاستراتيجية وخطة العمل بشأن خطاب الكراهية بهدف مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة، في مجالات منها أنشطته في مجال البرامج والسياسات، واستعراض ووضع مذكرة إرشادية بشأن خطاب الكراهية تستند إلى الاستراتيجية.

الأداء البرنامجي في عام 2021

جمع المعلومات والتوعية وبناء القدرات لمنع وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك التحريض على ارتكابها، والتصدي لها في حال وقوعها

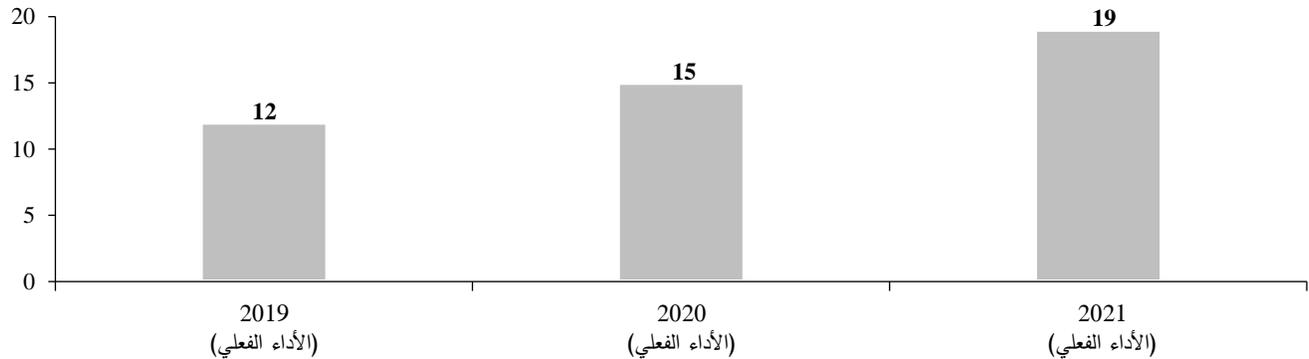
49 - أصدر المكتب في عام 2021، عملاً بولايته، سبع مذكرات استشارية إلى الأمين العام و 10 بيانات عامة. واضطلعت المستشارية الخاصة بأربع زيارات قطرية وست بعثات ميدانية. ونتيجة للزيارات التي قامت بها المستشارية الخاصة إلى غرب البلقان، أعطت بلدان المنطقة الأولوية للمبادرات الرامية إلى معالجة الثغرات في المساءلة وإنكار الإبادة الجماعية، وإلى دعم المصالحة بين الطوائف من خلال الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. واستكمل ذلك بوضع خطط عمل خاصة بكل بلد بشأن خطاب الكراهية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المكتب مبادرتين، في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، لزيادة الوعي وبناء القدرات بشأن منع الإبادة الجماعية من خلال التعليم. ففي أفريقيا، أطلق المكتب منتدى أفريقيا للباحثين في مجال الإبادة الجماعية لوضع مناهج دراسية للجامعات للدراسات المتصلة بالإبادة الجماعية، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وضع مواد تعليمية ومناهج دراسية للمدارس والجامعات بشأن منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي. ويجري حالياً تجريب هذه المناهج الدراسية في جامعات المنطقة.

50 - ودعم المكتب، بصفته جهة تنسيق الأمم المتحدة المعنية بخطاب الكراهية، جهود الدعوة التي أدت إلى اتخاذ الجمعية العامة قرارها 309/75، الذي أعلن يوم 18 حزيران/يونيه من كل عام يوماً دولياً لمكافحة خطاب الكراهية. ونظم المكتب 30 دورة تدريبية وجلسة إحاطة للدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بخصوص استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، ودعم ثمانية أفرقة قطرية وعمليات سلام تابعة للأمم المتحدة لوضع خطط عمل خاصة بسياقات محددة. ونظم المكتب أيضاً حلقتين دراسيتين شبكيتين مع الجهات الفاعلة الدينية حول أوجه الترابط بين كوفيد-19 وخطاب الكراهية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي، وست حلقات دراسية شبكية مع لجنة التعليم العالي في باكستان حول مكافحة خطاب الكراهية.

51 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في النهوض بالقدرات والجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ومن التحريض على ارتكابها، وذلك استناداً إلى التحليلات والتوصيات وأنشطة التدريب الملائمة التي قدمها في الوقت المناسب مكتب المستشارية الخاصة، وهو ما شكّل أداءً مستوفياً للهدف المقرر. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

مقياس الأداء: الإجراءات الرامية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية المتخذة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي نتيجة لأنشطة التدريب والمساعدة التقنية التي قدمها مكتب المستشارية الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية



أثر الجائحة

52 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، وأدى إلى تأجيل الأنشطة المقرر إجراؤها بالحضور الشخصي في مختلف البلدان. وقام المكتب، كلما كان ذلك عمليا، بإعادة تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية لإتاحة تقديمها من خلال الإنترنت، ولا سيما في مجال تزويد الأفرقة القطرية بالأدوات اللازمة للنهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، وقدم المساعدة التقنية من خلال الحلقات الدراسية الشبكية وغيرها من الوسائل الإلكترونية.

النتيجة المقررة لعام 2023

جمع المعلومات وتجهيزها، وتوفير الإنذار المبكر، والتوعية، وبناء القدرات، وتقديم توصيات إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك التحريض على ارتكابها

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

53 - أسهم عمل المكتب في النهوض بالقدرات والجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والتحريض عليها، وشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اتخاذ الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية 19 إجراء متابعة لمنع أو تخفيف خطر وقوع إبادة جماعية أو جرائم حرب أو تطهير عرقي أو جرائم ضد الإنسانية، وذلك استنادا إلى التحليلات والتوصيات الملائمة التي قدمها المكتب في الوقت المناسب.

54 - وفي عام 2023، ستواصل المستشارية الخاصة ومكتبها جمع وتجهيز المعلومات من مصادر الأمم المتحدة من أجل توفير الإنذار المبكر والمشورة بشأن منع الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة. وسيقوم المكتب بزيارات قطرية، تقنية ورفيعة المستوى على السواء، لجمع معلومات ذات صلة عن التطورات السياسية والتطورات المتعلقة بحقوق الإنسان والتطورات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في بلدان من جميع أنحاء العالم، بهدف تحديد علامات الإنذار المبكر المتصلة بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وسيقدم المكتب أيضا تدريبا مصمما حسب الطلب ومساعدة تقنية للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني بشأن منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

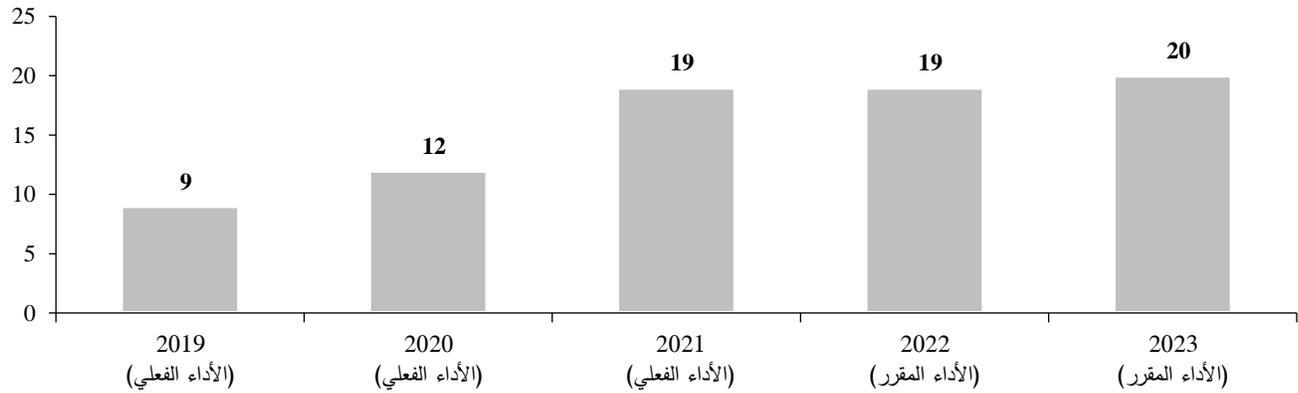
الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

55 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للمكتب في أن للشراكات أهمية حاسمة لتنفيذ ولاية المكتب، لا سيما بالنظر إلى غياب الوجود الميداني، سواء فيما يتعلق بكيانات الأمم المتحدة أو المؤسسات الحكومية أو غيرها. وللتسيق الفعال مع كيانات الأمم المتحدة الميدانية وأفرقتها القطرية وعمليات السلام التابعة لها دور أساسي في تعزيز وتوسيع نطاق قدرات المكتب في مجال التقييم والاستجابة، وتعميق فهمه لدرجة وجود عوامل الخطورة المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة في مواقع متعددة. ويستخدم المكتب مزيجا من البعثات الميدانية والرصد عن بعد في مبادراته المتصلة بالتقييم والاستجابة، ولا يمكن تنفيذ هذه المبادرات بفعالية بدون إقامة شراكات مع نظرائه في الميدان. وفيما يتعلق بالشركاء من خارج الأمم المتحدة، تمكن المكتب من الوصول إلى المزيد من الدول الأعضاء من خلال المنظمات الإقليمية وتحالفات من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مما أدى إلى اتساع نطاق آثار الدعم الذي يقدمه في مجال التعاون التقني. وقد أتاح ذلك بدوره إقامة شراكات تشغيلية متعددة المستويات، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية والمجتمعية، لتطبيق منهجيات المكتب لتقييم المخاطر ومناقشة نتائج هذا العمل لأغراض النهوض بالوقاية.

56 - وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيكتف المكتب جهوده من أجل بناء قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات السلام في مجال العناصر ذات الصلة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وسيعطي المكتب أيضا الأولوية للعمل من خلال المنظمات الإقليمية وتحالفات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للوصول إلى المزيد من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي، حيث ستظل إجراءات الوقاية ذات أهمية قصوى. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مقياس الأداء: عدد إجراءات المتابعة التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك التحريض على ارتكابها، نتيجة ما قدمه مكتب المستشار الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية من إنذار مبكر وتوصيات



المنجزات المستهدفة

57 - يعرض الجدول 6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 6

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	1	2	2
1 - تقرير الأمين العام عن المسؤولية عن الحماية	1	1	1	1
2 - تقرير الأمين العام عن منع الإبادة الجماعية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان	1	1	-	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	6	6	4	5
3 - جلسات الجمعية العامة بشأن المسؤولية عن الحماية	5	2	3	3
4 - اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بشأن منع الإبادة الجماعية	1	4	1	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	4	6	7	8

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

8	7	6	4	5 - مشاريع بشأن آليات وطنية، بما في ذلك التشريعات، لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية
45	35	45	25	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
45	35	45	25	6 - حلقات عمل بشأن منع وقوع أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التحريض على ارتكابها، وبشأن إنشاء واستعراض آليات الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية
2	1	1	1	المنشورات (عدد المنشورات)
2	1	1	1	7 - منشور عن منع وقوع أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية
4	2	1	-	المواد التقنية (عدد المواد)
2	1	1	-	8 - مذكرة إرشادية عن مواجهة خطاب الكراهية والتصدي له
2	1	-	-	9 - مذكرات إرشادية عن إنكار الإبادة الجماعية ومنع وقوع أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إسداء المشورة بشأن مخاطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وبشأن اتخاذ تدابير وقائية؛ والدعوة والمشاورات بشأن منع وقوع أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية؛ وإحاطات بشأن حالات فُطرية ومجالات مواضيعية ذات صلة بالمسبل الكفيلة بمنع تلك الجرائم.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثات تقييم إلى بلدان بعينها: بعثات تقييم إلى بلدان بعينها. فقد قامت المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية بـ 4 زيارات فُطرية و 6 بعثات ميدانية في عام 2021.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة؛ والذكرى السنوية لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والاحتفال باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: بيانات عامة تصدرها المستشارة الخاصة؛ وتقديم إحاطات إعلامية؛ وتحرير مقالات رأي. فقد أصدرت المستشارة الخاصة 10 بيانات عامة في عام 2021 بشأن حالات مثيرة للقلق وأجرت عدة مشاركات إعلامية.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 7
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
مجموع الاحتياجات الزيادة/(النقصان) عام 2023 مقابل عام 2022	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
128,0	-	2 133,9	1 518,7	تكاليف الموظفين المدنيين
(5,9)	-	564,4	575,8	التكاليف التشغيلية
122,1	-	2 698,3	2 094,5	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 8
الوظائف

الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا															
متطوعو الأمم المتحدة	مجموع الموظفين الوطنيون	مجموع الموظفين الفنيين	مجموع الموظفين الفنيين الرتبة الأمم المتحدة	الخدمة فئة الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن العامة ^(أ)	الدولية	الوطنية	المحلية	الفرعي	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أع	أع م	أع م-2	أع م-1	
-	12	12	12	2	-	-	-	10	-	2	(ع)4	2	-	-	1(ب)	1	-	-	1
-	13	13	13	2	-	-	-	11	1	2	4	2	-	-	1(ب)	1	-	-	1
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	-									

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) يعمل الأمين العام المساعد بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

(ج) تشمل وظيفة واحدة برتبة ف-4 تمت الموافقة عليها كوظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمدة ستة أشهر في ميزانية عام 2022.

58 - تبلغ الموارد المقترحة لعام 2023 لمكتب المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية 2 820 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (2 261 900 دولار) اللازمة لاستمرار 12 وظيفة (1 وكيل الأمين العام، 1 أمين عام مساعد، 2 ف-5، 4 ف-4، 2 ف-3، 1 ف-2، 2 من فئة الخدمات العامة) ومقترح تحويل وظيفة واحدة برتبة ف-4 من وظيفة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة عادية، وإنشاء وظيفة إضافية واحدة برتبة ف-2، وكذلك التكاليف التشغيلية (558 500 دولار)، التي تشمل تكاليف كل من الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (39 600 دولار)، والسفر في مهام رسمية (245 100 دولار)، والمرافق والبنى التحتية

(206 600 دولار)، والنقل البري (3 600 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (36 800 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (26 800 دولار).

59 - وفي عام 2023، يُقترح إدخال التغييرات التالية على ملاك الموظفين:

(أ) تحويل وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-4) من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة عادية لتمكين المكتب من مواصلة دعمه لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، اللتين أعلنهما الأمين العام في عام 2019. ومن شأن تحويل الوظيفة التي كانت في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة ستة أشهر في عام 2022 إلى وظيفة عادية في عام 2023 أن يسمح للمكتب بتقديم مساعدة مستدامة استجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والكيانات الميدانية للأمم المتحدة للحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال وضع وتنفيذ خطط عمل خاصة بسياقات محددة للتصدي لخطاب الكراهية ومكافحته. وستشمل هذه المساعدة المستدامة استخدام هذه الوظيفة لدعم هذه الجهات الفاعلة ولكي تعمل بوصفها جهة تنسيق مخصصة لإنشاء مستودع للممارسات الجيدة. وستؤدي أيضا إلى استدامة الدعم المقدم للمكاتب الميدانية والعمل معها بمجرد وضع خطط العمل والبدء في تنفيذها. وعلى الرغم من أن المكتب يقيم شراكات مع مكتب التنسيق الإنمائي وإدارة التواصل العالمي، وهما أيضا عضوان في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بخطاب الكراهية، فإن مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية فيما يتصل بالخبرة التقنية وجهة التنسيق تقع على عاتق المكتب. ويستلزم تنفيذ الالتزامات الـ 13 الواردة في الاستراتيجية اتباع نهج متعدد القطاعات يربط التصدي لخطاب الكراهية بجهود الوقاية الأوسع نطاقا التي تبذلها الأمم المتحدة، ولتحقيق ذلك يظل التنسيق الذي توفره جهة تنسيق مخصصة موجود في المكتب أمرا أساسيا؛

(ب) إنشاء وظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون السياسية (ف-2) لتعزيز قدرة المكتب في مجال التحليل ودعم الحملات التي ينظمها المكتب بشأن إنكار محرقة اليهود ومكافحة خطاب الكراهية والتصديق على اتفاقية الإبادة الجماعية. ويرتبط ذلك بقراري الجمعية العامة 250/76 و 309/75 المتعلقين بإنكار محرقة اليهود والاحتفال باليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية على التوالي، وقرار مجلس حقوق الإنسان 29/43 بخصوص تقديم الدعم للدول بشأن تنفيذ اتفاقية الإبادة الجماعية والاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. والمكتب هو كيان الأمم المتحدة الوحيد الذي يقوم بتحليل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي، ويقدم المشورة لأجهزة الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة وآليات مثل مجلس حقوق الإنسان والهيئات ذات الصلة بشأن المخاطر المحتملة للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والتدابير اللازمة للتصدي لها. وتزايدت عوامل الخطورة والحالات المتصلة بهذه الجرائم يستدعي تعزيز ملاك موظفي المكتب. وستساعد الوظيفة الجديدة في تعزيز قدرات المكتب التحليلية التي تقع في صميم دوره في الإنذار المبكر والوقاية.

60 - وطُبِّق معدل شواغر قدره 5 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف المستمرة، استنادا إلى مستويات شغل الوظائف في الأونة الأخيرة والتوظيف المتوقع، في حين طُبِّق معدل شواغر قدره 50 في المائة على الوظيفة المقترح إنشاؤها.

61 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساسا إلى زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، الناجمة عن عوامل تشمل توفير مخصصات كاملة لوظيفة واحدة لم يقدم لها سوى ستة أشهر من التمويل في الميزانية المعتمدة لعام 2022، واقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-2، وتطبيق نسبة مئوية أعلى من تكاليف الموظفين العامة، استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 62 - يقدر أن تستخدم في عام 2022 موارد خارجة عن الميزانية تبلغ قيمتها قرابة 882 000 دولار لتغطي، في المقام الأول، تكاليف الموظفين لأربع وظائف (3 ف-3، 1 من فئة الخدمات العامة)، وبرنامج المكتب المتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية، وإعداد تقرير الأمين العام لعام 2022 بشأن المسؤولية عن الحماية.
- 63 - وبخصوص عام 2023، ستتاح موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ 447 000 دولار، لاستمرار أربع وظائف (3 ف-3، 1 من فئة الخدمات العامة) وبرنامج المكتب المتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية.
- 64 - ويعزى الانخفاض في الموارد المقدرة الخارجة عن الميزانية التي ستستخدم في عام 2023 مقارنة بعام 2022 إلى توقعات الدعم المقدم من الجهات المانحة نتيجة للوضع الاقتصادي العالمي الحالي.

3 - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

(477 500 دولار)

تصدير

استنادا إلى إعلان الأمين العام في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تعييني مبعوثا شخصيا له للصحراء الغربية، رحب مجلس الأمن في قراره 2602 (2021) بالتعيين وحث على استئناف العملية السياسية بروح بناءة.

وتوليت مهامي في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وقمت بزيارتي الأولى إلى المنطقة من 12 إلى 20 كانون الثاني/يناير 2022، حيث سافرت إلى الجزائر العاصمة وتتدوف في الجزائر، والرباط ونواكشوط. واستقبلت استقبالا حسنا في جميع المحطات التي توقفت عندها وشاركت في مناقشات جادة مع جميع المعنيين، مما أتاح لي فرصة قيمة للاستماع إلى مواقفهم وآرائهم بشأن السبل الكفيلة بإحراز تقدم نحو استئناف العملية السياسية بشأن الصحراء الغربية بروح بناءة.

ومنذ الزيارة، واصلت اتباع نهج استباقي، وشاركت في مزيد من المشاورات، بما في ذلك مع أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية.

وقد توليت المهمة المسندة إلي في ظل تحديات ونكسات جديدة على الأرض. وسيكون من الضروري بالنسبة لي مواصلة الاعتماد على الدعم القوي والموحد من المجتمع الدولي والموارد المناسبة للاضطلاع بولائتي.

(توقيع) ستافان دي ميستورا

المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 65 - يضطلع المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية بمسؤولية مساعدة الطرفين، المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير المصير في سياق ترتيبات متوافقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.
- 66 - وتُستمد الولاية من الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن المؤرخة 17 آذار/مارس 1997 (S/1997/236) و 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/851) و 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/852)، وكذلك من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 1813 (2008) و 2099 (2013) و 2468 (2019) و 2494 (2019) و 2548 (2020). ورحب المجلس، في قراره 2602 (2021)، بتعيين ستافان دي ميستورا مبعوثاً شخصياً للأمين العام للصحراء الغربية وحث على استئناف العملية السياسية بروح بناءة. وأعرب المجلس عن دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي لتيسير عملية التفاوض. وأهاب المجلس بالطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، وكذلك البرهنة على الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل المضي قدماً في المفاوضات. وأكد المجلس من جديد التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، على أساس من التوافق، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأشار إلى دور الطرفين ومسؤولياتهما في ذلك الصدد.

برنامج العمل

الهدف

- 67 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو النهوض بجهود الطرفين الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير المصير.

الاستراتيجية

- 68 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تشجيع الطرفين على مواصلة النقاش بشأن مسألة الصحراء الغربية من أجل تحديد عناصر الالتقاء، من خلال إجراء مشاورات ثنائية، بما في ذلك مشاورات مع البلدين المجاورين الجزائر وموريتانيا، والقيام بزيارات إلى المنطقة لعقد اجتماعات مع الأطراف المحاوره الرئيسية، والقيام بالدبلوماسية المكوكية، وغير ذلك من الأنشطة التي تعتبر مفيدة في ذلك الصدد؛
- (ب) التشاور مع أعضاء مجلس الأمن ومجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية، سواء في عواصمها أو في نيويورك، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، من أجل التوصل إلى حل؛
- (ج) العمل على تنظيم اجتماعين دوليين حول الصحراء الغربية.

69 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) بناء مزيد من الثقة وتعزيز مشاركة الطرفين في العملية السياسية؛
 (ب) مواصلة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للعملية السياسية.

العوامل الخارجية لعام 2023

70 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار الطرفين في إبداء استعدادهما للقاء من أجل إجراء مفاوضات مباشرة؛
 (ب) بقاء الحالة الأمنية مؤاتية لتحقيق الهدف الذي تبنته البعثة للمنطقة.

71 - وفيما يتصل بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستجتمع البعثة بانتظام مع ممثلي المنظمات الإقليمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تبادل الآراء بشأن العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

72 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة الحصول على الدعم للزيارات وتلقي المعلومات عن التطورات في الصحراء الغربية من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وكذلك التنسيق والاتصال مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بزيارة مخيمات اللاجئين وبتدابير بناء الثقة، والإبقاء على اتصال وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف بشأن المسائل المتصلة بحالة حقوق الإنسان في منطقة مسؤوليتها.

الأداء البرنامجي في عام 2021

استئناف العملية المتعلقة بالصحراء الغربية

73 - بعد الإعلان عن تعيين ستافان دي ميستورا في منصب المبعوث الشخصي للأمين العام في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، استؤنفت العملية المتعلقة بالصحراء الغربية من خلال الدبلوماسية التي اضطلع بها المبعوث الشخصي الذي تشاور مع ممثلي أصحاب المصلحة المعنيين خلال اجتماعاته التمهيديّة في نيويورك، وكذلك مع أعضاء مجلس الأمن ومجموعة الأصدقاء، ومحاورين آخرين، قبل مواصلة جهوده في عام 2022. وحتى تعيين المبعوث الشخصي، ظل الأمين العام على اتصال مع الطرفين.

النتيجة المقررة لعام 2023

النهوض بالعملية المتعلقة بالصحراء الغربية

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

74 - أسهم عمل البعثة في الحفاظ على الاتصال مع الأطراف، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في النهوض بالعملية السياسية بسبب عدم وجود مبعوث شخصي حتى تشرين الأول/أكتوبر 2021.

75 - وستواصل البعثة في عام 2023 الاستفادة من العمل السابق للنهوض بالعملية السياسية من خلال إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية، والقيام بزيارات إلى المنطقة للاجتماع بالمحاورين الرئيسيين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والمنظمات النسائية، وغير ذلك من التدابير التي تعتبر ملائمة في هذا الصدد. وستواصل أيضا إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في عواصمها وفي نيويورك، حسب الاقتضاء. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة التواصل مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في

جنيف وفي غيرها من المواقع لمناقشة جوانب مختلفة متصلة بالنزاع. وستعقد البعثة أيضا اجتماعات منتظمة مع ممثلي المنظمات الإقليمية ذات الصلة لتبادل الآراء بشأن العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

الدروس المستفادة والتغييرات المقررة

76 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في الحفاظ على الزخم في العملية السياسية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة إشراك الطرفين والبلدين المجاورين بانتظام لاستئناف النقاش حول مسألة الصحراء الغربية لتحديد أوجه التقارب في الآراء، ابتغاء التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9).

الجدول 9

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
اجتماع مائدة مستديرة واحد لم تعقد أي اجتماعات	حضورية	استئناف التعاون بين الطرفين والبلدين المجاورين	مواصلة التعاون بين الطرفين والبلدين المجاورين	اجتماعان دوليان

المنجزات المستهدفة

77 - يعرض الجدول 10 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 10

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ووثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2
1 - تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن	1	1	1	1
2 - تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
الخدمات الفنية المقدمة إلى الاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	2	2	2	2
3 - جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: توفير المساعي الحميدة للحوار الرفيع المستوى الذي يشمل أصحاب المصلحة المعنيين؛ وتوفير المساعي الحميدة للمفاوضات غير الرسمية بين أصحاب المصلحة المعنيين في سياق العملية السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية.				
التشاور والمشورة والدعوة: عقد مشاورات من خلال مناقشات ثنائية بشأن العملية السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية؛ والعمل مع الجماعات النسائية ومجموعات المجتمع المدني.				
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: إيفاد بعثات لتقصي الحقائق إلى المنطقة من أجل تحسين فهم الحالة في الميدان، ومن أجل تحسين التنسيق مع الجهات الشريكة للأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة.				

4 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

(376 600 دولار)

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

81 - في 14 كانون الأول/ديسمبر 2004، عيّن الأمين العام مبعوثه الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004) لتمكينه من تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)، وفقا لطلب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 2004 (S/PRST/2004/36). وتتشاور البعثة، لدى اضطلاعها بهذه الولاية، مع المحاورين السياسيين في لبنان ومع المجلس والدول الأعضاء الأخرى، من أجل إعداد التقارير نصف السنوية للأمين العام. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات المجلس ومقرراته ذات الصلة، بما فيها القرار 1559 (2004) وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 2004 (S/PRST/2004/36). وإضافة إلى ذلك، عملت البعثة من أجل تعزيز استجابة الدول الأعضاء ذات الصلة في تنفيذ الأحكام المتبقية من قرار المجلس 1680 (2006).

82 - وفي 17 أيار/مايو 2006، واستجابة للتقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام بشأن تنفيذ القرار 1559 (2004) (S/2006/248)، اتخذ مجلس الأمن القرار 1680 (2006) الذي كرّر فيه دعوته للتنفيذ التام لأحكام القرار 1559 (2004). ومن خلال ذلك القرار، شجع المجلس أيضا بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان، تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بشأن ترسيم حدودهما المشتركة، ولا سيما في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع.

83 - وفي 11 آب/أغسطس 2006، اتخذ مجلس الأمن القرار 1701 (2006) الذي أكد فيه على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرارين 1559 (2004) و 1680 (2006) والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالجهات الفاعلة الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، بما في ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان؛ وطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بصورة منتظمة إلى المجلس تقارير عن تنفيذ القرار 1701 (2006).

84 - وواصل مجلس الأمن، في القرار 2236 (2015) وجميع القرارات اللاحقة بشأن لبنان، بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، القرار 2591 (2021)، حث جميع الأطراف على إحراز تقدم ملموس نحو جميع المسائل المعقدة في تنفيذ القرارات 1701 (2006) و 1680 (2006) و 1559 (2004)، وغيرها من قرارات المجلس ذات الصلة. وفي 4 شباط/فبراير 2022، أصدر المجلس بيانا صحفيا أكد فيه مجددا دعم المجلس القوي لاستقرار لبنان وأمنه وسلامته الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي، وفقا لقرارات المجلس 1701 (2006) و 1680 (2006) و 1559 (2004) و 2591 (2021)، وغيرها من قرارات المجلس ذات الصلة وبيانات رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في لبنان. وفي عام 2016، كلف الأمين العام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بالاضطلاع بمسؤولية إعداد تقارير عن تنفيذ القرار 1559 (2004)، ولا يزال هذا الترتيب قائما حتى الآن.

85 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، انطلقت احتجاجات سلمية واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد، حيث طالبت شريحة عريضة من المجتمع اللبناني بتغيير الحكومة، وإجراء إصلاحات عادلة، وإقامة حكم رشيد، ومحاسبة الفاسدين، وتحسين إدارة الاقتصاد، وإنهاء المحسوبيات الطائفية، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وفي احتجاجات لاحقة في النصف الأول من عام 2020، دعت

بعض الجماعات، في جملة أمور، إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وأدت جائحة كوفيد-19، وانفجار 4 آب/أغسطس 2020 في مرفأ بيروت، والفراغ الحكومي الذي أعقب ذلك، إلى تفاقم آثار الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وفي أيلول/سبتمبر 2021، شكلت حكومة جديدة، وكانت إحدى أولوياتها إجراء انتخابات برلمانية في أيار/مايو 2022.

برنامج العمل

الهدف

86 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1559 (2004) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة الصادرة عن المجلس.

الاستراتيجية

87 - للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيقوم المكتب بما يلي:

(أ) البحث عن سبل تكفل تعزيز توافق الآراء بشأن إجراء حوار وطني يتولى قيادته اللبنانيون ويأخذون بزمامه، ويُتوقع أن يؤدي إلى إحراز تقدم في معالجة مسألة حيازة الأسلحة خارج سلطة الدولة. وتشمل النتائج السابقة في هذا المجال إجراء حوار وطني من جانب صانعي القرار السياسي اللبنانيين؛

(ب) إصدار تقريرين من التقارير نصف السنوية التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن عن التطورات ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وسيتناول التقريران عددا من القضايا الرئيسية من قبيل سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي؛ وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛ وحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي معرض تقارير الأمين العام عن هذه الفئات، سيبلغ الأمين العام المجلس بالتطورات السياسية والأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وانتهاكات السيادة اللبنانية، وحيازة الأسلحة من قبل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

88 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن إجراء مداوات مستتيرة لمجلس الأمن بشأن الفرص الممكنة للبنان لإحراز تقدم بشأن الأحكام المتبقية من قرار المجلس 1559 (2004).

العوامل الخارجية لعام 2023

89 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) سيكون تشكيل الحكومة بعد الانتخابات أمرا صعبا، ولا تزال الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية مصدرا لعدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية؛

(ب) تؤثر البيئة الإقليمية المتوترة والمتقلبة على استقرار لبنان وأمنه الداخليين؛

(ج) توفر إرادة سياسية محدودة لدى الأطراف المعنية لمعالجة مسألة حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

(د) النوايا السياسية الحسنة للدول الأعضاء تحدث تأثيرا محدودا على الأطراف المعنية؛

(هـ) تراجع حدة التوترات إلى حد ما بين لبنان والدول الأخرى في المنطقة.

90 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، يقوم مكتب المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، ولا سيما في عملية إعداد تقارير الأمين العام قبل الزيارات التي يقوم بها إلى لبنان موظفو مكتب المبعوث الخاص وأثناءها.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تعزيز فهم أعضاء مجلس الأمن للتطورات ذات الصلة بتنفيذ القرار 1559 (2004)

- 91 - قام المكتب بزيارة واحدة إلى لبنان في أيلول/سبتمبر 2021، استرشد الأمين العام بنتائجها في تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2021 عن تنفيذ القرار 1559 (2004). وأصدر المكتب أيضا تقرير الأمين العام لشهر نيسان/أبريل 2021.
- 92 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في فهم أعضاء مجلس الأمن للتطورات ذات الصلة بتنفيذ الأحكام المتبقية من قرار المجلس 1559 (2004).

أثر الجائحة

- 93 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، بما في ذلك إلغاء زيارة واحدة إلى لبنان لإجراء مشاورات قبل إصدار تقرير الأمين العام لشهر نيسان/أبريل 2021 عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وقد حد ذلك من عدد وعمق المشاورات مع الجهات الفاعلة من مختلف الأطياف السياسية.

النتيجة المقررة لعام 2023

إجراء مداوات مستنيرة في مجلس الأمن بناء على التقارير التحليلية للأمين العام

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

- 94 - أسهم عمل المكتب في إثراء مداوات مجلس الأمن بشأن التطورات ذات الصلة بتنفيذ الأحكام المتبقية من قرار المجلس 1559 (2004). وشكل ذلك أداء مستوفيا جزئيا للهدف المقرر المتمثل في إجراء مناقشات في المجلس بشأن التقريرين نصف السنويين لكي يعكسا نتائج المشاورات بشأن مواقف الجهات الفاعلة اللبنانية فيما يتعلق بحيازة الأسلحة خارج سلطة الدولة. ويرجع ذلك في معظمه إلى أن تركيز الجهات الفاعلة اللبنانية كان في أغلبه منصبا على الأزمة الاقتصادية والمالية، والآثار اللاحقة لانفجار 4 آب/أغسطس 2020 في بيروت، والتحديات التي تلت ذلك فيما يتعلق بتشكيل الحكومة. ولم تجر مناقشات بشأن استراتيجية الدفاع الوطني. وأدى كذلك إلغاء زيارة إلى لبنان بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19 إلى الحد من عدد وعمق المشاورات مع الجهات الفاعلة من مختلف الأطياف السياسية.
- 95 - وسيواصل المكتب في عام 2023 تقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار، ولا سيما حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 96 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للمكتب في أن المشاورات الشخصية ضرورية للإسهام في تحقيق نتائج. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل المكتب الاستفادة من العمل مع كيانات الأمم المتحدة في كل من مقر الأمم المتحدة وفي فريق الأمم المتحدة القطري في لبنان، إضافة إلى الحفاظ على علاقاته بالأطراف المحاورة في البلد. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 13).

الجدول 13
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إجراء مناقشات بشأن التقريرين نصف السنويين لكي يعكسا نتائج المشاورات بشأن مواقف الجهات الفاعلة اللبنانية فيما يتعلق بحيازة الأسلحة خارج سلطة الدولة	إجراء مناقشات بشأن التقريرين نصف السنويين اللذين لم يعكسا نتائج المشاورات بشأن مواقف الجهات الفاعلة اللبنانية فيما يتعلق بحيازة الأسلحة خارج سلطة الدولة	إجراء مناقشات بشأن التقريرين نصف السنويين لكي يعكسا نتائج المشاورات بشأن مواقف الجهات الفاعلة اللبنانية، التي لم يعبر عنها إلا جزئياً، فيما يتعلق بحيازة الأسلحة خارج سلطة الدولة	إجراء مناقشات بشأن التقريرين نصف السنويين اللذين يعكسان نتائج المشاورات المنهجية التي تستقصي مواقف الجهات الفاعلة اللبنانية فيما يتعلق بحيازة الأسلحة خارج سلطة الدولة	إجراء مناقشات بشأن التقريرين نصف السنويين اللذين يعكسان نتائج المشاورات المنهجية بشأن مواقف الجهات الفاعلة اللبنانية فيما يتعلق بحيازة الأسلحة خارج سلطة الدولة

المنجزات المستهدفة

97 - يعرض الجدول 14 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 14

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وئاتق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2
1 - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد المشاورات)	-	2	2	2
2 - جلسات مجلس الأمن بشأن القرار 1559 (2004)	-	2	2	2
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات توصلنا لفهم الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية في لبنان، وكذلك بيئته الإقليمية، لما قد يكون لها من تأثير على تنفيذ القرار 1559 (2004)؛ وإجراء مشاورات بشأن مواقف الجهات الفاعلة فيما يتعلق بحيازة الأسلحة خارج سلطة الدولة.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 15
الموارد المالية

(ب/آلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
الفرق	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
38,0	-	287,1	249,1	تكاليف الموظفين المدنيين
-	-	89,5	89,5	التكاليف التشغيلية
38,0	-	376,6	338,6	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) 335,2

الجدول 16
الوظائف

الموظفون الوطنيون	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا												
متطوعو الأمم المتحدة	مجموع الموظفين الوطنيين المحليين	مجموع الموظفين الوطنيين الرتبته الأمم الدولية	خدمة فئة الميدانية/ الخدمات الخدمات الأمنية العامة ⁽¹⁾	المجموع الفرعي	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م	أ ع م	أ ع م	
3	-	-	3	1	2	-	-	1	-	-	-	-	1 ^(ب)	المعتمد لعام 2022
3	-	-	3	1	2	-	-	1	-	-	-	-	1 ^(ب)	المقترح لعام 2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيير

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

98 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004) ما قدره 376 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (287 100 دولار) اللازمة لاستمرار ثلاث وظائف (1 وكيل الأمين العام، 1 ف-4، 1 من فئة الخدمات العامة)، وكذلك التكاليف التشغيلية (89 500 دولار)، التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (43 500 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (34 500 دولار)، والنقل البري (2 000 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (7 700 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 800 دولار).

99 - ولا يقترح أي تغيير في عدد ومستويات الوظائف لعام 2023. وطُبق معدل شواغر قدره 5 في المائة على الوظائف.

100 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 في المقام الأول إلى تطبيق نسبة مئوية أكبر لتكاليف الموظفين العامة على تكاليف المرتبات قدرها 41,3 في المائة مقارنة بنسبة 26,9 في المائة المطبقة على الميزانية المعتمدة لعام 2022، استناداً إلى أنماط الإنفاق الأخيرة.

5 - مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

(1 987 900 دولار)

تصدير

نظم مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية في عام 2021، على الرغم من جائحة كوفيد-19، وبالتعاون مع المنظمين المشاركين في الرئاسة، وهما الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جميع الجولات الأربع المقررة من مباحثات جنيف الدولية في آذار/مارس وحزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر. وقام الرؤساء المشاركون بأربع زيارات عادية ما قبل الجولة إلى تبليسي وموسكو وسوخومي وتسخينفالي، وأجروا مشاورات مع المشاركين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجروا مشاورات في واشنطن العاصمة وفي نيويورك. وعقد الرؤساء المشاركون معتكفين: أحدهما عبر الإنترنت في شباط/فبراير، والآخر في ستوكهولم في أيلول/سبتمبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الرؤساء المشاركون إحاطة حضورية إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مباحثات جنيف الدولية.

وبصفتي رئيسة للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها في غالي، المعلقة منذ حزيران/يونيه 2018، فقد أجريت مفاوضات نشطة مع المشاركين، بهدف استئناف الاجتماعات. والمشاورات مستمرة وهناك أمل في أن تُستأنف الاجتماعات على أساس القواعد الأساسية والمبادئ القائمة. ولمواصل تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المشتركين للرؤساء المشاركين بشأن المرأة والسلام والأمن في إطار مباحثات جنيف الدولية، سادعو باستمرار إلى المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في عملية السلام وبناء السلام.

وسأواصل في عام 2023، وبالتعاون مع رئيسي المشاركين، تنشيط مباحثات جنيف الدولية لتحقيق نتائج ملموسة. وبصفتي ممثلة الأمم المتحدة، سأجري مشاورات ثنائية مع المجموعات المشاركة للتوصل إلى حل دائم للنزاع.

(توقيع) عائشة جيهان سلطان أوغلو

ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 101 - مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية مكلف بدعم مباحثات جنيف الدولية وآلية منع الحوادث ومواجهتها التي تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة في غالي، جورجيا، من خلال تيسير مشاركة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية وفي آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها، والاتصال والتنسيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وتتولى البعثة أيضا المسؤولية عن التحضير لجلسات مباحثات جنيف الدولية والاجتماعات الدورية لآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها، وعقد تلك الجلسات والاجتماعات وتيسيرها، بالتشاور مع الرئيسين المشاركين الآخرين (الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا).
- 102 - وواصلت الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار وعودة المشردين داخليا واللجئين، التي بدأت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2008 في جنيف عملا باتفاق النقاط الست المبرم في 12 آب/أغسطس 2008 وتدابير التنفيذ المتخذة في 8 أيلول/سبتمبر 2008، بوساطة من الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، في أعقاب الأعمال العدائية التي وقعت في آب/أغسطس 2008 (انظر S/2009/254). ورحب مجلس الأمن، في قراره 1866 (2009)، ببداية المباحثات، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق ممثله الخاص، تقديم الدعم الكامل لهذه العملية. ووجه الأمين العام رسالة في هذا الشأن إلى وزير خارجية جورجيا في 29 أيلول/سبتمبر 2009، ورد وزير خارجية جورجيا على رسالة الأمين العام في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2009.
- 103 - وعلى خلفية "مقترحات لإنشاء آليات مشتركة لدرء الحوادث ومواجهتها" التي أُنقِص عليها في جنيف في 18 شباط/فبراير 2009، وجه الأمين العام في 28 أيلول/سبتمبر 2009 رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أطلع فيها أعضاء المجلس على آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في مباحثات جنيف الدولية وعقد اجتماعات الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها تحت رعاية الأمم المتحدة في غالي (المرجع نفسه، الفقرتان 5 و 6). وذكر الأمين العام أيضا أن الأمم المتحدة ستواصل، بعد إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، دعم مباحثات جنيف الدولية والآلية من خلال عدد محدود من الموظفين المكلفين بمهام تيسير مشاركة الأمم المتحدة في المباحثات الدولية في جنيف وفي الآلية، والاتصال بالجهات الفاعلة ذات الصلة والتنسيق معها.
- 104 - وفي رسالة مؤرخة 28 كانون الأول/ديسمبر 2009 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أشار الأمين العام إلى أنه، نظرا للدور المهم لمباحثات جنيف الدولية وللآلية في تحقيق استقرار الوضع وبناء الثقة، وفي ضوء التأييد الواسع لاستمرار مشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية على نحو فعال بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2009، بما في ذلك من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، ستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لمباحثات جنيف الدولية ولعمل الآلية. وأعرب الأمين العام، في رسالة مؤرخة 25 شباط/فبراير 2010 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/103)، بعد إجراء مشاورات، عن اعتزامه تعيين ممثل للأمم المتحدة يتولى مسؤولية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى مباحثات جنيف الدولية والآلية المشتركة. وفي رسالة مؤرخة 2 أيار/مايو 2011 (S/2011/279)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس أحاطوا علما بما يعترزم القيام به وبالمعلومات التي تضمنتها رسالته المؤرخة 25 شباط/فبراير 2010. وأعرب الأمين العام، في رسالة مؤرخة 2 تموز/يوليه 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/665)، بعد إجراء مشاورات، عن اعتزامه تعيين عائشة جيهان سلطان أوغلو ممثلة للأمم المتحدة. وفي رسالة مؤرخة 5 تموز/يوليه 2018 (S/2018/666)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس أحاطوا علما بما عقد العزم عليه في الرسالة المؤرخة 2 تموز/يوليه 2018.

برنامج العمل

الهدف

105 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو النهوض بالبند الرئيسية من جدول أعمال مباحثات جنيف الدولية، بما في ذلك عدم استخدام القوة/الترتيبات الأمنية الدولية ومعالجة مسألة المرشدين داخلياً واللاجئين، في سياق المباحثات وآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها.

الاستراتيجية

106 - للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، ستواصل البعثة، بالشراكة الوثيقة مع مكتبي الرئيسين المشاركين الآخرين، تكثيف الجهود الرامية إلى دعم تنشيط مباحثات جنيف الدولية واستئناف الاجتماعات المنتظمة للآلية، بوصفها منصتين موجّهتين نحو تحقيق النتائج للحوار ومنع نشوب النزاعات، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى الإسهام في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الانتقال بالمباحثات من عملية لإدارة النزاع إلى عملية لتحويل مسار النزاع نحو السلام وتسويته. وسينصب التركيز على معالجة القضايا المحورية وإحراز تقدم بشأنها، بما في ذلك عدم استخدام القوة/الترتيبات الأمنية الدولية ومسألة المرشدين داخلياً واللاجئين.

107 - وفي عام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة أهداف الدول الأعضاء من خلال التعاون الوثيق مع مكتب المنسق المقيم في جورجيا وفريق الأمم المتحدة القطري في جهودهما المستمرة للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة الدعوة إلى تقديم الدعم التقني والمادي والمالي للسكان المقيمين في أبخازيا، جورجيا، وتيسير هذا الدعم. وستتولى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها تنفيذ هذه المساعدة. وستشارك البعثة أيضاً مع الدول الأعضاء ذات الصلة في الدعوة إلى تقديم المساعدة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 في عام 2023.

108 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، قامت البعثة بتكليف أساليب عملها استنادا إلى الدروس المستفادة خلال الجائحة، بسبل منها الجهود التي يبذلها مكتب المنسق المقيم في جورجيا والفريق القطري لتعميم الممارسات الجيدة.

109 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) المساهمة في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الانتقال بالمباحثات من عملية لإدارة النزاع إلى عملية لتحويل مسار النزاع نحو السلام وتسويته؛
- (ب) معالجة القضايا المحورية وإحراز تقدم بشأنها، بما في ذلك عدم استخدام القوة/الترتيبات الأمنية الدولية ومسألة المرشدين داخلياً واللاجئين.

العوامل الخارجية لعام 2023

110 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) سيواصل جميع أصحاب المصلحة دعم مباحثات جنيف الدولية وآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها، ودعم استمرار مشاركة الأمم المتحدة؛
- (ب) سيواصل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والمشاركين في مباحثات جنيف الدولية دعم الجهود الرامية إلى المساعدة في تنشيط المباحثات وتعزيز فعاليتها؛
- (ج) ستواصل المنظمات الثلاث التي تضطلع بدور الرئاسة المشتركة تعاونها الوثيق من أجل الوفاء بولاية المباحثات.

- 111 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تعتمد البعثة نهجا استباقيا لكفالة التنسيق وتبادل المعلومات على نحو وثيق ومنظم مع الرئيسيين المشاركين من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريقيهما. وستواصل البعثة أيضا إجراء اتصالات وثيقة مع بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اللتين تشاركان في رئاسة آلية إرغنتي لمنع الحوادث ومواجهتها. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة اتصالاتها مع المنظمات غير الحكومية الدولية ومراكز الفكر في ميادين تسوية النزاعات، والوساطة، والمرأة والسلام والأمن.
- 112 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل البعثة التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من قبيل مكتب المنسق المقيم في جورجيا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، والجهات الفاعلة الأخرى، من أجل تنسيق وتعزيز دور الأمم المتحدة وإسهامها في إطار عمل مباحثات جنيف الدولية وآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها.
- 113 - وتراعي البعثة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك المشاركة في الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام، فضلا عن مشاركتها المباشرة في البرامج الإنمائية. وتواصل البعثة، بالتعاون الوثيق مع الرئيسيين المشاركين الآخرين وجهات التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن التابعة لهما، تعزيز دور المرأة في تسوية النزاعات وبناء السلام، وتعمل بشكل وثيق، مع مقرري الرئيسيين المشاركين الآخرين، من أجل تحقيق هذا الغرض، وفي إطار الاستراتيجية وخطة العمل المشتركتين اللتين اعتمدهما الرؤساء المشاركون في عام 2019. وفي عام 2023، سيواصل الرؤساء المشاركون مشاركتهم التي بدأت في عام 2019 للاستفادة من أوجه التآزر بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

الأداء البرنامجي في عام 2021

مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مباحثات جنيف الدولية

- 114 - وأصلت البعثة، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مبادراتها نحو تنشيط مباحثات جنيف الدولية على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 خلال عام 2021. وعُقدت الجولات الحضورية الأربع المقررة لمباحثات جنيف الدولية واجتماعات ما قبل الجولة، وشاركت البعثة عن كثب وبانتظام مع الرئيسيين المشاركين الآخرين وجميع المشاركين افتراضيا وبالحضور الشخصي. وزاد عدد الاجتماعات العادية الرفيعة المستوى وعلى مستوى العمل التي تعقدتها البعثة عبر الإنترنت مع جميع المشاركين زيادة جوهرية للحفاظ على منصة نشطة للحوار ومواصلة إتاحة إمكانية إجراء مناقشات موجهة نحو تحقيق النتائج على نحو متسق ودون انقطاع. وواصلت البعثة العمل على وضع نهج استراتيجي للجلسات الإعلامية يهدف إلى تبادل الممارسات الدولية والدروس المستفادة، بغية المساعدة على إحراز تقدم أكبر بشأن القضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال. ونظمت في عام 2021 جلستان إعلاميتان متتاليتان عن "الأبعاد الشاملة/الإنسانية للأمن"، واجتماع تقني للخبراء الطبيين بشأن كوفيد-19 وفريق عامل فرعي حول موضوع "حرية التنقل والجوانب الأخرى ذات الصلة". واجتمع الرؤساء المشاركون مع ممثلي الشباب في زوجيدي وتبيليسي وتسخينغالي في إطار تواصلهم مع المجتمع المدني.
- 115 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في مواصلة الحوار مع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية بغية إحراز تقدم بشأن البنود الرئيسية على جدول الأعمال وحل المشاكل الناشئة. بيد أنه لم يتمكن من إحراز تقدم مماثل بشأن عدم استخدام القوة/الترتيبات الأمنية الدولية والمشردين داخليا/اللاجئين بسبب تصلب مواقف المشاركين والسياق الجيوسياسي الإقليمي والعالمي عموما. ولم تكتسب مبادرات الرؤساء المشاركين الرامية إلى إجراء مناقشات ملموسة بشأن المواضيع زخما بين المشاركين. وأسهمت البعثة إسهاما فعالا في تحسين الظروف المعيشية للسكان المتأثرين بالنزاع عن طريق تيسير فتح ممرات إنسانية للسكان الذين يعيشون في

أبخازيا، ودعت إلى إجراءات مماثلة في منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، بجورجيا. ويفضل هذه الجهود جزئياً، افتتح المعبر الأول بالكامل في موعين اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2021 فصاعداً. ويُعرض النقد المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 17).

الجدول 17 مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
إجراء مزيد من المناقشات الموجهة نحو تحقيق النتائج بشأن المسائل الموضوعية التي تتناولها مباحثات جنيف الدولية، من قبيل عدم استخدام القوة/الترتيبات الأمنية الدولية والمسائل المتعلقة بالمشردين داخلياً واللاجئين، بما في ذلك بدعم من الجلسات الإعلامية المتخصصة على مستوى الخبراء	لم تعقد سوى جولة واحدة من مباحثات جنيف الدولية بسبب جائحة كوفيد-19. واستأنف المشاركون العمل بشأن البنود الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال في كل من الفريقين العاملين الأول والثاني. ولم تنظم أي جلسات إعلامية	عقدت أربع جولات حضورية من مباحثات جنيف الدولية ونظمت جلستان إعلاميتان عن "البعد الشامل/الإنساني للأمن"، واجتماع تقني للخبراء الطبيين بشأن كوفيد-19 وفريق عامل فرعي حول موضوع "حرية التنقل والجوانب الأخرى ذات الصلة"

أثر الجائحة

116 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، حيث تناقص إيفاد البعثات المنتظمة للموظفين إلى المنطقة باستثناء زيارات ما قبل الجولة التي قام بها الرؤساء المشاركون لمباحثات جنيف الدولية وتضمنت أعضاء الأفرقة الأساسية.

النتيجة المقررة لعام 2023

تنشيط مباحثات جنيف الدولية لتحقيق نتائج عملية

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

117 - أسهم عمل البعثة في الالتزام الراسخ لجميع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية بمواصلة العمل لمنع استئناف الأعمال العدائية، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر لعام 2021. وفيما يتعلق بآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها، لم يتسن استئنافها منذ تعليقها في حزيران/يونيه 2018. وبعد المفاوضات والنشطة والمتواصلة التي أجرتها البعثة، بادر أحد المشاركين في حزيران/يونيه 2021 إلى استئناف الاجتماعات ولكن بشرط مسبق واحد. والمشاورات جارية لحل هذه المسألة.

118 - وإذا لم تستأنف اجتماعات آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها في عام 2022، فستواصل البعثة في عام 2023 بذل كل جهد ممكن للعمل مع المشاركين لضمان استئناف اجتماعات الآلية. وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستيسر البعثة العمل حسب الاقتضاء بين المشاركين المعنيين بغية تجنب تعطيل المباحثات واجتماعات الآلية وإغلاق نقاط العبور.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

119 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في الحاجة إلى التكيف مع أساليب بديلة (افتراضية) للعمل مع المشاركين في مباحثات جنيف الدولية والمشاركين في آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها. وعلى الرغم من أن موظفي البعثة تمكنوا من العمل بكفاءة في إطار هذه الترتيبات، انخفضت في بعض الأحيان فعالية وتواتر المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية بسبب عدم عقد اجتماعات مباشرة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة استخدام الأساليب الافتراضية والبديلة حسب الاقتضاء في عملها مع المشاركين في المباحثات، ولا سيما مع المشاركين في آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 18).

الجدول 18

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إجراء مناقشات موجهة نحو تحقيق النتائج بشأن المسائل الموضوعية التي تتناولها مباحثات جنيف الدولية، من قبيل عدم استخدام القوة/الترتيبات الأمنية الدولية ومسائل أخرى، من بينها ما يتعلق بالمشردين داخليا، بما في ذلك بدعم من الجلسات الإعلامية المتخصصة على مستوى الخبراء	عُقدت جولة واحدة من مباحثات جنيف الدولية. ولم يحرز أي تقدم بشأن البنود الموضوعية لجدول الأعمال	عقدت أربع جولات من مباحثات جنيف الدولية. ولم يحرز أي تقدم بشأن البنود الموضوعية لجدول الأعمال. ولم تُعقد خلال هذه الفترة أي اجتماعات لآلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها	إحراز أصحاب المصلحة تقدما بشأن المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال مباحثات جنيف الدولية، وفي عمل آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها من أجل تعزيز السلام والاستقرار على الأرض	إحراز أصحاب المصلحة تقدما بشأن المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمال مباحثات جنيف الدولية، وفي عمل آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها من أجل تعزيز السلام والاستقرار على الأرض

المنجزات المستهدفة

120 - يعرض الجدول 19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	16	4	16	10
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
1 -	جولات مباحثات جنيف الدولية	4	4	4	4
2 -	اجتماعات آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها	12	-	12	6
باء -	توليد المعارف ونقلها				
	المواد التقنية (عدد المواد)				
3 -	ورقات مواضيعية غير رسمية بعدها الرؤساء المشاركون بشأن عدم استخدام القوة وحرية التنقل والمشردين داخليا وغير ذلك من المسائل المتصلة بجدول أعمال مباحثات جنيف الدولية	2	2	2	2
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية				
	التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن المسائل المواضيعية المدرجة في جدول أعمال مباحثات جنيف الدولية والمتصلة بالسلام والأمن والقضايا الإنسانية؛ وإسداء المشورة من خلال عقد جلسات إعلامية بشأن مسائل مواضيعية محددة مدرجة في جدول أعمال المشاركين في مباحثات جنيف الدولية؛ والدعوة من خلال عقد جلسات إعلامية بشأن المجالات التي تهم المشاركين فيما يتعلق بجدول أعمال مباحثات جنيف الدولية.				
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
	العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: صدور بيانات صحفية عن الرؤساء المشاركين بعد كل جولة من جولات مباحثات جنيف الدولية؛ وإصدار الرئاسة نشرات صحفية واستنتاجات موجزة بعد كل اجتماع من اجتماعات آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها. وعلى الرغم من إصدار الرؤساء المشاركين أربعة بيانات صحفية في عام 2021 كما كان مقررا، لم تصدر أي بيانات صحفية واستنتاجات موجزة عن رئاسة آلية غالي لمنع الحوادث والاستجابة لها بسبب عدم استئناف اجتماعات الآلية.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 20
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(96,5)	-	1 488,4	1 584,9	تكاليف الموظفين المدنيين
39,4	-	499,5	460,1	التكاليف التشغيلية
(57,1)	-	1 987,9	2 045,0	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 21
الوظائف

موظفون وطنيون		فئة الخدمات العامة والفتات المتصلة بها		الفئة الفنية والفتات العليا														
متطوعو الأمم المتحدة	مجموع الموظفين الوطنيين	الخدمات الميدانية/خدمات الأمن العامة ^(أ)	الخدمات الدولية	و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	خدمات الأمن العامة ^(أ)	الخدمات الدولية	الوطنيين	المحلية	المتحدة	المجموع	
7	-	-	-	7	1	-	6	-	2	2	1	-	-	1	-	-	-	المعتمد لعام 2022
7	-	-	-	7	1	-	6	-	2	2	1	-	-	1	-	-	-	المقترح لعام 2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

121 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية لعام 2023 ما قدره 1 987 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 488 400 دولار) من أجل استمرار ست وظائف في جنيف (1 أمين عام مساعد، 1 ف-5، 2 ف-4، 1 ف-3، 1 من فئة الخدمات العامة)، ووظيفة واحدة في زوغديدي، جورجيا (ف-3)، وكذلك التكاليف التشغيلية (499 500 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (8 900 دولار)، والسفر في مهام رسمية (246 700 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (127 700 دولار)، والنقل البري (23 400 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (47 800 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (45 000 دولار).

- 122 - ولا يقترح أي تغيير في عدد ومستويات الوظائف لعام 2023. وتستند الاحتياجات من الموارد إلى افتراض شغل الوظائف بالكامل، على أساس المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في عام 2021.
- 123 - ويعزى انخفاض الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساسا إلى تطبيق نسبة مئوية أقل لتكاليف الموظفين العامة على تكاليف المرتبات قدرها 36,1 في المائة مقارنة بنسبة 46,4 في المائة المطبقة على الميزانية المعتمدة لعام 2022، استنادا إلى أنماط الإنفاق الأخيرة، يقابلها جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية، بسبب زيادة الاحتياجات للسفر داخل منطقة البعثة في جورجيا.

6 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

(700 565 15 دولار)

تصدير

مع دخول النزاع في الجمهورية العربية السورية عامه الثاني عشر - مسجلا معلما قاتما آخر - لا يزال السوريون يعانون بصور بالغة، ولا تزداد الضائقة إلا شدة. ونشهد تزايد الاحتياجات الإنسانية والآثار المستمرة على الشعب السوري جراء تدمير البلد وانهيار الاقتصاد السوري.

وخارج المجال الإنساني، هناك الكثير مما يمكن عمله لبناء الثقة والطمأنينة. ففي الحقيقة، من الواضح أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة أو مجموعة من الجهات الفاعلة الموجودة في الجمهورية العربية السورية تحديد نتيجة هذا النزاع. والحل العسكري محض وهم.

ولهذا السبب أوصل إشراك حكومة الجمهورية العربية السورية، وهيئة التفاوض السورية المعارضة، ورجال ونساء الجمهورية العربية السورية على أوسع نطاق ممكن، وجميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية لتعزيز التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) - وهو أمر يمكن تحقيقه تماما إذا توفرت الإرادة السياسية.

ومع تجميد الخطوط الأمامية، هناك من الأسباب ما يدفع إلى السعي للتوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار على مستوى البلد. وبالمثل، تتشاطر الأطراف المسلحة وواجبا في التعاون ضد الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة. وأي محاولة ذات مصداقية لبناء الثقة يجب أن تتضمن خطوات جادة إلى الأمام بشأن محنة المحتجزين والمخطوفين والمفقودين. وهناك الكثير الذي يمكن القيام به لمعالجة المخاوف الحقيقية للاجئين السوريين. ومن الواضح أن كل هذا سيتطلب إحراز تقدم بشأن القضايا السياسية الأساسية الواردة في القرار 2254 (2015) التي لم تعالج بعد، بما في ذلك الحوكمة والانتخابات.

وندائي الصادق إلى الأطراف السورية وجميع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية من أجل العمل مع الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق هذا الهدف المشترك.

(توقيع) غير أ. بيدرسن

المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 124 - في 16 شباط/فبراير 2012، طلبت الجمعية العامة، في قرارها 253/66 ألف، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية دعم جهود جامعة الدول العربية الرامية إلى تشجيع إيجاد حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية، بوسائل منها تعيين مبعوث خاص.
- 125 - ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا مسؤول عن تيسير التوصل إلى حل سياسي للنزاع في الجمهورية العربية السورية، يكون جامعاً وشاملاً وذا مصداقية، ويمكّن السوريين زمامه ويتولون قيادته، ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري إلى الكرامة والحرية والعدالة، استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز. وتُستمدّ الولاية من الأولويات التي حددها مجلس الأمن في قراراته 2118 (2013) و 2254 (2015) و 2268 (2016) و 2336 (2016)، والجمعية العامة في قرارها 253/66 ألف.
- 126 - وقد أدى النزاع في الجمهورية العربية السورية، الذي يدخل حالياً عامه الثاني عشر، إلى معاناة إنسانية هائلة، وعدد قياسي من اللاجئين والنازحين، وتدمير واسع النطاق في البلد. وفي ظل استمرار وجود جيوش أجنبية في الجمهورية العربية السورية، لا يزال النزاع يشكل مخاطر كبيرة على الأمن الإقليمي والدولي. وبناء على ذلك، فمن الأهمية بمكان مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع يكون جامعاً وشاملاً وذا مصداقية، ويحقق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

برنامج العمل

الهدف

- 127 - يتمثل الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه في العمل على تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بتنفيذاً تاماً، بما في ذلك قرار الجمعية 253/66 ألف وقرارات المجلس 2118 (2013) و 2254 (2015) و 2268 (2016) و 2336 (2016)، سعياً للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في الجمهورية العربية السورية يكون جامعاً وشاملاً وذا مصداقية، ويمكّن السوريين زمامه ويتولون قيادته، ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري إلى الكرامة والحرية والعدالة، استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ذات معنى.

الاستراتيجية

- 128 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم المكتب بما يلي:

- (أ) مواصلة العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين؛ وتعميق الحوار مع حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة؛ وتكثيف الجهود المبذولة بشأن مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين؛ والعمل على تهيئة الظروف لبيئة آمنة وهادئة ومحيدة مؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع السوري تضم الجميع وشاملة وذات مصداقية، طبقاً لأحكام قرار مجلس الأمن 2254 (2015)؛
- (ب) التركيز على تحسين التعاون الدولي لمساعدة الأطراف الدولية على تعميق حوارها بأشكال جديدة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة للنزاع السوري يمكن أن تحظى بالشرعية الدولية وتغطي جميع عناصر قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وسيواصل المكتب الدعوة إلى عقد اجتماعات للجنة الدستورية وتيسير عملها لحفز دينامية إيجابية أوسع نطاقاً لدفع العملية السياسية قدماً، بما في ذلك العمل على تهيئة الظروف الكفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع تُدار تحت إشراف الأمم المتحدة.

129 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، عمدت البعثة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك اجتماعات غرفة دعم المجتمع المدني واجتماعات المبعوث الخاص مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين التي عقدت عبر الإنترنت. وسيواصل المكتب الاستقادة من الأساليب البديلة لعقد هذه الاجتماعات والمناقشات حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا. ويسلم المكتب بالرغبة الصريحة لجميع الجهات الفاعلة في العودة إلى الاجتماعات الحضرية حيثما ومتى أمكن ذلك، نظرا للطابع المعقد والدقيق والحساس للمسائل المطروحة للنقاش في هذه الاجتماعات.

130 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) إجراء مفاوضات ومناقشات مستمرة ومنظمة وموضوعية بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن جميع المسائل المبينة في قرار مجلس الأمن 2254 (2015)؛
- (ب) تعزيز الثقة والطمأنينة بين الأطراف؛
- (ج) تعزيز توافق الآراء الدولي لدفع عجلة العملية السياسية على نطاق جميع عناصر قرار المجلس 2254 (2015)، ولا سيما إقامة حكم ذي مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحديد جدول زمني وعملية لصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، عملا بالدستور الجديد، تدار تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقا لأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين تحقق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر.

العوامل الخارجية لعام 2023

131 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) سيتعاون جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين مع المبعوث الخاص؛
- (ب) سيظل تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن الجمهورية العربية السورية والحفاظ عليه أمرا صعب المنال؛
- (ج) ستظل الحالة الأمنية غير مستقرة في عام 2023، مما يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين؛
- (د) سيستمر النزاع في التأثير بشدة على المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، مما يهدد بوقوع عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وانعدام المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سيعيق تحقيق مصالحة حقيقية بين الأطراف.

132 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل المكتب، وفقا لولايته، إقامة شراكات مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تيسير ودعم عمل غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة السورية. وسيواصل المكتب أيضا الاتصال بالمنظمات الدولية المتخصصة (مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر) في سياق عمله بشأن ملف المحتجزين والمختطفين والمفقودين.

133 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيستمر التعاون مع المنسقين المقيمين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الجمهورية العربية السورية والمنطقة، بما في ذلك من خلال تواجد المكتب في دمشق. وإضافة إلى ذلك، فالوكالات العاملة في الجمهورية العربية السورية ممثلة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالبلد، مما يكفل التنسيق والاتساق في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في البلد في المجالات السياسية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان وفي مجالات أخرى.

134 - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، وسيواصل التشاور بانتظام مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية ومختلف الممثلات من المجتمع المدني للاستماع إلى وجهات نظرن بشأن حل سياسي مستدام وشامل.

الأداء البرنامجي في عام 2021

- 135 - النهوض بتنفيذ خريطة الطريق على النحو المبين في القرار **2254 (2015)** للعملية السياسية في الجمهورية العربية السورية بذل المبعوث الخاص المساعي الحميدة للأمين العام من أجل النهوض بتنفيذ قرار مجلس الأمن **2254 (2015)** تنفيذًا كاملاً. وأعطى الأولوية للعمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة في مفاوضات موضوعية. وأجرى أيضاً مشاورات على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين لإنهاء العنف وتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد حل سياسي جامع وشامل وذو مصداقية.
- 136 - وبذل المبعوث الخاص جهوداً كبيرة لتيسير عمل اللجنة الدستورية. وبعد موافقة الحكومة وهيئة التفاوض السورية على صفقة متكاملة بشأن جدول أعمال الاجتماعات ومنهجيتها وجدولها الزمني، بدأ أعضاء اللجنة في تقديم النصوص الدستورية المقترحة.
- 137 - ودعا المبعوث الخاص أيضاً إلى إحراز تقدم بشأن وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق. وأكد على مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين، وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات ذات معنى على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، واصل المبعوث الخاص العمل مع ممثلات النساء السوريات. وطوال عام 2021، عقدت البعثة اجتماعات منتظمة مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغيره من مجموعات المجتمع المدني لضمان استيعاب الجميع وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العملية السياسية. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 22).

الجدول 22

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
التفاوض والاتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية وتحديد اختصاصاتها ونظامها الداخلي الأساسي، ثم إعلان بدء أعمالها في جنيف	عقد اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف، بالتراصد مع مشاركات دولية بشأن عناصر أخرى للعملية السياسية وفقاً لقرار المجلس 2254 (2015) لتحسين الظروف في الميدان وبناء الثقة والطمأنينة وفتح طريق إلى مفاوضات ذات مصداقية	بدأت اللجنة الدستورية المناقشات، استناداً إلى اختصاصاتها، للتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الدستورية الأساسية، في حين تعمقت المشاركات الدولية بشأن العناصر الأخرى للعملية السياسية، وفقاً لقرار المجلس 2254 (2015)

أثر الجائحة

138 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولاية حيث شكّلت البروتوكولات الصحية وقيود السفر تحديات لشكل المشاركات السياسية. وواصل المبعوث الخاص العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين في اجتماعات مباشرة قدر الإمكان نظراً للطابع الحساس للمناقشات.

النتائج المقررة لعام 2023

إنشاء عملية سياسية ذات مصداقية وتضم الجميع وشاملة والنهوض بها لإحراز تقدم بشأن جميع عناصر قرار مجلس الأمن 2254 (2015)

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

139 - أسهم عمل البعثة في إحراز اللجنة الدستورية تقدماً في مناقشاتها من خلال تأمين موافقة الطرفين على البدء في تقديم مشروع نص دستوري، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في إحراز اللجنة الدستورية تقدماً.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

140 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في الحاجة إلى مواصلة توسيع نطاق مشاركتها إلى ما هو أبعد من المحاورين التقليديين، بمن فيهم أصحاب المصلحة الدوليون، بما يهدف أولاً إلى توسيع نطاق المسؤولية الوطنية عن العملية السياسية، وثانياً، توسيع نطاق المسائل التي يجري تناولها في إطار العملية السياسية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة توسيع نطاق مشاركتها والعمل مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة لضمان اتباع نهج شامل وكي إزاء تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015). ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 23).

الجدول 23

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
بدء أعمال اللجنة الدستورية في جنيف، بتيسير من قبل الأمم المتحدة، وإجراء مناقشات بشأن العناصر الأخرى للعملية السياسية	استمرار أعمال اللجنة الدستورية بالتزامن مع إحراز تقدم في العملية السياسية الأوسع نطاقاً وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015)	اللجنة الدستورية تحرز تقدماً في مناقشاتها، وفقاً لاختصاصاتها، بالتزامن مع إحراز تقدم بشأن العملية السياسية الأوسع نطاقاً، وفقاً لقرار المجلس 2254 (2015)	اللجنة الدستورية تحقق نتائج ملموسة بالتزامن مع إجراء مفاوضات مستمرة وموضوعية بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة للنهوض بتنفيذ قرار المجلس 2254 (2015) تنفيذاً كاملاً	اللجنة الدستورية تواصل تحقيق نتائج ملموسة بالتزامن مع إجراء مفاوضات ومشاورات مستمرة للنهوض بتنفيذ قرار المجلس 2254 (2015) تنفيذاً كاملاً

المنجزات المستهدفة

141 - يعرض الجدول 24 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 24

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
144	160	50	160	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
12	12	12	12	1 - جلسات مجلس الأمن
-	12	1	12	2 - اجتماعات فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سوريا
20	24	20	24	3 - اجتماعات فرقة العمل المعنية بإيصال المساعدات الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سوريا
12	12	-	12	4 - اجتماعات الهيئة الموسعة للجنة الدستورية
100	100	17	100	5 - اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية
باء - توليد المعارف ونقلها				
8	8	16	8	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
8	8	16	8	6 - عقد حلقات عمل لجميع الأطراف السورية المعنية بشأن المواضيع المتعلقة بمحادثات السلام، مثل الحوكمة، والدستور، والانتخابات، والحوكمة الأمنية/مكافحة الإرهاب، وتدبير بناء الثقة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة من أجل تيسير التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، شامل للجميع يقوده السوريون ويمسكون بزمامه، ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري إلى الكرامة والحرية والعدالة، استناداً إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز.				
التشاور والمشورة والدعوة: التشاور والمشورة والدعوة دعماً للعملية السياسية مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية؛ وإجراء مشاورات وإسداء المشورة كعضو في الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثامين وتحديد الأشخاص المفقودين؛ وإجراء مشاورات لدعم العملية السياسية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني؛ وإجراء مشاورات لدعم العملية السياسية مع ممثلات النساء والمنظمات النسائية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: بيانات صحفية ومقابلات ورسائل فيديو وإحاطات تشدد على أهمية الحوار السياسي، وإنهاء العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان، وإيصال المساعدات الإنسانية، ودور المرأة في عملية السلام.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 25
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
عام 2023 مقابل عام 2022 (الزيادة/النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(2)	(1)	
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(763,7)	-	9 169,8	8 652,6	تكاليف الموظفين المدنيين
196,8	-	6 962,8	3 275,4	التكاليف التشغيلية
(566,9)	-	16 132,6	11 928,0	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 26
الوظائف

الموظفون الوطنيون	الموظفون الوطنيون	مجموع الموظفين	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا	و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	المجموع	
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون المحليون	مجموع الموظفين الوطنيين	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	الفئة الفنية والفئات العليا	و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	المجموع	
91	-	31	-	60	8	10	42	-	14	14	8	3	1	1	2022 المعتمد لعام
88	-	31	-	57	8	10	39	-	11	14	8	3	1	1	2023 المقترح لعام
(3)	-	-	-	(3)	-	-	(3)	-	(3)	-	-	-	-	-	التغيير

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

142 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب المبعوث الخاص للأمم العام إلى سوريا لعام 2023 ما مقداره 15 565 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (8 406 100 دولار) اللازمة لاستمرار 88 وظيفة (1 وكيل الأمين العام، 1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 3 مد-1، 8 ف-5، 14 ف-4، 11 ف-3، 10 من فئة الخدمة الميدانية، 8 من فئة الخدمات العامة، 31 من الرتبة المحلية)، وكذلك التكاليف التشغيلية (7 159 600 دولار)، التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (142 400 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 141 100 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (3 502 200 دولار)، والنقل البري (367 700 دولار)، والنقل الجوي (356 000 دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (396 400 دولار)، والخدمات الطبية (7 800 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 246 000 دولار).

143 - وفي عام 2023، يُقترح إدخال التغييرات التالية على ملاك الموظفين:

- (أ) إلغاء وظيفتين برتبة ف-3 بالاقتران مع إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-4. فقد اقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون السياسية (ف-3) ووظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3)، وكلاهما في جنيف، بالاقتران مع مقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف إداري (ف-4) في جنيف. وسيتيح المقترح للبعثة توسيع نطاق مجموعة مرشحيها لتشمل المختصين في طائفة واسعة من المهام، بما في ذلك مسائل المالية والميزانية والمسائل الإدارية، وتبسيط الدعم الذي تقدمه للجنة الدستورية والولاية العامة للمبعوث الخاص؛
- (ب) إلغاء وظيفتين شاغرتين منذ فترة طويلة في دمشق: 1 مستشار عسكري (ف-4) و 1 مترجم شفوي ميداني (ف-3)؛
- (ج) نقل وظيفة واحدة حالية لمساعد مالي (من فئة الخدمة الميدانية) ضمن البعثة إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت لاستكمال القدرات الوظيفية للمكتب الخلفي.

144 - وطُبق معدل شواغر قدره 35 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية المستمرة، استناداً إلى متوسط معدل الشواغر في عام 2021. وطُبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على الوظيفة المقترح إنشاؤها. وقُدّرت الاحتياجات من الموارد للوظائف الوطنية استناداً إلى افتراض الشغل الكامل للوظائف.

145 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2022 أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين بسبب تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 35 في المائة للوظائف الدولية مقارنة بنسبة 27,6 في المائة في الميزانية المعتمدة لعام 2022، وكذلك الإلغاء المقترح للوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة. ويقابل انخفاض الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية، تعزى أساساً إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند العمليات الجوية لخدمات استئجار الرحلات الجوية بسبب عدم وجود رحلات جوية تجارية بين جنيف ودمشق لنقل أعضاء اللجنة الدستورية، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والبنى التحتية يعزى أساساً إلى إبرام عقد جديد أقل تكلفة لاستئجار حيز المكاتب في دمشق.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 146 - في عام 2022، تدعم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 500 000 دولار ضمن اختصاص مكتب المبعوث الخاص إلى سوريا الدور الذي يضطلع به مكتب المبعوث الخاص في تيسير عمل اللجنة الدستورية من خلال توفير الترتيبات الفنية واللوجستية والأمنية وترتيبات الدعم، بما في ذلك الاتصال مع المحاورين من حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة، والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية وأصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون، إضافة إلى أنشطة أخرى.
- 147 - وبالنسبة لعام 2023، من المتوقع أن تدعم الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة 500 000 دولار ضمن اختصاص مكتب المبعوث الخاص إلى سوريا الدور الذي يضطلع به مكتب المبعوث الخاص في تيسير عمل اللجنة الدستورية.

7 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي

(1 921 000 دولار)

تصدير

كان إنشاء مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي في عام 2018 مدفوعاً إلى حد كبير بالتغيرات الدينامية في المنطقة. والمكتب مكلف بدعم منطقة القرن الأفريقي في الحفاظ على المكاسب في مجال السلام والأمن، بما يشمل جميع بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، بما فيها إريتريا. وعلى الرغم من ظهور اتجاهات وتحديات جديدة منذ عام 2018، وعودة أخرى إلى الظهور، فقد عمل المكتب مع الشركاء لتحديد نقاط الدخول للمشاركة من أجل التصدي لهذه التحديات على أفضل وجه.

وعلى مدار عام 2023، سيتكيف مكتب المبعوثة الخاصة مع التحديات الجديدة في المنطقة، مع مواصلة تنسيق العمل الجماعي للأمم المتحدة في المنطقة وتعزيز اتساقه والتركيز على منع الأزمات التي تؤثر على الأمن البشري من خلال العمل المشترك لدعم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للدول الأعضاء سعياً إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سأتولى القيادة السياسية والتنفيذ المنسق للاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة في منطقة القرن الأفريقي، مع التركيز على دعم السلام والأمن الإقليميين والاستقرار الطويل الأجل؛ وبناء القدرة على الصمود وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والتشجيع على الحوكمة المستجيبة والشاملة للجميع؛ ودعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والقدرة على تحمل تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، سأعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي وإيغاد لدعم الجهود التي يبذلونها في سبيل قرن أفريقي أكثر سلاماً وازدهاراً. وأتطلع إلى تمثيل الأمين العام في إطار هذا الجهد.

(توقيع) هانا تيتيه

المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

148 - الهدف العام للبعثة هو العمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء في إيغاد وتقديم الدعم إليها، تمثيلاً مع إطار التعاون بين الأمم المتحدة وإيغاد الموقع في جيبوتي في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وكذلك مع غيرها من المنظمات الإقليمية، في مجال تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء القرن الأفريقي. ويشمل ذلك في المقام الأول تعزيز القدرات دون الإقليمية على منع نشوب النزاعات، وبذل جهود الوساطة، ومعالجة المسائل الشاملة. وعلى هذا الأساس، تدعم البعثة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام. وقد كُلفت البعثة بتعزيز الروابط بين عمل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في منطقة القرن الأفريقي، بهدف الترويج لنهج إقليمي مشترك، بسبل منها تيسير التنسيق وتبادل المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة.

149 - وتستمد البعثة ولايتها من رسالتين متبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2018/955 و S/2018/979)، حينما جرى توسيع نطاق اختصاص مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان ليغطي منطقة القرن الأفريقي برمتها، بعد تبادل رسائل سابقة (من بينها الرسائلتان S/2016/258 و S/2016/259). ووفقاً للرسالتين المتبادلتين في عام 2018، تواصل البعثة أيضاً الاضطلاع بالمهام التي كان يؤديها في السابق المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان فيما يتعلق بالمحافظة على علاقات جوار طيبة وسلمية بين السودان وجنوب السودان، وكان منضبه قد أنشئ بدايةً بموجب الرسالتين المتبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في عام 2011 (S/2011/474 و S/2011/475). وتشمل هذه الولاية التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 2046 (2012)، الذي أهاب فيه المجلس بالسودان وجنوب السودان التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل ذات الأهمية القصوى، بما في ذلك ما يلي: (أ) إحراز تقدم كامل وعاجل في جميع المسائل التي لم تحسم بعد من اتفاق السلام الشامل؛ (ب) تبييد أجواء التوتر بين البلدين وتيسير استئناف مفاوضاتهما بشأن علاقاتهما في فترة ما بعد الانفصال وتطبيع تلك العلاقات.

150 - ولطالما كانت منطقة القرن الأفريقي موضع تركيز مساعي واستثمارات الأمم المتحدة. فالمنطقة تواجه تحديات كبرى تشمل النزاعات والاضطرابات المدنية القديمة العهد، والفقر، وقابلية التضجر من تغير المناخ. غير أنها تنطوي أيضاً على فرص كبيرة تشمل نمواً اقتصادياً سريعاً في عدة بلدان، وسكاناً شباباً يفيضون بالحياة، وزخماً جديداً في التعاون الإقليمي. ويتطلب تحقيق القدرات الهائلة للمنطقة اتباع نهج جماعي، والتصدي للتحديات المشتركة بطريقة منسقة. وتتمثل مهمة البعثة في دعم المنطقة في هذا المنعطف الحرج وضمان استعادتها من كامل رصيد الأمم المتحدة من الخبرات والطاقات.

برنامج العمل

الهدف

151 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو إقامة علاقات جوار طيبة وسلمية والمحافظة عليها بين بلدان منطقة القرن الأفريقي، التي تضم إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا، بهدف توطيد المكاسب التي تحققت في مجالي السلام والأمن والحفاظ عليها وتعزيز منع نشوب النزاعات الإقليمية.

الاستراتيجية

152 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم المكتب بما يلي:

- (أ) تعزيز السلام والأمن الإقليميين، والقدرة على الصمود والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والحوكمة المستجيبة والشاملة للجميع، وتنمية الموارد الطبيعية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ. وسيتم ذلك من خلال توفير القيادة السياسية للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه المجالات ومن خلال كفاءة العمل المشترك وتوَلّي المنظومة بأسرها لزام الأمور فيما يتعلق بالنتائج من خلال الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة في منطقة القرن الأفريقي؛
- (ب) دعم إيغاد في تعزيز الصلة بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، وزيادة قدرتها على التصدي للنزاعات وتسويتها، بسبل منها الوساطة، وتحسين تبادل المعلومات وإدارة المعارف عن طريق التعلم من الممارسات الجيدة في المنطقة وخارجها. وسيتم ذلك عن طريق بذل مساعي الأمين العام الحميدة والاستفادة من النفوذ الجماعي للدول الأعضاء في إيغاد لدعم الحوار والمبادرات المشتركة بين البلدان؛
- (ج) لعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة ودعمها في التصدي للتهديدات الأمنية الأخيرة والمستجدة. وسيتم ذلك عن طريق تبادل المعلومات، وعقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء المعنيين وغيرهم من المبعوثين الخاصين في منطقة القرن الأفريقي، وبلورة رسائل ونهج مناسبة لدعم السلام والأمن الإقليميين.

153 - وفيما يتعلق بعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء حالياً على صعيد إدارة مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة مواصلة شراكتها المعززة مع إيغاد وتقديم الدعم لها في استجابتها الإقليمية للجائحة. وستواصل البعثة تقديم الدعم إلى إيغاد في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالاستجابة الإقليمية لجائحة كوفيد-19، بعد أن قدمت لها المساعدة في عام 2020 بحشد خبراء الأمم المتحدة لتقديم الدعم الفني لها في وضع الصيغة النهائية لتلك الاستراتيجية.

154 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، عممت البعثة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك إدراج مسألة أثر كوفيد-19 في الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة وإجراء تقييم لأثر الجائحة في التقارير التحليلية والبرقيات المشفرة.

155 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز القدرات دون الإقليمية، وتحسين العلاقات وتعزيز الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تعزيز أوجه التآزر بين الشركاء في المنطقة ومواءمة إجراءات التدخل والاستجابات مع كل من الأطر الاستراتيجية للأمم المتحدة وإيغاد والاتحاد الأفريقي؛
- (ب) وضع رؤية الأمين العام للوقاية موضع التنفيذ من خلال مواصلة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة؛
- (ج) تعزيز الشراكة مع إيغاد والاتحاد الأفريقي.

العوامل الخارجية لعام 2023

- 156 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى الافتراضات التالية:
- (أ) توافر فرص لمعالجة مصادر التوتر القديمة العهد، ولا سيما من خلال الدبلوماسية المكوكية؛
- (ب) مواصلة المشاركة الكاملة من قبل إيغاد والاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص لإثيوبيا وجنوب السودان والسودان والصومال؛
- (ج) مواصلة دول المنطقة التعامل بصورة بناءة مع المبعوث الخاص، واستمرارها في العمل مع الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات، وبخاصة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها؛
- (د) إظهار الأطراف في جنوب السودان، بدعم من المنطقة وبصورة تدريجية، التزاماً بتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، واستعدادها لتعزيز المكاسب المتحققة؛
- (هـ) أن تظل العلاقة بين السودان وجنوب السودان بناءة، بما يمكن من إجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين بشأن المسائل الثنائية المعقدة، بما في ذلك حالة أبيي ووضعها النهائي.
- 157 - وحيثما أمكن، تواصل الخطة البرنامجية لعام 2023 إدماج نهج جديدة لتنفيذ الولايات التي وُضعت استجابة للظروف التشغيلية المتغيرة المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، تقترض الخطة البرنامجية لعام 2023 أن تلك الظروف العملية قد تحسنت وأنها تسمح بتنفيذ الولايات باتتبع النهج المعمول بها سابقاً. وأي تعديلات تُدخل على المنجزات المستهدفة المقررة ستتم وفقاً للهدف والاستراتيجية والولايات وسيتم الإبلاغ عنها في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.
- 158 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، وبغية الاستفادة من فرص تحقيق تعاون أوثق في مجالي السلام والأمن في القرن الأفريقي، ستواصل البعثة العمل بشكل وثيق مع إيغاد ودولها الأعضاء ومع منظمات أخرى، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وسيُقدّم الدعم لمعالجة الأبعاد الإقليمية للأزمات والنزاعات في القرن الأفريقي، مع التركيز بوجه خاص على تداعياتها عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي. وستتعاون البعثة أيضاً مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من أجل دعم المفاوضات الثنائية بين السودان وجنوب السودان لتسوية المسائل العالقة بينهما، بما في ذلك التوصل إلى تسوية لمسألة الوضع النهائي لأبيي. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي وإيغاد والمجموعة الثلاثية ودول أعضاء أخرى تدعم التعاون السياسي في المنطقة. وستواصل البعثة تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى أمانة إيغاد، وسيشمل جزء من هذا الدعم دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية المستكملة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دعماً لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والالتزامات الإقليمية للدول الأعضاء.
- 159 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستعمل البعثة مع الممثلين الخاصين للأمن العام والمنسقين المقيمين ومستشاري السلام والتنمية في جميع البلدان في المنطقة، ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في المجالات التي اعتبرتها منظومة الأمم المتحدة أولويات جماعية.
- 160 - وتراعي البعثة منظوراً جنسانياً في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، وستشمل المساعي الحميدة والبعثات المقررة أنشطة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتركز عليها. وفيما يتعلق بالحلقات الدراسية وحلقات العمل، تُدرج جوانب جنسانية في برنامج تلك الفعاليات. ويتوقف إطلاق الطاقات الكامنة لمنطقة القرن الأفريقي في جزء كبير منه على مشاركة النساء والشباب مشاركة مجدية في جهود تحقيق الاستقرار والازدهار المبذولة فيها. وفي ضوء ما تقدم ذكره، ستواصل البعثة الخاصة العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين للتشجيع على توجيه رسائل شاملة للجميع من أجل تعزيز مشاركة المرأة في جميع العمليات السياسية وعمليات السلام. وستشارك البعثة الخاصة بنشاط في الاجتماعات الإقليمية والعالمية للضغط من أجل التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أنشطة التقييم

- 161 - استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2023 بالتقييمين التاليين اللذين أنجزا في عام 2021: تقريران استعراضيان نصف سنويين بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة وبشأن الإبلاغ في إطار الاجتماع بين أمانتي الأمم المتحدة وإيغاد عن تنفيذ المصفوفة المشتركة.
- 162 - وروعت في الخطة البرنامجية لعام 2023 نتائج التقييمين المشار إليهما أعلاه والدروس المستفادة منهما. فعلى سبيل المثال، أدخلت تعديلات على الأنشطة ذات الأولوية الواردة في مصفوفة تنفيذ الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة لمواجهة الاتجاهات والتحديات الحالية التي يشهدها القرن الأفريقي في مجالات منها على سبيل المثال الأمن المناخي وأثر جائحة كوفيد-19.
- 163 - ومن المقرر إجراء التقييمين التاليين في عام 2023: تقريران استعراضيان نصف سنويين بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة وبشأن الإبلاغ في إطار الاجتماع السنوي بين أمانتي الأمم المتحدة وإيغاد عن تنفيذ المصفوفة المشتركة.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تعزيز العمل الجماعي في تنفيذ خطة الوقاية في منطقة القرن الأفريقي وتعميقُ الشراكة في المنطقة من خلال التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

- 164 - خلال عام 2021، واصلت البعثة تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة، وشجعت العمل الجماعي من قبل كيانات الأمم المتحدة في القرن الأفريقي. وعُقدت اجتماعات منتظمة شاركت فيها جهات من أسرة الأمم المتحدة برمتها لاستعراض حالة تنفيذ الاستراتيجية وإجراء تعديلات على الأنشطة ذات الأولوية. وعلاوة على ذلك، عقدت البعثة في تموز/يوليه 2021 حلقة عمل مع الممثلين الخاصين للأمين العام في المنطقة لمناقشة التطورات في القرن الأفريقي وتحديد مجالات عمل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى دعم السلام والأمن الإقليميين والاستقرار الطويل الأجل، بما في ذلك في الأزمة في إثيوبيا والعلاقات بين السودان وجنوب السودان. وجرى تعميق التعاون مع المبعوثين الخاصين لإيغاد ومع الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وهو ما أدى إلى تحسين النهج الإقليمية المتبعة في منع نشوب الأزمات والنزاعات.
- 165 - وتمشيا مع إطار التعاون المشترك بين إيغاد والأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، دعمت البعثة تنفيذ مصفوفة الأنشطة المشتركة وعملت مع وحدات إيغاد وبرامجها. وفي حزيران/يونيه، استضافت البعثة بالاشتراك مع إيغاد الاجتماع بين أمانتيهما، الذي جمع بين كيانات الأمم المتحدة المعنية وشعب إيغاد لاستعراض الأنشطة المقترحة في المصفوفة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المبعوثة الخاصة للقرن الأفريقي إجراء مشاورات مع نظرائها في إيغاد، بمن فيهم الأمين التنفيذي لإيغاد، لتنسيق الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وشمل ذلك تقديم الدعم للمبعوث الخاص لإيغاد إلى جنوب السودان في المسائل المتصلة بعملية السلام؛ وأجرت مشاورات مع القادة في المنطقة. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 27).

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
الاجتماع بين الأمانتين لترجمة مجالات التعاون الواسعة إلى إجراءات ذات أولوية؛ وتفعيل وتنفيذ أنشطة مشتركة	تعزيز قدرة إيغاد على توفير الإنذار المبكر وإسداء المشورة السياساتية إلى دولها الأعضاء بشأن تدابير التصدي للنزاعات عن طريق تنفيذ إطار التعاون المشترك من خلال مبادرات مشتركة ومن خلال التواصل المنتظم	تعزيز قدرة إيغاد على معالجة المسائل العابرة للحدود والمسائل الشاملة، بما يهيئ الظروف لاتخاذ إجراءات مشتركة من جانب الدول الأعضاء في إيغاد بشأن منع نشوب النزاعات وبشأن مبادرات إقليمية للحد من أوجه الضعف ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات

أثر الجائحة

166 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، ولا سيما في المجالات التالية: (أ) إلغاء المشاورات التي كان من المقرر إجراؤها وجها لوجه مع السلطات وأصحاب المصلحة في جنوب السودان تحضيراً لجلسة الإحاطة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن القرار 2046 (2012)؛ (ب) إلغاء الحوار السنوي الرفيع المستوى المشترك بين إيغاد والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن؛ (ج) تأجيل العقد الحضوري للاجتماع نصف السنوي المعني بتنفيذ الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة. ونتيجة لاستمرار الجائحة، استخدمت البعثة أساليب بديلة شملت عقد اجتماعات افتراضية والمشاركة فيها. وألغيت أو أجلت اجتماعات أخرى لم يتسن عقدها افتراضياً.

النتيجة المقررة لعام 2023

تعزيز العمل الجماعي في تنفيذ خطة الوقاية في منطقة القرن الأفريقي

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

167 - أسهم عمل البعثة في الحفاظ على علاقات جوار طيبة وسلمية بين بلدان منطقة القرن الأفريقي وتعزيز منع نشوب النزاعات الإقليمية، فضلاً عن توثيق التعاون في معالجة قضايا السلام والأمن بين إيغاد والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تعزيز القدرة الإقليمية على التصدي للنزاعات والأزمات في المنطقة ومنعها.

168 - وفي عام 2023، ستواصل البعثة بذل المساعي الحميدة للأمن العام، وستقدم المزيد من الدعم إلى المبعوثين الخاصين لإيغاد وإلى الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بما في ذلك عن طريق إيغاد بعثات مشتركة وتوجيه رسائل مشتركة بشأن منع نشوب النزاعات وتسويتها في القرن الأفريقي. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين النهج الإقليمية المتبعة في منع الأزمات والنزاعات، عن طريق تعزيز قدرات أمانة إيغاد في مجالات منع نشوب النزاعات وإجراء المفاوضات والوساطة. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي ذلك إلى توثيق التعاون بين الاتحاد الأفريقي وإيغاد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في دعم تنفيذ اتفاقات السلام القائمة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة تسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الوقائية الإقليمية الشاملة، التي تشمل قضايا السلام والأمن، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتحديات الحوكمة، والمخاطر المناخية، والقدرة على الصمود.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

169 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في الحاجة إلى تعديل مصفوفة التنفيذ لإدراج التهديدات الجديدة والناشئة فيها فضلاً عن تعزيز التنفيذ. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة العمل مع كيانات الأمم المتحدة واستعراض تركيبة الجهات المسؤولة عن تنفيذ الركائز لضمان استمرار تنفيذ الاستراتيجية بسرعة وضمان أن تأخذ الاستراتيجية بنهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة برمتها. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابةً لاستعراضات التنفيذ نصف السنوية، سيتواصل تنقيح واستكمال الأنشطة الواردة في مصفوفة تنفيذ الاستراتيجية الوقائية لمراعاة الالتزامات ذات الأولوية والحقائق على أرض الواقع. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 28).

الجدول 28

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تأييد الاستراتيجية الوقائية من قبل اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام؛ وعقد مكتب المبعوث الخاص للقرن الأفريقي حلقة عمل لبدء تنفيذ الاستراتيجية	تعزيز القدرة الإقليمية على التصدي للنزاعات وإجراءات ورسائل جماعية بشأن منع نشوب النزاعات	تنفيذ خطة العمل من خلال اتخاذ وتوجيه إجراءات ورسائل جماعية بشأن منع نشوب النزاعات	تنفيذ خطة العمل من خلال إقامة الشراكات والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع إيغاد والاتحاد الأفريقي	تنفيذ خطة العمل من خلال إقامة الشراكات والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع إيغاد والاتحاد الأفريقي

المنجزات المستهدفة

170 - يعرض الجدول 29 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 29

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
----------------------	-----------------------------	-----------	-----------	-----------

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)

جلسات مجلس الأمن

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة من خلال الاضطلاع بجهود التعاون، التي تشمل الدبلوماسية المكوكة والدبلوماسية الهادئة، في المسائل المتعلقة بتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات الثنائية وإتمام المفاوضات بشأن المسائل الثنائية العالقة. ويشمل ذلك العمل مع السلطات في السودان وجنوب السودان على علاقاتهما الثنائية، والعمل مع القادة والمسؤولين وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة على قضايا السلام والأمن الإقليميين.

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء المشاورات وإسداء المشورة بشأن توطيد المكاسب التي تحققت مؤخراً في مجالي السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي؛ وإسداء المشورة بشأن تعزيز القدرات دون الإقليمية على معالجة المسائل العابرة للحدود والمسائل الشاملة. وستجرى مشاورات مع الدول الأعضاء في إيغاد ومع أمانتها ومنظمات المجتمع المدني والشركاء العاملين في منطقة إيغاد أو المعنيين بشؤونها. وسيستمر العمل أيضاً مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: أنشطة التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتقديم إحاطات للتوعية بالتطورات الرئيسية وحشد الدعم للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة. وستتوجه أنشطة التوعية والإحاطات عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، ومقر الأمم المتحدة، والشركاء، والدول الأعضاء في إيغاد.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023
الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 30
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
76,1	-	1 657,9	1 581,8	تكاليف الموظفين المدنيين
81,3	62,7	263,1	181,8	التكاليف التشغيلية
157,4	62,7	1 921,0	1 763,6	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 31
الوظائف المؤقتة

الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا											
متطوعو الأمم المتحدة	موظفون وطنيون	مجموع الموظفين	مجموع الوظائف الفنية	مجموع الخدمات العامة	مجموع الخدمات الأمنية العامة	2-ف-الفرعي	3-ف-	4-ف-	5-ف-	1-مد-	2-مد-	أ ع م	أ ع م	أ ع م	
9	2	2	5	-	-	5	1	2	-	1	-	-	-	1	2022
9	2	2	5	-	-	5	1	2	-	1	-	-	-	1	2023
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيير

171 - استجابة للتحديات والديناميات الجديدة التي يشهدها القرن الأفريقي، يُقترح لعام 2023 إعادة تشكيل مكتب المبعوثة الخاصة من خلال زيادة حضوره في المنطقة عن طريق نقل بعض موظفيه إلى نيروبي، بما يتماشى مع الولاية الإقليمية للمكتب ويقترح كذلك تعزيز عمله في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وستتفقد عملية إعادة التشكيل هذه في حدود موارد الموظفين الحالية المعتمدة.

172 - وتشكل نيروبي مركزا دبلوماسيا هاما في ديناميات القرن الأفريقي. وهي توفر مركزا بناء لعمليات السلام والوساطة الجارية في المنطقة، بما في ذلك العمليات المتعلقة بإثيوبيا وجنوب السودان والسودان والصومال. وبفضل نقل موارد الموظفين الرئيسية إلى نيروبي، سيتمكن المكتب من المشاركة في المبادرات ذات الصلة دون أن يضطر إلى تكبد نفقات إضافية في الأجلين المتوسط والطويل. وعلاوة على ذلك، سيتمنى أيضا تعزيز أوجه التآزر بين العمل المشترك المضطلع به بشأن الأمن المناخي الإقليمي والمخاطر البيئية، في إطار الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اللذين يوجد مقرهما في نيروبي.

173 - وفي ضوء ما تقدم، يُقترح إجراء التغييرات التالية في ملاك الموظفين لعام 2023:

- (أ) نقل ثلاث وظائف دولية من أديس أبابا إلى نيروبي تتألف من وظيفة المبعوثة الخاصة للأمين العام (وكيل أمين عام)، ووظيفة واحدة لموظف رئيسي للشؤون السياسية (مد-1)، ووظيفة واحدة لمساعد خاص للشؤون السياسية (ف-3). وستيسر عملية النقل المقترحة مشاركة المكتب المباشرة في المبادرات الإقليمية المتعلقة بالمسائل ذات الصلة عن طريق زيادة امتداده الإقليمي. وسيستفيد المكتب أيضا من قربه من المكاتب الإقليمية الأخرى التي يوجد مقرها في نيروبي والتي كُلف بالعمل معها، كما سيستفيد من إمكانية الوصول إلى المنصة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومرافقه ودعمه؛
- (ب) نقل وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-4) من أديس أبابا إلى الخرطوم التي كانت مقر الوظيفة عند إنشائها في البداية في عام 2011 لغاية عام 2018 عندما وُسعت ولاية مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان لتشمل القرن الأفريقي بأكمله. وتمشيا مع إعادة التشكيل المقترحة أعلاه للمكتب وولايته الإقليمية، ستعود هذه الوظيفة إلى مقرها الأصلي في الخرطوم؛
- (ج) إلغاء وظيفتين وطنيتين في أديس أبابا تتألفان من وظيفة واحدة لمساعد إداري (من الرتبة المحلية) ووظيفة واحدة لسائق (من الرتبة المحلية)، وإعادة إنشاء هاتين الوظيفتين في نيروبي. ورغم أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي سيوفر المرافق والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والدعم اللوجستي، فإن ثمة حاجة إلى ضمان استمرار توافر قدرة مخصصة تتألف من مساعد إداري وسائق لدعم عمليات المكتب.

174 - ومع النقل وإعادة التشكيل المقترحين أعلاه، ستبقى أربع وظائف في مراكز عملها الأصلية هي وظيفتان لموظف للشؤون السياسية (1 ف-4، 1 موظف فني وطني) في الخرطوم، ووظيفتان لموظف للشؤون السياسية (1 ف-4، 1 موظف فني وطني) في جوبا، وتتبع تلك الوظائف كلها مباشرة لموظف الشؤون السياسية الرئيسي (مد-1) الذي سيكون مقره في نيروبي. وسيظل المكتب يحتفظ بحضور قوي في أديس أبابا باستخدام موارد خارجة عن الميزانية. وسيتخذ المكتب تدابير لضمان استمرار تعزيز التنسيق الوثيق بين أفرقة الثلاثة المنتشرة في إثيوبيا وجنوب السودان والسودان والفريق الذي يتخذ من نيروبي مقرا له، بسبل منها إجراء اتصالات منتظمة وإيفاد بعثات مشتركة في منطقة القرن الأفريقي.

175 - وتجسيدا للمقترحات المذكورة أعلاه، تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي لعام 2023 ما مقداره 1 921 000 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (1 657 900 دولار) اللازمة لاستمرار تسع وظائف (هي 1 وكيل أمين عام، 1 مد-1، 2 ف-4، 1 ف-3، 2 من الموظفين الفنيين الوطنيين، 2 من الرتبة المحلية)، وستغطي كذلك التكاليف التشغيلية (100 263 دولار) التي تتألف من تكاليف السفر في مهام رسمية (200 110 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (27 400 دولار)، والنقل البري (64 600 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (200 41 دولار)، والخدمات الطبية (1 900 دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (17 800 دولار).

176 - واستنادا إلى مستوى شغل الوظائف في الآونة الأخيرة، طُبِق معدل شواغر قدره 3 في المائة على الوظائف الدولية الخمس (التي تتألف من ثلاث وظائف من المقرر نقلها إلى نيروبي ومن وظيفتين من المقرر أن يكون مقرهما في الخرطوم وجوبا على التوالي). وحسابات الموارد المقترحة للوظيفتين المتعلقين بالموظفين الفنيين الوطنيين اللتين سيظل مقرهما في السودان وجنوب السودان تستند إلى افتراض شغل الوظائف بالكامل استنادا إلى مستوى شغل الوظائف الفعلي. أما الوظيفتان من الرتبة المحلية المقترح إعادة إنشائهما في نيروبي فطُبِق عليهما معدل شواغر قدره 35 في المائة، وفقا للممارسة المتبعة في الميزنة، وذلك مراعاةً للوقت اللازم للاستخدام.

177 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة قدرها 76 100 دولار تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين بسبب تطبيق آخر جداول المرتبات؛ (ب) زيادة قدرها 81 300 دولار تحت بند التكاليف التشغيلية تعزى أساساً إلى الحاجة إلى تغطية تكاليف استئجار مباني المكاتب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والاحتياجات غير المتكررة المتصلة باستبدال إحدى مركبتي البعثة المملوكتين للأمم المتحدة التي بلغت نهاية عمرها التشغيلي.

الموارد الخارجة عن الميزانية

178 - في عام 2022، تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية تبلغ قيمتها حوالي 1 064 400 دولار لتغطية تكاليف خمس وظائف (1 ف-5، 1 ف-4، 1 ف-3، 1 ف-2، 1 من الرتبة المحلية)، وتكاليف الخدمات الاستشارية والدعم الإداري المؤقت.

179 - وفي عام 2023، ستُستخدم موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ 1 100 000 دولار لتغطية تكاليف استمرار خمس وظائف (1 ف-5، 1 ف-4، 1 ف-3، 1 ف-2، 1 من الرتبة المحلية)، فضلاً عن تكاليف الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم الإداري المؤقت.

180 - وتعزى الزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة المقرر استخدامها في عام 2023 مقارنة بعام 2022 إلى الاستئناف المتوقع للمناسبات الحضرية.

8 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

(400 740 5 دولار)

تصدير

إن البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة واصلت تكثيف تواصلها الدبلوماسي وتعاونها الثنائي في مختلف المجالات، ولا سيما التعاون السياسي والأمني والتكامل الاقتصادي. ورغم التقدم الهام المحرز، لا تزال العديد من التحديات قائمة، مثل التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع، وانتهاكات حقوق الإنسان، والأزمات الإنسانية. ولذلك، يجب على جميع الجهات الفاعلة في منطقة البحيرات الكبرى وخارجها أن تظل ثابتة في دعمها والتزامها بمواصلة التقدم المحرز حتى الآن وحل التحديات المتبقية.

وقد رسمت استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى (S/2020/1168) وخطة العمل المنبثقة منها، اللتان اعتمدتا في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وتموز/يوليه 2021 على التوالي، مسارا واضحا لعمل الأمم المتحدة في المنطقة على مدى السنوات القليلة المقبلة، وهو عمل يُضطلع به دعما لأهداف الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من أجل الحوار والسلام الدائم والتنمية.

ولذلك، سأواصل العمل في عام 2023 على تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المنبثقة منها، مع التركيز بشكل خاص على بذل المساعي الحميدة لتعزيز زيادة الثقة وتطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة. وسيظل تعزيز الشراكات مع الشركاء دون الإقليميين والإقليميين والدوليين أمرا محوريا في هذه الجهود التي تتنوع بين التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والقضائي والمسائل المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أعول على استمرار تقديم الدعم من الدول الأعضاء للمضي قدما في تنفيذ ولاية مكنتي، بما يدعم إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وشمول الجميع والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى.

(توقيع) هوانغ شيا

المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

181 - يضطلع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أنشئ في عام 2013، بمسؤولية دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي وقعته في 24 شباط/فبراير 2013 أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والكونغو، ووقعه بصفة جهات ضامنة ممثلون عن كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي 31 كانون الثاني/يناير 2014، وقّع السودان وكينيا أيضاً على الاتفاق الإطاري. ويحدد الاتفاق الإطاري الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية اللازمة لإنهاء دوامات العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة.

182 - وتستند البعثة ولايتها من قرار مجلس الأمن 2098 (2013) وقرارات المجلس ووثائقه اللاحقة، بما في ذلك القرارات 2147 (2014) و 2211 (2015) و 2277 (2016) و 2348 (2017) و 2502 (2019) و 2556 (2020) و 2612 (2021). وأعاد المجلس مؤخراً، في بيانه الصحفي المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2022، تأكيد دعمه الكامل للمبعوث الخاص وشجع على مواصلة العمل مع المنطقة للتصدي للتحديات المتبقية في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ولتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ورحب مجلس الأمن كذلك باستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى (S/2020/1168) وخطة العمل المنبثقة منها.

183 - ومنذ أوائل عام 2019، برز زخم إيجابي لتنشيط التعاون من أجل السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. وعلى ضوء هذه الخلفية، أقر الأمين العام في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى التي أعدتها البعثة ونُشرت في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتهدف الاستراتيجية، التي وضعت عقب مشاورات مستفيضة، إلى توفير الإطار السياسي والتنفيذي لعمل الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وتقوم الاستراتيجية على ثلاث ركائز هي: السلام والأمن والعدالة؛ والتنمية المستدامة والرخاء المشترك؛ والقدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد. وفي تموز/يوليه 2021، أقر فريق السياسات الرفيع المستوى المعني بالاستراتيجية خطة العمل الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية والتي تغطي الأنشطة السياسية والبرنامجية ذات الأولوية في الفترة بين عامي 2021 و2023.

184 - وفي عام 2023، سيدعم المكتب تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المنبثقة منها، بسبل منها العمل الدؤوب مع حكومات البلدان الموقعة والشركاء الرئيسيين للاستفادة من الزخم الإيجابي في المنطقة ولتوطيده. ومن خلال المساعي الحميدة للأمين العام، سيواصل المكتب بذل جهوده الرامية إلى تخفيف حدة التوترات، وبناء الثقة، وتشجيع الحوار السياسي بين البلدان. وسيواصل المكتب أيضاً دعم الأولويات الإقليمية التي حددتها بلدان منطقة البحيرات الكبرى في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون الأمني والاقتصادي والقضائي وسيادة القانون. وفي مجال الأمن، سيواصل المكتب تكثيف ما يقدمه من دعم للجهود الإقليمية المبذولة لوضع حد للتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بالنظر خصوصاً إلى عودة ظهور حركة 23 آذار/مارس مؤخراً واستمرار أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة. ولدى القيام بذلك، سيدعم المكتب أيضاً، حسب الاقتضاء، القرارات المتخذة في اجتماع مؤتمر القمة الثاني، الذي شاركت فيه أوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وكينيا في 21 نيسان/أبريل 2022 في نيروبي، والذي أثنى خلاله على أن تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء مشاورات سياسية مع الجماعات المسلحة

المحلية الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أمر جرت المرحلة الأولى منه في الفترة من 23 إلى 27 نيسان/أبريل. وأثقف خلال اجتماع مؤتمر القمة أيضا على نشر قوة إقليمية للاشتباك عسكريا مع الجماعات المسلحة المحلية غير الراغبة في المشاركة في المشاورات السياسية، والجماعات المسلحة الأجنبية التي لا تنزع سلاحها وتعود إلى بلدانها الأصلية فوراً دون قيد أو شرط. وأخيراً، سيواصل المكتب بذل جهوده الرامية إلى دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن تشجيع تمكين الشباب اقتصادياً وإدماجهم ومشاركتهم السياسية في المسائل ذات الأهمية الإقليمية.

برنامج العمل

الهدف

185 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو النهوض بالتنفيذ الفعال للاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون عن طريق دعم وتيسير جهود التفاعل السياسي والأمني والاقتصادي بين كل من البلدان الموقعة وفيما بينها، مع ضمان تقديم الدعم المتسق والمنسق من المنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الآخرين، وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى وخطة العمل المنبثق منها.

الاستراتيجية

186 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقوم المكتب بما يلي:

- (أ) بذل مساعي الأمين العام الحميدة، بما في ذلك الدبلوماسية المكوكية والبعيدة عن الأضواء، والتعاون الوثيق مع الجهات المشاركة في ضمان الاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون، وتعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية؛
- (ب) دعم اتباع تنفيذ نهج إقليمي غير عسكري ضد القوى الهدامة؛ وتيسير مشاورات بناء الثقة بين رؤساء أجهزة الاستخبارات وأجهزة الأمن العسكرية والمدنية من البلدان المعنية؛ والمساعدة على تعزيز آليات التعاون الأمني القائمة، مع مراعاة قرارات اجتماع مؤتمر القمة الثاني وجهود المتابعة ذات الصلة التي تبذلها بلدان المنطقة، حسب الاقتضاء؛ وتشجيع إعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، بما يتماشى مع المعايير الدولية؛
- (ج) تشجيع الاستثمارات العابرة للحدود والمشاريع التجارية المسؤولة، بسبل منها تعزيز تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية التي عقدت في عام 2021 في الخرطوم، وعن مؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، الذي أجل موعد انعقاده إلى عام 2022 بسبب جائحة كوفيد-19؛
- (د) تعزيز سيادة القانون والتعاون القضائي الإقليمي، فضلاً عن حماية حقوق الإنسان، بسبل منها دعم المبادرات المحددة الأهداف الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان نيروبي لعام 2019 بشأن العدالة والحكم الرشيد؛
- (هـ) الدعوة إلى المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام ودعم تلك المشاركة.

187 - وفيما يتعلق بعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء حالياً على صعيد إدارة مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة العمل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، لدعم جهود تعبئة الموارد لخطط تعافي المنطقة من جائحة كوفيد-19؛ ومواصلة الدعوة إلى الموجز السياساتي للأمين العام بشأن جائحة كوفيد-19 وحقوق الإنسان الصادر في نيسان/أبريل 2020 ودعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي ردهه قرار مجلس الأمن 2532 (2020)؛ والعمل مع منظمات المجتمع المدني لتشجيع اتباع نهج شاملة للجميع في برامج التعافي.

188 - ومن المتوقع أن يسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق ما يلي:

- (أ) تعزيز الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة؛
- (ب) تحسين العلاقات، بما في ذلك الخطوات الملموسة التي تتخذها البلدان لمعالجة المسائل الخلافية فيما بينها؛
- (ج) زيادة اللجوء إلى الآليات الإقليمية لمواجهة الإفلات من العقاب، وإعلاء سيادة القانون في مكافحة الجرائم الخطيرة المتسمة ببُعد عابر للحدود؛
- (د) زيادة حشد وموامة الدعم المقدم من المؤسسات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- (هـ) تعزيز التعاون فيما بين البلدان المعنية على تحييد القوى الهدامة وزيادة تقديم الدعم إلى المبادرات الإقليمية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن من خلال أنشطة فريق الاتصال والتنسيق وخليته التنفيذية المعنية بالتدابير غير العسكرية؛
- (و) إطلاق مبادرات مشتركة بشأن اتخاذ تدابير إقليمية شاملة غير عسكرية ضد القوى الهدامة، بما في ذلك بشأن دور منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب في عمليات بناء السلام؛
- (ز) زيادة التعاون الاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف، ودعم المبادرات الملموسة الرامية إلى كبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع؛
- (ح) تعزيز التعاون القضائي الإقليمي من خلال شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى بصفتها الآلية الرئيسية للتعامل مع القضايا العابرة للحدود؛
- (ط) الحد من انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة وزيادة عدد مرتكبيها الذين يخضعون للمساءلة.

العوامل الخارجية لعام 2023

189 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة البرنامجية الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) إبداء البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون إرادة سياسية لتنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية بتعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛
- (ب) استمرار التحديات الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية المرتبطة بأنشطة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية؛
- (ج) كون الحالة في المنطقة مواتية لمواصلة الحوار السياسي بين البلدان والتعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية المعنية؛
- (د) مواصلة الدول الأعضاء والشركاء الدوليين دعم منطقة البحيرات الكبرى والتركيز عليها، بما في ذلك تنسيق الإجراءات ودعمها للبلدان الموقعة.

190 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يتعاون المكتب مع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ويقدم لها الدعم في إطلاق المبادرات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية الرامية إلى كفالة تنفيذ الالتزامات الوطنية الإقليمية بموجب الاتفاق الإطاري. وسعياً إلى تعزيز المواءمة بين النهج وتعزيز الشراكات على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، يشجع المبعوث الخاص أيضاً المبادرات المشتركة و/أو المنسقة التي تطلقها المؤسسات المشتركة في ضمان الاتفاق الإطاري. ويشارك أيضاً في فريق الاتصال الدولي، ويتبادل وجهات النظر بصورة منتظمة مع مبعوثين خاصين آخرين إلى منطقة البحيرات الكبرى. ودعماً لمواضع التركيز الاقتصادية في الاتفاق الإطاري، يتعاون المبعوث الخاص أيضاً مع مؤسسات مالية منها مجموعة البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وشركاء آخرين معنيين.

191 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يعمل المكتب بصورة وثيقة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في سياق الاستراتيجية المشتركة بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن التخفيض التدريجي والمرحلي للبعثة، دعماً للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وسيواصل فريق السياسات الرفيع المستوى الذي يرأسه المبعوث الخاص، إلى جانب آلية دعم التنفيذ التابعة له اللذين أنشئنا كلاهما لتيسير تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، كفالة المواءمة بين بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها في المنطقة، بما في ذلك، في جملة أمور، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى المنسقين الإقليميين وممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

192 - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى دعم الاجتماعات والبعثات الدعوية الرفيعة المستوى التي تقوم بها القيادات النسائية في جميع أنحاء المنطقة، يدعم المكتب المجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في ما يبذله من جهود للدعوة إلى مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات بناء السلام والعمليات السياسية والانتخابية، وتعزيز قدرات الرصد والتقييم للأليات المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي والجنساني التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ودعم المجتمعات المحلية على طرفي الحدود في منع وتسوية النزاعات والعنف المرتبط بالانتخابات.

الأداء البرنامجي في عام 2021

تقديم الدعم لإطار مؤسسي يهدف إلى تنفيذ التدابير غير العسكرية

193 - في عام 2021، قدم المكتب الدعم إلى بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى وضع الإطار المؤسسي الرامي إلى تنفيذ التدابير غير العسكرية ضد القوى الهدامة، ولا سيما من خلال تفعيل فريق الاتصال والتنسيق الذي شمل اعتماد خطة عمل الفريق لفترة السنتين ووضع اختصاصات وطرائق عمل خليته التنفيذية، التي يوجد مقرها في غوما، بجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستهل المكتب أيضاً جهوداً رامية إلى تعبئة الموارد لدعم تنفيذ خطة العمل المذكورة أعلاه وبناء وتعزيز قدرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الدول الخمس الأعضاء في الفريق (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا). وعينت تلك الدول مندوبين لها في الخلية التنفيذية، في حين تولى منسق الخلية، الذي عينه مكتب المبعوث الخاص، مهامه في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

194 - وتزامناً مع ذلك، قدم المكتب الدعم للجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل المضي قدماً في تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد، الذي اعتمد في عام 2019، ومن أجل تعزيز الأداء الفعال لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، يسر المكتب اتفاق بلدان المنطقة على إجراءات منسقة للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. ويُعرض التقدّم المُحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 32).

الجدول 32 مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
عقد اجتماع أولي لبناء الثقة بين الأجهزة الأمنية في البلدان المعنية	المشاركة في اجتماعات منتظمة لبناء الثقة بين الأجهزة الأمنية في البلدان المعنية والاتفاق على مبادرات ذات أولوية بشأن القوى السلبية	تفعيل فريق الاتصال والتنسيق وخطيته التنفيذية تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال عقد حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات، تمشياً مع إعلان نيروبي
قيام وزراء العدل في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى باعتماد إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد	التنفيذ الفعال لإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد	اتفاق أعضاء شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى على توصيات لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية
تفعيل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، بما يشمل التعاون بين السلطات القضائية في الفترات الفاصلة بين اجتماعات الشبكة	إحراز تقدم في تيسير التعاون القضائي عبر الحدود، بما في ذلك من خلال بناء القدرة على إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء عن بعد لأعضاء شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى	

أثر الجائحة

195 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات شمل ما يلي: (أ) تأجيل مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون؛ (ب) تأجيل مؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى؛ (ج) تأجيل مجموعة مختارة من المؤتمرات وحلقات العمل والمناسبات التدريبية والبعثات التقنية التي تعذر عقدها أو تنظيمها باستخدام وسائل أخرى أو عبر شبكة الإنترنت. وحيثما كان ذلك عملياً، أعاد المكتب تنظيم حلقات العمل والمناسبات التدريبية حتى يتسنى تنظيمها عبر شبكة الإنترنت.

النتيجة المقررة لعام 2023

تعزيز العلاقات بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

196 - أسهم عمل المكتب، في جملة أمور منها ما يلي: (أ) جهود الحوار الجارية بين بلدان المنطقة من خلال الدبلوماسية المكوكية والبعيدة عن الأضواء التي يقوم بها المبعوث الخاص؛ (ب) مواصلة بناء الثقة بين البلدان والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدماً نحو اتباع نهج شامل للأمن يشمل تدابير عسكرية وغير عسكرية؛ (ج) الاتفاق على مجموعة من التوصيات

الرامية إلى كبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع؛ (د) بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم النساء والشباب والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في مواصلة الحوار المتزايد تدريجيا بين بوروندي ورواندا، بما في ذلك تبادل المعلومات على الصعيد التقني، مثل المعلومات المتعلقة بالأمن على طول الحدود المشتركة وعودة اللاجئين، فضلا عن قيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون باتخاذ مبادرات من أجل دعم إجراء عمليات سياسية وانتخابية تكون سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية. وعلى النحو المبين أعلاه، لم يتحقق الهدف المتمثل في عقد مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية في عام 2021، بتنظيم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبدعم من المكتب، ويعزى ذلك أساسا إلى الشواغل المتعلقة بالجائحة. وبدلا من ذلك، عقد مؤتمر القمة في 24 شباط/فبراير 2022. وفي كانون الثاني/يناير 2022، بدأ استئناف الحوار بين أوغندا ورواندا وتنفيذ القرارات ذات الصلة المتخذة في إطار العملية الرباعية، التي ييسرها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس كما هو مقرر في عام 2021.

197 - وفي عام 2023، سيواصل المكتب زيادة ارتباطاته السياسية، بما في ذلك الدبلوماسية المكوكية والبعيدة عن الأضواء، لدعم علاقات حسن الجوار وتسوية القضايا المثيرة للخلاف على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وستُعزِّز جهود المساعي الحميدة من خلال إجراء تحليلات مشتركة فيما بين أشكال وجود الأمم المتحدة ومع أصحاب المصلحة الإقليميين، فضلا عن إجراء تدخلات مصممة خصيصا بشأن الجوانب التقنية، مثل توفير الدعم التقني للآليات الإقليمية القائمة المعنية بالأمن والتعاون الاقتصادي وسيادة القانون، ضمن أمور أخرى. كما أن تقديم الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي للتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة سيظل يشكل أولوية، وسيزداد تكثفه في سياق فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية، وكذلك في ضوء القرارات المتخذة في اجتماع مؤتمر القمة الثاني، حسب الاقتضاء.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

198 - يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة بالنسبة للمكتب في أن بذل جهود رامية إلى تشجيع إحلال السلام والاستقرار الدائمين يقتضي تولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي وتوافر إرادة سياسية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل المكتب تفاعلاته مع أصحاب المصلحة من المنطقة على جميع المستويات، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب، لمواصلة تعزيز انخراط المبعوث الخاص على الصعيد السياسي. وسيواصل تعزيز النهج المتعدد المستويات الذي اعتمد بالفعل والذي يجمع بين أمور منها الشواغل الأمنية وشواغل حقوق الإنسان والإدماج. ويُعرض النقد المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 33).

الجدول 33

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
توقيع مذكرة التفاهم بين أوغندا ورواندا، بتيسير من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعقد اجتماعات متابعة بهدف	عقد القمة الرباعية الرابعة في 21 شباط/فبراير 2020 بين أوغندا ورواندا، بتيسير من أنغولا	تعزيز المشاورات والتنسيق والعمل المشترك بين المؤسسات الضامنة دعما للاتفاق الإطاري	عقد مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية، والمؤتمر الوزاري بشأن تعزيز التعاون القضائي، ومؤتمر الاستثمار	متابعة أو تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية بفعالية، وتمكين المنطقة من المضي قدما في

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إحراز تقدم في تنفيذ المذكورة	وجمهورية الكونغو الديمقراطية	بشأن السلام والأمن والتعاون	والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى	تنفيذ جدول الأعمال الإقليمي للسلام والأمن والتعاون
عقد اجتماع الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في 2 نيسان/ أبريل 2020	عقد اجتماع الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في 2 نيسان/ أبريل 2020	مواصلة الحوار المتزايد تدريباً بين بوروندي ورواندا، بما في ذلك تبادل المعلومات على الصعيد التقني، مثل المعلومات المتعلقة بالأمن على طول الحدود المشتركة وعودة اللاجئين مواصلة الالتزامات والمشاورات بين أوغندا ورواندا من أجل تطبيع علاقتهما الثنائية	مواصلة التقارب بين أوغندا ورواندا، وبين بوروندي ورواندا قيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باتخاذ مبادرات من أجل دعم إجراء عمليات سياسية وانتخابية تكون سلمية و ذات مصداقية	عقد مؤتمر القمة الحادي عشر والاحتفال بالذكرى السنية العاشرة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون
اجتماع وزيري خارجية بوروندي ورواندا في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020	اجتماع وزيري خارجية بوروندي ورواندا في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020	مواصلة الالتزامات والمشاورات بين أوغندا ورواندا من أجل تطبيع علاقتهما الثنائية	مبادرات من أجل دعم إجراء عمليات سياسية وانتخابية تكون سلمية و ذات مصداقية	تنفيذ مبادرات في إطار المرحلتين الثانية والثالثة من خطة العمل المنبثقة من استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى
قيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون باتخاذ مبادرات من أجل دعم إجراء عمليات سياسية وانتخابية تكون سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية	قيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون باتخاذ مبادرات من أجل دعم إجراء عمليات سياسية وانتخابية تكون سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية	قيام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون باتخاذ مبادرات من أجل دعم إجراء عمليات سياسية وانتخابية تكون سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية	تعاملاً مع الجماعات المسلحة، مع مراعاة قرارات اجتماع مؤتمر القمة الثاني	إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل فريق الاتصال والتنسيق وتقديم الدعم لجهود التعاون الأخرى المتصلة بالأمن التي تبذلها المنطقة
تفعيل فريق الاتصال والتنسيق وخليته التنفيذية الاتفاق على توصيات لكبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع	تفعيل فريق الاتصال والتنسيق وخليته التنفيذية الاتفاق على توصيات لكبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع	تفعيل فريق الاتصال والتنسيق وخليته التنفيذية الاتفاق على توصيات لكبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع	بدء تنفيذ الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للتوصيات المتعلقة بالموارد الطبيعية	إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالحد من استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع
بناء قدرات النساء والشباب	بناء قدرات النساء والشباب	بناء قدرات النساء والشباب	تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية للبحيرات الكبرى تنفيذاً يفضي إلى تعزيز التحليل المشترك والمبادرات المشتركة لكيانات الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية لأمن الإقليمي والتنمية المستدامة	إسهام المبادرات التي يتخذها المجلس الاستشاري المعني بالمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في النهوض بمشاركة المرأة في بناء السلام على مختلف المستويات

المنجزات المستهدفة

199 - يعرض الجدول 34 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 34

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2
1 -	تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	2	2	2	2
	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	5	5	3	5
2 -	اجتماعات مجلس الأمن، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجنة بناء السلام	5	5	3	5
باء -	توليد المعارف ونقلها				
	مشاريع التعاون التقني والميداني (عدد المشاريع)	3	3	3	3
3 -	مشاريع متعلقة بالتعاون الاقتصادي والأراضي والنزاعات	2	2	2	2
4 -	مشاريع لتعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود	1	1	1	1
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	9	2	8	4
5 -	حلقة عمل بشأن تبادل الدروس المستفادة من الانتخابات والعمليات السياسية	1	-	1	1
6 -	حلقة عمل بشأن التعاون الاقتصادي والأراضي والنزاعات	3	-	2	-
7 -	حلقات عمل بشأن حل التحديات القائمة التي تواجه تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون	2	2	3	2
8 -	حلقة عمل بشأن توفير فرص عمل للشباب وإشراكهم في الأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن	1	-	1	1
9 -	الاجتماعات السنوية للمجلس الاستشاري المعني بالمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى لدعم المبادرات الرامية على المستوى الوطني/الإقليمي إلى تمكين المرأة وتحقيق تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة	2	-	1	-

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة من خلال التفاعل، بما في ذلك الدبلوماسية المكونة والبعيدة عن الأضواء، وكذلك من خلال تيسير تبادل الآراء مع قادة المنطقة وكبار ممثلي البلدان الموقعة والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن، بما فيها الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ وبذل المساعي الحميدة لدى آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم طبقاً للمعايير الدولية؛ وبذل المساعي الحميدة لتعزيز التنسيق والتعاون ضد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبذل المساعي الحميدة لمواصلة تقديم الدعم الدولي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى وخطة العمل المنبثقة عنها.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات للتوصل إلى تقييم إقليمي ودولي مشترك للحالة في المنطقة؛ والتشاور والمشورة للتوصل إلى رؤية مشتركة للاتجاهات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان والوضع الإنساني في منطقة البحيرات الكبرى؛ والتشاور وإسداء المشورة بشأن قطع إيرادات الموارد الطبيعية عن القوى الهدامة؛ والدعوة إلى تيسير الحوار السياسي والاتفاق على تحقيق تكامل إقليمي تكون فيه الموارد الطبيعية عاملاً محركاً للرخاء المشترك؛ والدعوة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين في المنطقة؛ والدعوة إلى تشجيع اتباع نهج منسق بشأن سبل المضي قدماً في المنطقة.

بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق: بعثة تقصي الحقائق بشأن المشاركة السياسية للمرأة؛ وبعثات رصد لدى آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم؛ وبعثات تقصي الحقائق والرصد التابعة للجنة الدعم التقني بشأن الأولويات التي تحددها البلدان الموقعة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: حملة لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون؛ والتوعية من أجل تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين بشأن وضع نهج منسق لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري؛ وتنظيم حملة دعماً للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون؛ وتنظيم حملة لتقديم معلومات عن استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وخطة العمل المنبثقة منها.

العلاقات الخارجية والإعلامية: مؤتمرات صحفية وإحاطات للتوعية بالتطورات الرئيسية وتشجيع الدعم للتصدي للتحديات التي تعترض طريق السلام والأمن في المنطقة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تغطية بالفيديو لأنشطة التواصل مع الشركاء الإقليميين.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

(الميزانية العادية)

الجدول 35

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021		
مجموع الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات		
عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)					
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
				فئة الإنفاق	
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	
572,6	-	4 838,3	4 265,7	3 526,4	تكاليف الموظفين المدنيين
33,9	-	902,1	868,2	676,0	التكاليف التشغيلية
606,5	-	5 740,4	5 133,9	4 202,4	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 36

الوظائف

الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا															
متطوعو	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	مجموع الموظفين	الخدمة فئة	المجموع	خدمات الأمن العامة ^(أ)	الدولية	الفئة الفنية	المحلية	المتحدة	المجموع	و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي
30	-	7	1	22	1	1	20	-	5	7	5	1	1	-	1	2022	المعتمد لعام		
30	-	7	1	22	1	1	20	-	5	7	5	1	1	-	1	2023	المقترح لعام		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغيير

(أ) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

200 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى 5 740 400 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (4 838 300 دولار) اللازمة لاستمرار 30 وظيفة (1 وكيل أمين عام، 1 مد-2، 1 مد-1، 5 ف-5، 7 ف-4، 5 ف-3، 1 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة، 1 موظف فني وطني، 7 من الرتبة المحلية)، وستغطي كذلك التكاليف التشغيلية (100 902 دولار)، التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (100 25 دولار)، والسفر في مهام رسمية (300 260 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (600 61 دولار)، والنقل البري (39 000 دولار)، والعمليات الجوية (600 68 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (100 153 دولار)، والشؤون الطبية (14 000 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (280 400 دولار).

- 201 - وطبقت معدلات شواغر نسبتها 5 في المائة على تقديرات الوظائف الدولية، وقدرت الاحتياجات من الموارد للوظائف الوطنية على أساس افتراض شغل الوظائف بالكامل.
- 202 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الموظفين المدنيين الناجم عن الأثر المؤجل لثلاث وظائف تمت الموافقة عليها في عام 2022 وطبق عليها معدل شواغر قدره 50 في المائة في الفترة السابقة؛ (ب) ارتفاع الخدمات الأخرى الناجم عن ارتفاع الاحتياجات تحت بند خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وإدارة المؤتمرات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 203 - في عام 2022، تتوقع البعثة استخدام موارد خارجة عن الميزانية يبلغ قدرها 1,3 مليون دولار لدعم البعثة في تنفيذها للاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون من خلال مشاريع متنوعة في مختلف المجالات المواضيعية.
- 204 - وفي عام 2023، تتوقع البعثة استخدام موارد خارجة عن الميزانية يبلغ قدرها 1,6 مليون دولار لدعم البعثة في تنفيذها للاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون من خلال مشاريع متنوعة في مختلف المجالات المواضيعية.
- 205 - وتعزى الزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية المقدره المقرر استخدامها في عام 2023 مقارنة بعام 2022 إلى ما يلي: (أ) زيادة الدعم المقدم إلى البلدان الموقعة والمؤسسات المشاركة في ضمان الاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون (الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) في تنفيذ قرارات رؤساء الدول المتخذة في مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية الذي عقد في كينشاسا؛ (ب) زيادة مشاركة مكتب المبعوث الخاص في قيادة وتنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ المبادرات ذات الأولوية الواردة في خطة العمل المنبثقة من استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة 2022-2023.

9 - مكتب المبعوث الخاص للأمم العام إلى اليمن

(17 430 600 دولار)

تصدير

لقد انتهى عام 2021 بنبرة مأساوية في اليمن الذي يعاني فيه الملايين من الفقر والجوع والقيود الشديدة المفروضة على حريتهم في التنقل. واستمر فيه النزاع المسلح بلا هوادة، وأدت تعقيده إلى جعل مساعي تحقيق السلام أكثر صعوبة وإلحاحا. ومع ذلك، في أوائل نيسان/أبريل 2022، أدى العمل المتواصل الذي قام به مكنتي مع حكومة اليمن والتحالف الذي تقوده السعودية والحوثيين إلى الاتفاق على إعلان هدنة في جميع أنحاء البلد لمدة شهرين قابلة للتجديد. ولئن كان تنفيذ مختلف عناصر هذه الهدنة لا يزال جاريا ولا يزال محفوفًا بالصعاب، فإنها قد أدت في مراحلها الأولى إلى انخفاض كبير في العنف والإصابات في صفوف المدنيين في جميع أنحاء البلد، كما أدت إلى تحسينات نسبية في حرية تنقل الأشخاص والبضائع، فضلا عن تخفيف حدة التوترات الإقليمية إلى حد ما. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تكللت الهدنة بالنجاح، فقد تمثل فرصة لإطلاق عملية سياسية متعددة المسارات لإيجاد تسوية تفاوضية للنزاع.

وليس من المغالاة التشديد على أهمية هذه الخطوة. فأتطرف النزاع لم يناقشوا بشكل مباشر مجموعة واسعة من القضايا منذ عام 2016، ناهيك عن التوصل إلى تسوية شاملة، ويستمر النزاع المسلح منذ أكثر من سبع سنوات. وقد تعرض المدنيون، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، للقتل والتشريد والإفقار. ولا تزال حرب اليمن تُخاض على الجبهة الاقتصادية أيضا، حيث تتقاتل الأطراف المتحاربة على الموارد وتدفقات السلع التجارية والسياسة النقدية التي يتأثر بها جميع السكان. وقد تركت هذه الأمور اليمنيين عالقين في حالة حرب لا نهاية لها.

وقد آن الأوان منذ زمن طويل لأن تدخل أطراف النزاع في حوار سلمي فيما بينها بتيسير من الأمم المتحدة. وما زلت مقتنعا بأن وضع نهج منظم ومركز لا يتخرج من الخوض في التحديات الأساسية والمعقدة أمر لا بد منه. وقد ظل اليمنيون لفترة طويلة جدا بدون عملية سياسية وبدون أمل في انتهاء هذا النزاع. ومن خلال بدء عملية منظمة تسعى إلى معالجة العناصر الأساسية للنزاع، يمكن استعادة الأمل في إنهاء المعارك العسكرية والسياسية والاقتصادية الطاحنة.

وسيبذل مكنتي قصارى جهده لتأسيس عملية متعددة المسارات يمكنها أن تنتج حولا دائمة لهذا النزاع، وسيبحث في الوقت نفسه عن مزيد من الفرص لخفض التصعيد فورا وتعزيز المكاسب التي تحققت مؤخرا. ويتلخص طموحي في معالجة الأولويات السياسية والأمنية والاقتصادية الفورية والطويلة الأجل في إطار عملية متعددة المسارات تحت رعاية الأمم المتحدة. وسأعمل أيضا على كفالة المشاركة المجدية للمرأة في جميع جوانب أنشطتنا ومراعاة منظورات جنسانية في جميع المسائل. ومن واجب المجتمع الدولي أن يدعم اليمنيين في رسم طريق سلمي جديد يمكن من المضي قدما.

(توقيع) هانس غرونديبرغ

المبعوث الخاص للأمم العام إلى اليمن

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 206 - يتولى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن المسؤولية عن الاضطلاع بمساعي الأمين العام الحميدة الهادفة إلى التمكين من استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية ومنظمة وشاملة للجميع وبقيادة يمنية وتلبي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب اليمني، بمن فيه النساء والشباب، لإحداث تغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي هادف، على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، والوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل. وتُستمد ولاية المكتب من قرار مجلس الأمن 2014 (2011) ومن قرارات المجلس اللاحقة، بما فيها القرارات 2051 (2012) و 2140 (2014) و 2201 (2015) و 2216 (2015) و 2266 (2015) و 2342 (2017)، و 2402 (2018) و 2451 (2018) و 2452 (2019) و 2456 (2019) و 2481 (2019) و 2505 (2020)، والرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2012/469 و S/2012/470 و S/2016/488 و S/2016/489 و S/2018/126 و S/2018/127).
- 207 - وبغية كفاءة التنفيذ الكامل والفعال لقراري مجلس الأمن 2014 (2011) و 2051 (2012)، بالاقتران مع عملية الانتقال السياسي المتفق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي والآلية المنبثقة منها لتنفيذ عملية الانتقال السياسي في اليمن، أنشأ الأمين العام مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، وفقا للرسائل المتبادلة مع رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2012، ثم أُمج المكتب في مكتب المبعوث الخاص (S/2012/469) و S/2012/470؛ وانظر أيضا S/2015/283 و S/2015/284 و S/2018/126 و S/2018/127).
- 208 - وطبقا لأحكام قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، وغيره من قرارات المجلس المتعلقة باليمن، بما في ذلك القرارات 2014 (2011) و 2051 (2012)، و 2140 (2014)، و 2201 (2015) و 2451 (2018) و 2452 (2019) والرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/488)، سيواصل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن الوساطة بين الأطراف بهدف إنهاء النزاع. وستوفر البعثة التسهيلات والمشورة التقنية بشأن التفاوض على ترتيبات أمنية مؤقتة وإعداد تلك الترتيبات، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، والاضطلاع بالأعمال التحضيرية لاستئناف الحوار السياسي، بما في ذلك الحوار المتعلق بوضع واعتماد الصيغة النهائية لمشروع الدستور وخريطة الطريق للانتخابات، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
- 209 - وتشارك البعثة أيضا في التوسط في الترتيبات السياسية والأمنية والاقتصادية الرامية إلى إنهاء النزاع الحالي بين حكومة اليمن وحركة الحوثيين، وفي دعم استئناف عملية الانتقال السياسي، التي بدأت في عام 2011 وتوقفت بسبب النزاع الحالي. وعلى ضوء هذه الخلفية، تمثل الهدنة القابلة للتجديد السارية في جميع أنحاء البلد لمدة شهرين التي اتفقت عليها الأطراف في اليمن في نيسان/أبريل 2022 تطورا إيجابيا للغاية وخطوة أولى مهمة نحو استئناف عملية سياسية شاملة من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع. ولدى تنفيذ هذه الجهود، تتقاسم البعثة عنصر الدعم الخاص بها مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي تقدم أيضا تقاريرها إلى المقر عن طريق المبعوث الخاص.

برنامج العمل

الهدف

210 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض بين الأطراف لإنهاء النزاع في اليمن، والتمكين من استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية ومنظمة وشاملة للجميع بقيادة يمنية وتقود اليمنيين إلى طريق السلام المستدام.

الاستراتيجية

211 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) استخدام المفاوضات والمشاورات والدبلوماسية المكوكية للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف من أجل إنهاء النزاع في اليمن واستئناف عملية الانتقال السياسي؛

(ب) دعم عملية السلام في اليمن من خلال تقديم الدعم السياسي والتقني واللوجستي، بما في ذلك توفير الدعم للطرفين في تحديد التدابير الطويلة الأجل والأولويات الفورية المتعلقة بالقضايا السياسية والأمنية والاقتصادية اللازمة لاستئناف العملية السياسية؛ وتنفيذ اتفاق ستوكهولم؛ وتخفيف حدة النزاع على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي؛

(ج) العمل على إيجاد عملية تشاورية تشارك فيها جهات منها النساء والمجتمع المدني والشباب وتتضمن استطلاع مشاعر اليمنيين وآرائهم وتوصياتهم، سواء من خلال سبل التواصل والتفاعل المباشرة أو غير المباشرة والسبل الاقتراضية، وتدمج مراعاة الاعتبارات الجنسانية وتشرك الشباب في دبلوماسيتها ومفاوضات السلام المتعددة المسارات بشأن اتفاق السلام وعملية ما بعد المرحلة الانتقالية؛

(د) تعزيز المشاركة الدولية في حل النزاع في اليمن، لا سيما من خلال بناء الوعي وإجراء حوارات متكررة وتبادل المعلومات؛

(هـ) مواصلة تكييف وضع البعثة وموقفها تجاوباً مع السياق السياسي والبيئة التشغيلية الآخذ في التغير والتطور بغية تعزيز تنفيذ الولاية، مع التركيز على أن يكون للبعثة تمثيل متوازن وقدرات في الأراضي التي يسيطر عليها كل طرف.

212 - وفيما يتعلق بعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء حالياً على صعيد إدارة مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة وضع ترتيبات لوجستية لدعم البرامج المقررة المتعلقة بإيصال اللقاحات إلى الموظفين العاملين في اليمن، وتقديم الدعم اللوجستي والإداري لعمليات الإجلاء الطبي المحتملة.

213 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، عممت البعثة الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برنامجها على ضوء جائحة كوفيد-19. ويشمل ذلك التحديث المنتظم للتدابير المخففة من انتشار جائحة كوفيد-19 بما يتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية والتوصيات الحكومية، مع التركيز على أوجه الكفاءة التشغيلية حيثما أمكن ذلك. وكانت لهذا الأمر أهمية خاصة لدى تنفيذ الإرشادات المتعلقة ببروتوكولات تتبع المخالطين والعزل.

214 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) إبرام اتفاق سلام بين الأطراف لتحديد الترتيبات الأمنية والسياسية المؤقتة اللازمة للدخول في فترة انتقالية تكون مستدامة وسلمية وشاملة للجميع؛

- (ب) وضع آلية تشاركية شاملة لمختلف أصحاب المصلحة السياسية والاجتماعية من اليمنيين، بمن فيهم النساء والشباب، من أجل إثراء العملية السياسية التي تجري على المسار الأول وتيسرها الأمم المتحدة؛
- (ج) زيادة الثقة بين الأطراف ومشاركتها في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة من أجل استئناف المحادثات السياسية؛
- (د) زيادة الثقة بين الأطراف من أجل استئناف المحادثات السياسية، بسبل منها التركيز على العناصر السياسية والأمنية والاقتصادية؛
- (هـ) تحسين خيارات الحوكمة الأمنية على الصعيدين الوطني والمحلي؛
- (و) التنفيذ الفعال والشفاف للترتيبات الأمنية الانتقالية التي جرى التفاوض عليها؛
- (ز) إعطاء الأولوية للعمل مع الشركاء في مجال سلامة المجتمعات المحلية لدعم الحوار بين المجتمعات المحلية وعناصر الأمن؛
- (ح) وضع خطة انتقالية شاملة للجميع تسترشد بمنظور المرأة والمنظور الجنساني، وتشمل آليات وهيئات للتنفيذ؛
- (ط) استمرار تنفيذ اتفاق استكهولم، بما يشمل تدفق الواردات التجارية، بما فيها الوقود، دون انقطاع إلى موانئ الحديد، ومواصلة عمليات تبادل الأسرى؛
- (ي) الاسترشاد بمنظور المرأة والمنظور الجنساني في جميع المجالات الفنية والاتفاقات والترتيبات وآليات التنفيذ، عند الاقتضاء.

العوامل الخارجية لعام 2023

215 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2023 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) مشاركة طرفي النزاع في عملية السلام التي تتخذ شكل جولات متتابعة من مشاورات السلام تحت رعاية المبعوث الخاص، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض؛
- (ب) استمرار وجود الفريق الاستشاري التقني المعني بالمرأة اليمنية وإسهامه في العملية من خلال إسداء المشورة للبعثة وعملية السلام بشأن شواغل المرأة ووجهات نظرها؛
- (ج) زيادة قدرة البعثة على الوصول إلى أصحاب المصلحة اليمنيين الرئيسيين، وإن كان ذلك الوصول مقيدا ببعض القيود التي تفرضها الأطراف وما يمليه الوضع الأمني في الميدان؛
- (د) ستعزز البعثة حضورها داخل اليمن، بما في ذلك تفاعلها مع النساء والشباب، وستوسع نطاق تواصلها لتشمل الدوائر اليمنية داخل البلد وخارجه من خلال الأدوات الرقمية وبعثات التوعية المحددة والزيارات.

216 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى في تنفيذ ولاية بذل المساعي الحميدة، سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه التعاون بشكل وثيق مع الدول الأعضاء ومجلس الأمن وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب بذل جهود مشتركة مع المؤسسات المالية الدولية لتيسير وضع استراتيجيات استجابة مشتركة متعلقة بالتخطيط لمرحلة ما بعد إبرام الاتفاق، بما في ذلك أنشطة التعافي وبناء السلام.

- 217 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل البعثة تعاونها مع المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ومع فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن. وإضافة إلى ذلك، فإن وكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن ممثلة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية باليمن في المقر، مما يكفل التنسيق والاتساق في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن في المجالات السياسية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان وفي مجالات أخرى.
- 218 - وستواصل البعثة التشاور والتنسيق الوثيقين مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والبعثات السياسية الخاصة في المنطقة، حسب الاقتضاء. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 2452 (2019)، تنسق البعثة بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي تقدم تقاريرها إلى المقر عن طريق المبعوث الخاص ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وتتقاسم هيكلًا متكاملًا للدعم مع بعثة دعم اتفاق الحديدة.
- 219 - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وسيواصل المكتب المشاركة في مبادرات على الصعيدين الوطني والمحلي تعزز مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية وتمتعها بحقوق المواطنة الكاملة ومراعاة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة واحتياجاتها وشواغلها الأمنية في عمليتي التخطيط والتحضير للمرحلة الانتقالية وفي عمليات التعافي المبكر وتسوية النزاعات وبناء السلام.

الأداء البرنامجي في عام 2021

بناء زخم بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل

- 220 - خلال عام 2021، واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى استئناف العملية السياسية وجلب الأطراف إلى التوصل إلى ترتيب من شأنه أن يؤدي إلى اتفاق سلام شامل وإنهاء الحرب في اليمن. وعقدت البعثة مجموعة واسعة من الاجتماعات مع الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية من خلال الدبلوماسية المكوكية في اليمن وفي عواصم إقليمية ومواقع أخرى خارج المنطقة. وكان إحراز تقدم أمرا صعبا بسبب حدوث تصعيد عسكري بالتزامن مع أزمة اقتصادية طال أمدها.
- 221 - ولمعالجة هذه المسائل، ركز المبعوث الخاص السابق، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021، على دعم الجهود الرامية إلى تمكين الأطراف من استئناف عملية سياسية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة من خلال طرح مقترح ذي أربع نقاط ركز على ما يلي: إعلان وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وتسهيل فتح مطار صنعاء الدولي، وضمان تدفق الوقود والسلع الأخرى دون عوائق إلى اليمن عبر موانئ الحديدة، واستئناف العملية السياسية.
- 222 - وفي تموز/يوليه 2021، غادر المبعوث السابق البعثة لكي يتولى المنصب الذي عُين فيه في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتولى المبعوث الخاص المعين حديثا منصبه في أيلول/سبتمبر 2021. وواصل السعي إلى إجراء اتصالات مع أطراف النزاع ووسع زيارته في اليمن لتشمل عدن وتعز والمخاء. ومكنت هذه الزيارات البعثة من جمع آراء متنوعة عن الحالة الراهنة ومستقبل البلد والسبل الممكنة للتوصل إلى حل نهائي للنزاع.
- 223 - وتبدأ البعثة حاليا عملية منظمة تسعى إلى معالجة العناصر الأساسية للنزاع عن طريق وضع إطار يهدف إلى بلورة خطتها للمضي قدماً نحو عملية سياسية شاملة من خلال التركيز على ثلاثة مسارات: المسار السياسي والأمني والاقتصادي.
- 224 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في بناء زخم في اتجاه حل سياسي شامل، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد وثائق ختامية مشتركة، وتشكيل آليات محددة لتنفيذ الاتفاقات التي يُتوصل إليها في المشاورات والمفاوضات. ويعزى ذلك إلى تباين وجهات النظر، ولا سيما بشأن بعض الجوانب الاقتصادية والإنسانية الواردة في نصوص الوثائق، وانعدام الزخم الكافي لخفض مستوى المواجهة العسكرية. ولم يتكلم بالنجاح الاجتماع المتعلق بالأسرى الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2021 على الرغم من إجراء مشاورات دامت أربعة أسابيع، إذ لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق جديد على إطلاق سراح المزيد من المحتجزين. ومع ذلك، انفتحت الأطراف على مواصلة مناقشة قوائم المحتجزين التي لا تزال قيد النظر وتعهدت بالتوصل إلى حل بشأن الأسماء المتنازع عليها. ويُعرض التقدّم المُحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 37).

الجدول 37
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
بدء إجراء محادثات بشأن الترتيبات السياسية والأمنية الانتقالية؛ وتعزيز استيعاب الجميع (الجنوب والمرأة)؛ وكون تنفيذ تدابير بناء الثقة جارياً على قدم وساق	لم يجر الاتفاق على وثائق ختامية مشتركة منبثقة عن المشاورات والمفاوضات؛ ولم يتحقق تشكيل آليات محددة لتنفيذ الاتفاقات	تنفيذ الوثائق الختامية المشتركة بما في ذلك آليات محددة تشمل مختلف المنظورات اليمينية

أثر الجائحة

225 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات شمل تأجيل الاجتماعات الحضرية وبعض رحلات السفر المقررة إلى اليمن والمنطقة. واستخدمت البعثة أدوات رقمية ومنصات افتراضية للتواصل مع أطراف النزاع والجهات الفاعلة اليمينية الأخرى. ومتى ما كان ذلك عملياً، سافر المبعوث الخاص للقاء أطراف النزاع والجهات الفاعلة اليمينية الأخرى، برفقة وفد محدود ومع اتباع الإجراءات الصحية اللازمة. وزادت البعثة من استخدامها لتكنولوجيا المعلومات لتنظيم اجتماعات وحلقات عمل افتراضية، بما في ذلك مع ممثلي المجتمع المدني والنساء والشباب. ولئن تسنى التكيف إلى حد ما، فقد فقدت المناقشات شيئاً من جودتها نظراً لطبيعة المحادثات وكونها معقدة. ووجهت صعوبات إضافية في الحالات التي تطلبت فيها المناقشات ترجمة شفوية إلى اللغات المحلية أو منها، ولا سيما في الاجتماعات وحلقات العمل الكبيرة.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: توسيع نطاق الاتصالات والمشاورات السياسية لإدماج مختلف وجهات النظر اليمينية على نحو أفضل وتعزيز الدفع باتجاه تحقيق سلام مستدام يتولى اليمينيون زمامه

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

226 - أسهم عمل البعثة في توسيع نطاق المشاركة في عملية السلام، وشمل ذلك إجراء مشاورات وعقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنساء والشباب ومختلف الجهات الفاعلة السياسية. ولم يتحقق الهدف لأن النزاع تصاعد بمعدل يندر بالخطر بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية. وظلت فجوة انعدام الثقة بين أطراف النزاع واسعة وازدادت اتساعاً. وركزت أطراف النزاع أيضاً على تسلسل الخطوات المؤقتة الممكنة اتخاذها، وهو ما حجب الأنظار عن الحاجة إلى الشروع في مناقشة معايير التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 38).

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
بدء إجراء محادثات بشأن الترتيبات السياسية والأمنية الانتقالية؛ وتعزيز استيعاب الجميع (الجنوب والمرأة)؛ وكون تنفيذ تدابير بناء الثقة جارياً على قدم وساق	لم يُنجز هدف عام 2020 المتمثل في اعتماد الوثائق الختامية المشتركة المنبثقة عن المشاورات والمفاوضات	على الرغم من التقدم المحرز في المشاورات، لم يُنجز بعدُ هدف عام 2021 المتمثل في تنفيذ الوثائق الختامية المشتركة بما في ذلك آليات محددة تشمل مختلف المنظورات اليمينية	توسيع نطاق الاتصالات والمشاورات السياسية للبعثة لإدماج مختلف وجهات النظر اليمينية على نحو أفضل وتعزيز الدفع باتجاه تحقيق سلام مستدام يتولى اليمينيون زمامه	مواصلة توسيع نطاق الاتصالات السياسية للبعثة إلى مختلف أطراف الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات، لإدماج مختلف وجهات النظر اليمينية على نحو أفضل وتعزيز الدفع باتجاه تحقيق سلام مستدام يتولى اليمينيون زمامه

النتيجة 2: تعبئة المجتمع الدولي دعماً لتنفيذ عملية سلام شاملة يقودها اليمينيون

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

227 - أكد المبعوث الخاص أنه لئن كان النزاع في اليمن يتطلب عملية سلام يقودها اليمينيون، فإن من الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي هذه الجهود. وقد دأبت البعثة على إشراك المجتمع الدولي لتحديد سبل العمل مع اليمينيين والتحرك نحو عملية سلام مستدامة. ومع تصاعد النزاع الذي شمل شن هجمات على البلدان المجاورة في المنطقة، واصلت البعثة إجراء حوارات منتظمة ومفتوحة مع المجتمع الدولي، لدعم تنفيذ ولايتها. وتأييد المجتمع الدولي لاستراتيجية البعثة أمر أساسي لتنفيذ ولاية البعثة ولاتباع نهج تعاوني إزاء إنهاء النزاع. وقد ثبت مؤخراً أن مواصلة تقديم دعم منسق وجماعي من المجتمع الدولي، ولا سيما من الشركاء الإقليميين، أدى دوراً أساسياً في حشد الدعم للاتفاق المتعلق بهدنة الشهرين وفي تنفيذه لاحقاً. وبإمكان المجتمع الدولي استكشاف إقامة حوارات بديلة مع الجهات الفاعلة اليمينية من شأنها أن تصب في عملية السلام، على غرار ما جرى مع اتفاق الرياض. ولئن كانت البعثة ستتولى قيادة العمل مع اليمينيين لوضع عملية سلام، فإن دعم المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية في جميع المراحل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

228 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن بإمكان المجتمع الدولي أن يعزز المسار المفضي إلى عملية سلام يقودها اليمينيون من خلال إقامة مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال التكميلية مع طائفة عريضة من المحاورين اليمينيين، دعماً للبعثة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستعزز البعثة تعاونها مع المجتمع الدولي على جميع المستويات من خلال انصباب تركيز البعثة على المسارات السياسية والعسكرية/الأمنية والاقتصادية. وسيساعد تعزيز انخراط المجتمع الدولي في اليمن على إرساء عملية سياسية شاملة يكون بمقدورها توفير أساس ناجح لإحلال السلام. وفي بعض الأحيان، كانت إمكانية وصول البعثة إلى الجهات الفاعلة اليمينية غير الأحزاب السياسية محدودة. ومن شأن العمل الوثيق مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المسارين 1 و 2، أن يمكن البعثة من العمل بشكل تعاوني على تعزيز الحوار بشأن إيجاد حل دائم للنزاع. وبوسع المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم لليمينيين من خلال إقامة شراكة مع البعثة لمناقشة وبناء توافق في الآراء بشأن الحلول السلمية والثابتة. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 39).

الجدول 39
مقياس الأداء

2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)
	-	-	-	-
تعبئة المجتمع الدولي لتحديد سبل العمل مع اليمنيين والتحرك نحو عملية سلام مستدامة				

المنجزات المستهدفة

229 - يعرض الجدول 40 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 40

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
عام 2021	عام 2021	عام 2022	عام 2023	
				ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
17	14	12	12	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
17	14	12	12	جلسات مجلس الأمن
				جيم - المنجزات المستهدفة الفنية
				المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة لإنهاء النزاع.
				التشاور والمشورة والدعوة: التشاور وإسداء المشورة بشأن المقترحات السياسية والأمنية الرامية إلى التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع وإتاحة إتمام عملية الانتقال السياسي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 41
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023		2022		2021	
	مجموع الاحتياجات غير المتكررة	الاحتياجات الفرق	الاعتمادات	النفقات		
فئة الإنفاق	(4)	(5)	(2)	(1)		
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	-	-	-	-		
تكاليف الموظفين المدنيين	-	425,1	11 292,5	10 627,6		
التكاليف التشغيلية	-	(196,5)	5 909,5	6 098,7		
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	-	228,6	17 202,0	16 726,3		

الجدول 42
الوظائف

	الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا										
	متطوعو المجموع	موظفون الرتبة الأمم المحلية المتحدة	مجموع الوظائف الدولية	الخدمات الأمن العامة	و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	الفرعي	خدمات الأمن العامة	الميدانية/ الخدمات	مجموع
المعتمد لعام 2022	101	29	11	61	1	25	35	-	11	15	6	1	1	-	1
المقترح لعام 2023	102	28	13	61	1	26	34	-	10	15	6	1	1	-	1
التغيير	1	(1)	2	-	-	1	(1)	-	(1)	-	-	-	-	-	-

230 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن 17 430 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (11 717 600 دولار) اللازمة لـ 102 وظيفة (1 وكيل أمين عام، 1 مد-2، 1 مد-1، 6 ف-5، 15 ف-4، 10 ف-3، 26 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، 13 موظفاً فنياً وطنياً، 28 موظفاً من الرتبة المحلية)، بما في ذلك الوظيفة الواحدة المقترح إنشاؤها من فئة الخدمة الميدانية في مكتب الدعم المشترك في الكويت؛ وستغطي كذلك التكاليف التشغيلية (5 713 000 دولار) التي تتألف من: السفر الرسمي (456 500 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (2 697 000 دولار)، والنقل البري (284 500 دولار)، والعمليات الجوية (904 000 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (789 400 دولار)، والخدمات الطبية (298 900 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (282 700 دولار).

231 - وفي عام 2023، يُقترح إدخال التغييرات التالية على الملاك الوظيفي: إنشاء وظيفتين، وإلغاء وظيفة واحدة، وإعادة ندب وظيفة واحدة، وتحويل وظيفة واحدة، على النحو المفصل أدناه:

- (أ) تحويل وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية في قسم الشؤون السياسية في صنعاء من الرتبة ف-3 إلى وظيفة موظف فني وطني لضمان تمثيل الموظفين الوطنيين على المستوى المناسب، ولتعزيز مهمة الاتصال والتنسيق مع مسؤولي حكومة اليمن والجهات الفاعلة السياسية والمحاورين الوطنيين، بمن فيهم النساء في صنعاء وفي أجزاء أخرى في الشمال؛
- (ب) إلغاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (من الرتبة المحلية) في وحدة الموارد البشرية في عمّان. فبعد إنجاز البعثة استعراضا دقيقا لسير عمل الموارد البشرية، تعزّم تعزيز قدراتها في مجال تنسيق أنشطة تدريب الموظفين وبناء قدراتهم، ولا سيما لفائدة الموظفين الوطنيين، بالإضافة إلى إنجاز مهام الموارد البشرية التشغيلية المعتادة المنوطة بوحدة الموارد البشرية. ونتيجة لذلك، سيلزم إنجاز مهام جديدة، وستتطلب هذه المهام مجموعات مهارات مختلفة ومن مستوى أعلى. ولذلك، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (من الرتبة المحلية) في وحدة الموارد البشرية؛
- (ج) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (موظف فني وطني) في عمّان، بالاقتران مع إلغاء وظيفة مساعد الموارد البشرية (من الرتبة المحلية)، ليتولى شاغلها تنسيق أنشطة تدريب الموظفين وبناء قدراتهم، ولا سيما لفائدة الموظفين الوطنيين، بالإضافة إلى تولي مهام الموارد البشرية التشغيلية المعتادة المنوطة بوحدة الموارد البشرية؛
- (د) إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد لمراقبة التحركات (من فئة الخدمة الميدانية) لتصبح وظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات (من فئة الخدمة الميدانية) يتولى شاغلها أداء مهام إدارة الأصول والمخزونات؛
- (هـ) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد مالي (من فئة الخدمة الميدانية) في مكتب الدعم المشترك في الكويت في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمواءمة مصادر تمويل مكتب الدعم بحيث تعكس على نحو أفضل عبء العمل وقاعدة العملاء التي يقدم لها مكتب الدعم خدمات. ويهدف هذا الإنشاء إلى تحقيق توزيع أكثر توازنا للقوى العاملة في مكتب الدعم المذكور بين البعثات السياسية الخاصة، حيث قُدمت مقترحات بتخفيض ما مجموعه ست وظائف من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإنشاء هذه الوظائف في أربع بعثات سياسية خاصة منها مكتب المبعوث الخاص إلى اليمن.

232 - وتُطبق معدل شواغر قدره 15 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية والوطنية المستمرة.

- 233 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساسا إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين الناجمة أساسا عن الإنشاء المقترح لوظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وعن جداول المرتبات المنقحة للوظائف الدولية والوظائف الوطنية؛ فضلا عن زيادة الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية الناجمة أساسا عما يلي: (أ) الاحتياجات الإضافية المتعلقة بمباني المكاتب الجديدة في عدن؛ (ب) الاحتياجات الإضافية المتعلقة بزيادة توافر خدمة الإنترنت في صنعاء وعدن؛ (ج) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالتدريب الإلزامي لموظفي السلامة والأمن؛ (د) ارتفاع أسعار الوقود في اليمن؛ ويقابل ذلك جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية نجم أساسا عما يلي: (هـ) انخفاض نسبة تقاسم التكاليف المتصلة باستئجار وتشغيل طائرة واحدة ثابتة الجناحين مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من 30 في المائة في عام 2022 إلى 25 في المائة في عام 2023؛ (و) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الشحن بسبب انخفاض عمليات الشراء.

الموارد الخارجة عن الميزانية

- 234 - في عام 2022، تتوقع البعثة استخدام موارد خارجة عن الميزانية يبلغ قدرها 381 300 دولار لدعم تقديم الخدمات الاستشارية الاقتصادية وخدمات الخبرة في الشؤون السياسية للمسارين الاقتصادي والسياسي اللذين يعمل عليهما المبعوث الخاص.

- 235 - ولا يُتوقع تخصيص موارد خارجة عن الميزانية لعام 2023 بسبب توقع الانتهاء في عام 2022 من الخدمات الاستشارية اللازمة لتقديم المشورة إلى المبعوث الخاص بشأن المسارين الاقتصادي والسياسي.

10 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار

(1 408 600 دولار)

تصدير

منذ تعييني في أواخر عام 2021، تواصلت مع جميع أصحاب المصلحة في ميانمار لفهم الصعوبات التي يواجهها مختلف المجتمعات ولفهم الرؤى غير المسبوقة التي تحتضنها هذه المجتمعات بشأن إيجاد مستقبل عادل وشامل وسلمي لبلدها في أعقاب ما عانى منه من أوجه الضعف الهائلة منذ استيلاء الجيش على السلطة. وقد توليت منصبتي في وقت يشهد تصاعد العنف وأعمالاً وحشية وأزمة إنسانية تفاقت بسبب كوفيد-19. وكان لهذه الأزمة أثرها على الاستقرار المحلي والإقليمي، مما زاد الوضع اليائس الذي يعيشه الروهينغيا والأقليات العرقية سوءاً.

وسأواصل التركيز في تنفيذ ولايتي على بناء التعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين لتيسير عملية تقودها ميانمار باعتبارها الحل العملي الوحيد للنزاع. وسأعمل بالشراكة مع المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تقديم المساعدة الملحة وبناء الثقة من خلال وقف تصعيد العنف وتيسير إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق إلى المجتمعات المحلية المتضررة، وذلك باستخدام جميع القنوات وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. ومن خلال إطلاق منصة للمرأة والسلام والأمن مشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، أمل أن أتمكن من إسماع أصوات أشد النساء تعرضاً للتهميش وأن أدفع قدماً بجدول الأعمال المتعلق بحمايتهن على المستوى المحلي.

وستظل تقع في صميم ولايتي المساعدة على معالجة الأسباب الجذرية لحرمان الروهينغيا والأقليات العرقية من حقوقهم وضمان عودتهم الآمنة والكرامة والطوعية والمستدامة. ولدى النهوض بهذه الأهداف، سأشجع على اتباع نهج متنسق ومنسق على نطاق المنظومة مع البقاء على اتصال منتظم مع مجلس الأمن والجمعية العامة.

(توقيع) نولين هيزر

المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

236 - يتولى مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار مسؤولية بذل المساعي الحميدة للأمين العام من خلال المناقشات التي يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتقديم المساعدة إلى ميانمار. وقد حددت الجمعية العامة ولايته في قرارها 248/72، وجمعتها في قراراتها 264/73 و 246/74 و 238/75 و 180/76. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، مددت الجمعية العامة الولاية إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 في قرارها 180/76. وستتظر الجمعية في التمديد المقبل للولاية في دورتها السابعة والسبعين.

237 - وسيواصل مكتب المبعوثة الخاصة بذل المساعي الحميدة للأمين العام في بيئة النزاع التي اتسعت رقعتها منذ أن استولى الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021، وهو ما أدى إلى تقادم المصاعب القائمة مسبقاً التي تواجه المجتمعات الضعيفة مثل الروهينغيا، وسيتم ذلك من خلال دعم عملية تقودها ميانمار لإيجاد حل عملي للنزاع؛ ومعالجة القضايا الأساسية والسعي إلى تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والنازحين قسراً عودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة إلى مكانهم الأصلي أو المكان الذي يختارونه؛ وتسهيل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين. وستظل محاسبة المسؤولين عن الفظائع الجماعية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان على نطاق أوسع، ومشاركة المرأة المجدية في جميع عمليات صنع القرار محور تركيز شامل. وسيطلب ذلك من المبعوثة الخاصة أن تعمل في شراكة وثيقة قائمة على الثقة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والشركاء الإقليميون، ولا سيما حكومة بنغلاديش ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع إبقاء عموم أعضاء الأمم المتحدة على علم بأنشطة المبعوثة الخاصة وأثر تلك الأنشطة.

برنامج العمل

الهدف

238 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو دعم عملية بناء دولة ديمقراطية وسلمية تقودها ميانمار.

الاستراتيجية

239 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف ومعالجة تدهور الحالة في ميانمار، سيقوم المكتب بما يلي:

(أ) تنفيذ نهج متعدد المسارات يشمل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الحرجة الأخرى على أرض الواقع دون تمييز. وستسعى المبعوثة الخاصة للأمين العام، بالشراكة الوثيقة مع المبعوث الخاص للرابطة، إلى تيسير إيصال المساعدات إلى المجتمعات المتضررة عبر جميع القنوات القائمة، وتلبية الاحتياجات المتعددة ذات الأولوية للسكان في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حماية المدنيين، والأمن الغذائي، والقدرة على امتصاص الصدمات الاجتماعية الاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، والمساعدة المتعلقة بمكافحة كوفيد-19. وستعمل المبعوثة الخاصة على تكلمة ودعم الجهود الإقليمية الرامية إلى التنفيذ الفعال لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي تم التوصل إليه خلال اجتماع قادة الرابطة بما يتماشى مع إرادة شعب ميانمار؛

(ب) الدعوة إلى عملية تقودها ميانمار وتفضي إلى مستقبل سلمي وديمقراطي وشامل. ودعماً لذلك، ستحشد المبعوثة الخاصة الدعم لنهج دولي متنسق يقوم على الوحدة الإقليمية. وستيسر المبادرات الرامية إلى دعم عودة تدريجية إلى الحكم المدني والمضي قدماً في تنفيذ المعايير الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان بما يفرضي إلى مسار توطيد الديمقراطية وإصلاحها. وستشرع المبعوثة الخاصة في اتباع نهج شاملة وتشاركية إزاء الأقليات والشباب والنساء الذين يعتبر صوتهم وتمكينهم أمراً حاسماً لإيجاد طريقة مجدية للخروج من الأزمة السياسية الراهنة وبما يتماشى مع إرادة الشعب؛

(ج) مواصلة الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لعودة الروهينغا المشردين قسراً في بنغلاديش إلى ولاية راخين بصورة طوعية وأمنة وكريمة ومستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل المبعوثة الخاصة الترويج لحل سياسي بالتشاور مع الروهينغا وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحسين ظروف الروهينغا على أرض الواقع وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، وستسعى في الوقت نفسه إلى الحصول على المزيد من الدعم الإقليمي والدولي للروهينغا والمجتمعات المضيفة في بنغلاديش بروح من المسؤولية المشتركة.

240 - وفيما يتعلق بعام 2023، ستدعم المنجزات المستهدفة المقررة للبعثة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء حالياً على صعيد إدارة مكافحة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة دعم جهود فريق الأمم المتحدة القطري لتيسير إيصال المساعدة المنقذة للحياة ولقاحات كوفيد-19 عبر جميع القنوات ولجميع المجتمعات المحلية الضعيفة، ولا سيما السكان المتضررين من النزاعات والمشردين داخلياً.

241 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تحسين الظروف المفضية إلى العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للسكان المشردين قسراً؛
- (ب) تهيئة الظروف المواتية لوقف تصعيد العنف وزيادة الثقة بين المجتمعات المحلية؛
- (ج) زيادة تقديم الدعم السياسي الدولي والإقليمي من أجل تحسين المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السكان المحتاجين، الذين تدهورت أوضاعهم تدهوراً شديداً بشكل كبير في جميع أنحاء البلد منذ استيلاء الجيش على السلطة؛
- (د) بدء عملية تقودها ميانمار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين للمضي قدماً بالمناقشات المتعلقة باستعادة المعايير الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان في إطار حل سياسي تفاوضي. وسيكون إنهاء الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب التاتاماداو خطوة أساسية وشرطاً مسبقاً لذلك.

العوامل الخارجية لعام 2023

242 - فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) ما يشهده البلد حالياً منذ استيلاء الجيش على السلطة من ارتفاع مستويات العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان العديدة، والقمع الواسع النطاق، والحاجة إلى حماية المدنيين، سيظل يطرح تحدياً كبيراً أمام كفالة اتباع سياسة متنسقة، لا سيما فيما يتعلق بتضييق فجوة انعدام الثقة بغية تحقيق المصالحة الوطنية؛
- (ب) ستظل محنة اللاجئين الروهينغا تتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل ضمان عودتهم الآمنة والكريمة والطوعية والمستدامة وإعادة إدماجهم في ميانمار؛ وستظل الأنشطة غير المشروعة والتدفقات المالية المتصلة بها، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنزاع في ميانمار وبانهيار الاقتصاد النظامي، تعوق حل النزاعات، وستظل تعرقل تعزيز سيادة القانون، وبناء المؤسسات وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- 243 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يعمل المكتب بالشراكة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما مبعوثها الخاص، والمنظمات الإقليمية الرئيسية الأخرى، ولا سيما منظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المجاورة، والمانحين الدوليين، لحشد الدعم البناء لبدء هدنة إنسانية ودعم الحوار بين جميع الأطراف المعنية، وتيسير عودة اللاجئين.
- 244 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل المبعوثة الخاصة بالتنسيق الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة عبر القنوات القائمة المشتركة بين الوكالات وبالتشاور الوثيق مع المنسقين المقيمين في ميانمار وبنغلاديش. وتواصل المبعوثة الخاصة الاضطلاع بولاية المساعي الحميدة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمكاتب المتخصصة في المقر، فضلا عن مختلف آليات حقوق الإنسان المتعلقة بميانمار التي صدر بها تكليف من مجلس حقوق الإنسان.
- 245 - ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، وسيشارك مع القادة الإقليميين الرئيسيين ذوي الصلة في تيسير إنشاء منصة للمرأة والسلام والأمن تكون مشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة وتهدف إلى إيصال أصوات أشد النساء تهميشا والنهوض بجدول أعمال المتعلق بحمايتهن.

الأداء البرنامجي في عام 2021

العودة الآمنة والكرامة والطوعية

- 246 - طوال عام 2021، بقيت البعثة على اتصال وثيق مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات المحلية في ولاية راخين، رغم تراجع التقدم المحرز في ميانمار بسبب استيلاء الجيش على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021. وواصلت المبعوثة الخاصة العمل مع المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في ميانمار، بهدف مواصلة وتمتين علاقات التماسك الاجتماعي العابرة للمجتمعات المحلية التي أقيمت فيما بينها مؤخرا، بما في ذلك مع أقلية الروهينغيا. وواصلت المبعوثة الخاصة مشاوراتها الوثيقة مع جماعات الروهينغيا وعملها مع الدول الأعضاء الرئيسية لدعم تهيئة ظروف مواتية للعودة الآمنة والكرامة والمستدامة لسكان الروهينغيا إلى ميانمار في ظل سياق سياسي سريع التغير. وحشدت الدعم البناء من الشركاء الدوليين والإقليميين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في ولاية راخين بغية تمكين عمليات العودة، وذلك بسبل منها مشاركتها في مناسبة جانبية نظمتها بنغلاديش عن أزمة الروهينغيا على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. ومع ذلك، فإن انتشار النزاع في جميع أنحاء ميانمار، واندلاع أزمة إنسانية واسعة النطاق، وحدث تراجع اقتصادي كبير في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة، قوض جهود المصالحة وإعادة إلى الوطن. وفي هذا السياق، واصلت المبعوثة الخاصة العمل عن كثب مع التنظيمات العرقية المسلحة الرئيسية ومع غيرها من أصحاب المصلحة بغية تشجيع الدخول في عملية شاملة تقودها ميانمار للخروج من الأزمة الجارية، وذلك بما يتماشى مع تصريحات مجلس الأمن الداعية إلى التكامل بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 43).

الجدول 43

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
تهيئة الظروف المواتية لعملية إعادة سلسلة	عودة اللاجئين في ظل بيئة أكثر مواتية	أدى استيلاء الجيش على السلطة إلى عرقلة التحضيرات لعمليات إعادة إلى الوطن، مما أدى إلى الاضطرار إلى إعادة صياغة التدخلات مع مراعاة الديناميات السياسية المتغيرة

أثر الجائحة

247 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2021 أثر على تنفيذ الولايات، لكن المكتب واصل جهود التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على الأنشطة التنفيذية، من خلال السعي بنشاط إلى التواصل عبر شبكة الإنترنت مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وشمل ذلك تقديم إحاطات افتراضية إلى مجلس الأمن، وعقد اجتماعات عبر شبكة الإنترنت مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك المنصة الاستشارية غير الرسمية للمرأة ومجتمعُ الروهينغيا، فضلا عن إجراء اتصالات ثنائية منتظمة عبر شبكة الإنترنت مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وعندما سمحت الظروف، تمكنت المبعوثة الخاصة من إجراء مناقشات وجها لوجه، بما في ذلك أثناء زيارتها للمنطقة، مما أتاح إجراء مناقشات أكثر فعالية ومتابعة المبادرات المقترحة.

النتيجة المقررة لعام 2023

إحراز تقدم نحو تحسين الظروف الإنسانية وإطلاق عملية شاملة وديمقراطية وسلمية لبناء الدولة تقودها ميانمار

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

248 - في عام 2021، أسهم عمل البعثة في تهيئة ظروف العودة الآمنة والطوعية والمستدامة والكرامة للاجئين الروهينغيا، بما في ذلك من خلال التشاور المنتظم مع مجموعات الروهينغيا ومع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين، لكن الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المقرر تعطلت بسبب استيلاء الجيش على السلطة وتدهور الظروف الأمنية في ميانمار.

249 - وفي عام 2023، سيركز المكتب جهوده، بالتعاون الوثيق مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على تحسين الحالة الأمنية والإنسانية في ميانمار بما يتماشى مع توافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي توصلت إليه الرابطة، كما سيركز على الحد من العنف ضد المدنيين، وتمكين عملية تقودها ميانمار من أجل إيجاد تحديد حل سياسي للأزمة الحالية وبناء بلد شامل للجميع وديمقراطي وسلمي.

250 - وسيواصل المكتب التركيز على تحسين ظروف من تبقى من الروهينغيا في ولاية راخين من خلال العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لبناء الثقة وتحسين آفاق إعادة إدماج اللاجئين العائدين. وستُدمج هذه الجهود من خلال تعزيز التنسيق بين الوكالات التي تقدم الدعم للروهينغيا، فضلا عن تحسين الدعم المقدم إلى الروهينغيا المشردين والمجموعات المضيفة في بنغلاديش كبادرة على المسؤولية المشتركة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

251 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن تعزيز التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما مع مبعوثها الخاص، أمر مهم لحشد الدعم الإقليمي وللعمل بصورة فعالة مع أصحاب المصلحة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستضفي البعثة طابعا رسميا على ترتيبات التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك المنصات المشتركة، من أجل النهوض بالمجالات السياسية الرئيسية المتعلقة بتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية وخطّة العمل المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام. ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2023 ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 44).

الجدول 44
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تواصل المناقشات الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش بشأن إطار الإعادة إلى الوطن	دعوة المبعوث الخاص إلى قطع التزامات ملموسة من جانب حكومة ميانمار بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين	بسبب استيلاء الجيش على السلطة وما تلاه من اتساع نطاق النزاع واندلاع أزمة إنسانية، اضطرت المبعوثة الخاصة إلى إعادة صياغة استراتيجيتها المتعلقة بإعادة الروهينغيا إلى وطنهم	تيسير البعثة للمبادرات المحلية الرامية إلى دعم التماسك الاجتماعي	عمل المبعوثة الخاصة مع الجهات الفاعلة الرئيسية على وقف العنف وتحسين الظروف الإنسانية، بما في ذلك في ولاية راخين لدعم عودة اللاجئين

المنجزات المستهدفة

252 - يعرض الجدول 45 أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 45

المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المنجزات المستهدفة	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	1	1	1	1
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	4	4	10	4
2 - جلسات مجلس الأمن	2	2	8	2
3 - اجتماعات الجمعية العامة	2	2	2	2
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	-	-	-	6
4 - حلقات عمل تدعمها البعثة بشأن التماسك الاجتماعي ومكافحة التمييز؛ والتمكين السياسي للمرأة؛ وترتيبات تقاسم السلطة؛ وتعزيز سيادة القانون والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ والحريات الأساسية؛ وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين	-	-	-	6
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				

المساعي الحميدة: إجراء 200 من أنشطة التواصل في إطار المساعي الحميدة مع الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتنظيمات العرقية المسلحة وبلدان المنطقة دعماً لما يلي: العودة إلى الإصلاحات الديمقراطية، والسلام والاستقرار على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية للمساعدة في دعم 14 مليون شخص محتاجين إلى المساعدة في ميانمار؛ والإعادة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة للروهينغيا إلى وطنهم وإيجاد حلول دائمة وإعادة إدماج المشردين قسراً.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء 200 مشاوره مع الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن المسائل الانتخابية والدستورية، والخيارات المتعلقة بترتيبات تقاسم السلطة، والنظام الاتحادي، والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتعاون مع آليات المساءلة الدولية، والحوكمة الرشيدة، وتعزيز سيادة القانون، وقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الحريات الأساسية، وحماية المدنيين، وحقوق الطفل، والقضاء على التمييز والعنف ضد الأقليات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإشراك النساء والشباب في مبادرات السلام.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاضطلاع بـ 20 أنشطة التوعية مع المجتمعات المحلية والشركاء الحكوميين وقادة الرأي ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وغيرهم من عناصر التغيير لدعم تنفيذ ولاية المكتب.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: مؤتمرات صحفية وبيانات وإخطارات إعلامية وورقات معلومات أساسية ومقابلات وغيرها من الأنشطة الإعلامية المتصلة بأهداف المكتب، وتطوير قدرات اتصال إضافية، بما في ذلك إنشاء موقع شبكي للبعثة السياسية الخاصة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 46
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2023	2022	2021	
الفرق	مجموع الاحتياجات الاحتياجات غير المتكررة	الاعتمادات	النفقات	فئة الإنفاق
عام 2023 مقابل عام 2022 الزيادة/(النقصان)	(4)	(3)	(1)	
(2)-(3)=(5)				
-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
254,4	-	1 116,6	862,2	تكاليف الموظفين المدنيين
0,7	-	292,0	291,3	التكاليف التشغيلية
255,1	-	1 408,6	1 153,5	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 47
الوظائف

الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية والفئات العليا																			
متطوعو	مجموع الموظفين	الخدمة فئة	مجموع الموظفين	المجموع	المدنية/ الخدمات	الوظائف الفنية	الرتبة الأمم	الوطنية	المحلية	المتحدة	المجموع	و أ ع أ ع م د-2	1-مد	5-ف	4-ف	3-ف	2-الفرعي	خدمات الأمن العامة	الدولية	الوطنية	المحلية	المتحدة	المجموع
5	-	1	-	4	-	4	-	4	-	1	1	1	-	-	1	1	1	-	-	1	2022	المعتمد لعام	
5	-	1	-	4	-	4	-	4	-	1	1	1	-	-	1	1	1	-	-	1	2023	المقترح لعام	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

253 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2023 لمكتب المبعوث الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار 1 408 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (1 116 600 دولار) اللازمة لاستمرار خمس وظائف (1 وكيل أمين عام، 1 مد-1، 1 ف-5، 1 ف-4، 1 من الرتبة المحلية)، وستغطي كذلك التكاليف التشغيلية (292 000 دولار)، التي تتألف من تكاليف السفر في مهام رسمية (150 700 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (52 600 دولار)، والنقل البري (4 800 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (14 000 دولار)، والخدمات الطبية (1 000 دولار) والوظائف والخدمات والمعدات الأخرى (68 900 دولار).

254 - وبالنسبة لعام 2023، لا يقترح أي تغيير في عدد ومستويات الوظائف. وطُبق معدل شواغر نسبته 5 في المائة على الوظائف الدولية، وتستند الموارد المقترحة لوظيفة وطنية واحدة إلى افتراض شغل الوظائف بالكامل.

255 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة لعام 2023 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022 أساساً إلى زيادة الاحتياجات من تكاليف الموظفين المدنيين الناجمة عن تطبيق جداول المرتبات المنقحة والعقد المحدد المدة الذي تعمل بموجبه المبعوثه الخاصة مقارنة بعقد على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل كان يعمل بموجبه شاغل الوظيفة السابق.

الموارد الخارجة عن الميزانية

256 - في عام 2022، تتوقع البعثة استخدام موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ 850 000 دولار لدعم الأنشطة والمبادرات ذات الصلة الرامية إلى النهوض بتنفيذ قرار الجمعية العامة 180/76 وتغطية تكاليف ثلاث وظائف (1 ف-5، 1 ف-3، 1 موظف فني وطني). وتشمل هذه الأنشطة والمبادرات ما يلي: (أ) دعم عودة اللاجئين والمشردين داخلياً من طائفة الروهينغيا؛ (ب) إقامة حوارات بين المجتمعات المحلية؛ (ج) مناهضة التمييز ومكافحة خطاب الكراهية؛ (د) دعم المصالحة الوطنية.

257 - وفي عام 2023، يُتوقع أن تدعم موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ 850 000 دولار جهودَ البعثة الرامية إلى مواصلة توطيد الديمقراطية والنهوض بالعدالة والسلام وحقوق الإنسان في ميانمار.

المرفق الأول

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات
الاستشارية والرقابية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/76/7/Add.2)

مكتب المستشارية الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظيفة المقترحة ستوفر الدعم لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بخطاب الكراهية، وترى أن المبررات المقدمة لتمويل هذه المهام على نطاق المنظومة تقتصر إلى الوضوح، وتأمل أن تجري الأمانة العامة استعراضاً لآلية التمويل المناسبة لهذه المهام (الفقرة 12).

إن المكتب، بصفته جهة التنسيق المعنية بخطاب الكراهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ورئيس الترتيبات المخصصة لهذا الموضوع المشتركة بين الوكالات، يؤدي دوراً رئيسياً في وضع السياسات وقيادة العمليات والتنسيق، وهو أمر يتطلب قدرة متفرغة سيوفرها شاغل هذه الوظيفة برتبة ف-4. ولئن كان موضوع خطاب الكراهية ذا صلة بعدد من الولايات داخل المنظومة، فإن مسؤوليات قيادة وتنسيق الجهود المبذولة فيه تقع على عاتق مكتب المستشارية الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية. وتؤدي الوظيفة برتبة ف-4 أيضاً دوراً أساسياً في دعم المكتب في تقديم مساعدته إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات السلام على تنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية.

وستواصل الأمانة العامة السعي إلى إيجاد فرص للحصول على التمويل من الصناديق والبرامج والوكالات الأخرى لتكملة هذه الجهود.

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

لدى وضع مفهوم دعم البعثة لمكتب المبعوث الخاص إلى اليمن، جرى توقع أن ينفذ عنصر دعم البعثة أنشطته في عمان وفي صنعاء وعدن وفي جميع أنحاء المنطقة. ويقدم خدمات دعم البعثة عنصر دعم متكامل للبعثات مشترك بين مكتب المبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وأجري استعراض لمفهوم هيكل الدعم المتكامل في آذار/مارس 2021. وستقدم نسخة من الوثيقة المفاهيمية المتعلقة بدعم البعثة وخطة النشر كمعلومات تكميلية إلى اللجنة الاستشارية.

ووفقاً لمفهوم دعم البعثة، تتأط مهمة حجوزات المسافرين حصراً بفريق مراقبة الحركة في صنعاء فيما يتعلق بتقلات المسافرين البرية والجوية، بينما تتولى وحدة مراقبة الحركة في عمان ترتيب نقل البضائع، باستخدام

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام اقترح، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، إجراء سبع عمليات إعادة توزيع بين عمان وصنعاء وعدن. وفي سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، اقترح الأمين العام نقل خمس وظائف من صنعاء إلى عمان. وفيما يتعلق بعام 2022، يقترح إجراء سبع عمليات إعادة توزيع أخرى. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء عمليات إعادة التوزيع المستمرة بين مواقع البعثة، وترى أنه ينبغي إدراج مفهوم العمليات وخطة النشر في سياق الميزانية المقترحة للعام المقبل، إضافة إلى تقديم شرح مفصل للحاجة المستمرة إلى إعادة التوزيع (الفقرة 18).

أصول النقل الجوي والبري الخاصة بالبعثتين. وتتولى الوحدة التي تتخذ من عمان مقرا لها أيضا مسؤولية الاضطلاع بالعمليات المتعلقة بالتخليص الجمركي، وطلبات الإعفاء الضريبي، بدءا بطلب إجراء عمليات التخليص اللازمة من السلطات المختصة، إلى تخليص الشحنات وتسليمها إلى المواقع النهائية.

واستنادا إلى مفهوم دعم البعثة هذا، فإن عمليات مراقبة الحركة في عمان منفصلة عن العمليات في صنعاء وتحتاج إلى موارد مفرغة تتولى التفاعل مع النظراء المحليين والدوليين وتقديم الدعم لعمليات التخليص والشحنات في عمان.

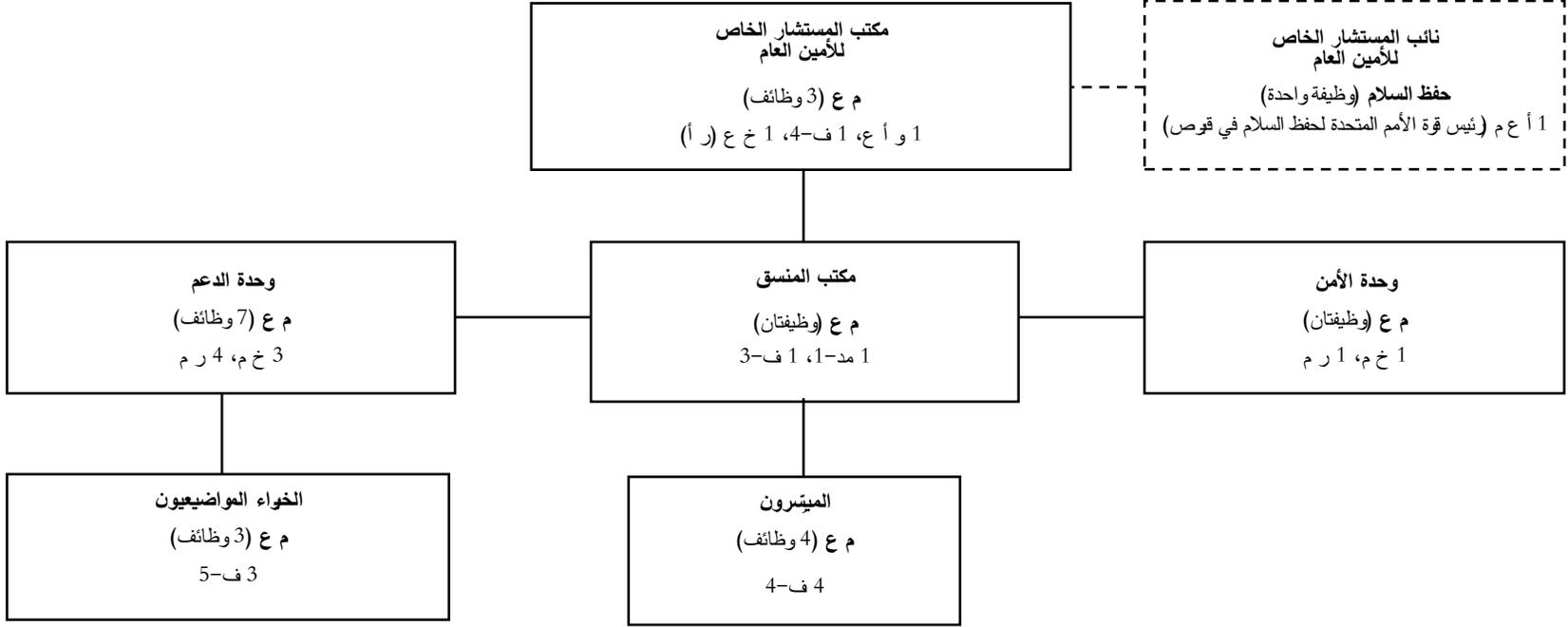
مسائل أخرى

جرى تنسيق افتراضات التخطيط الخاصة بمكتب المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004) مع البعثات العاملة في المنطقة، بما فيها مكتب المنسقة الخاصة للبنان، لكنها لا تزال مستقلة ومتميزة، ويعكس ذلك استقلال وتمايز ولايتي البعثتين اللتين تتعلقان كلتاهما بنفس البيئة التشغيلية. وتعتقد الأمانة العامة أن هناك اتساقا في الطريقة التي تنظر بها البعثتان إلى البيئة التشغيلية؛ ولا يوجد مقر مكتب المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004) في لبنان، وتُورد افتراضات التخطيط الخاصة به على نحو يعكس الولاية المحددة لتلك البعثة.

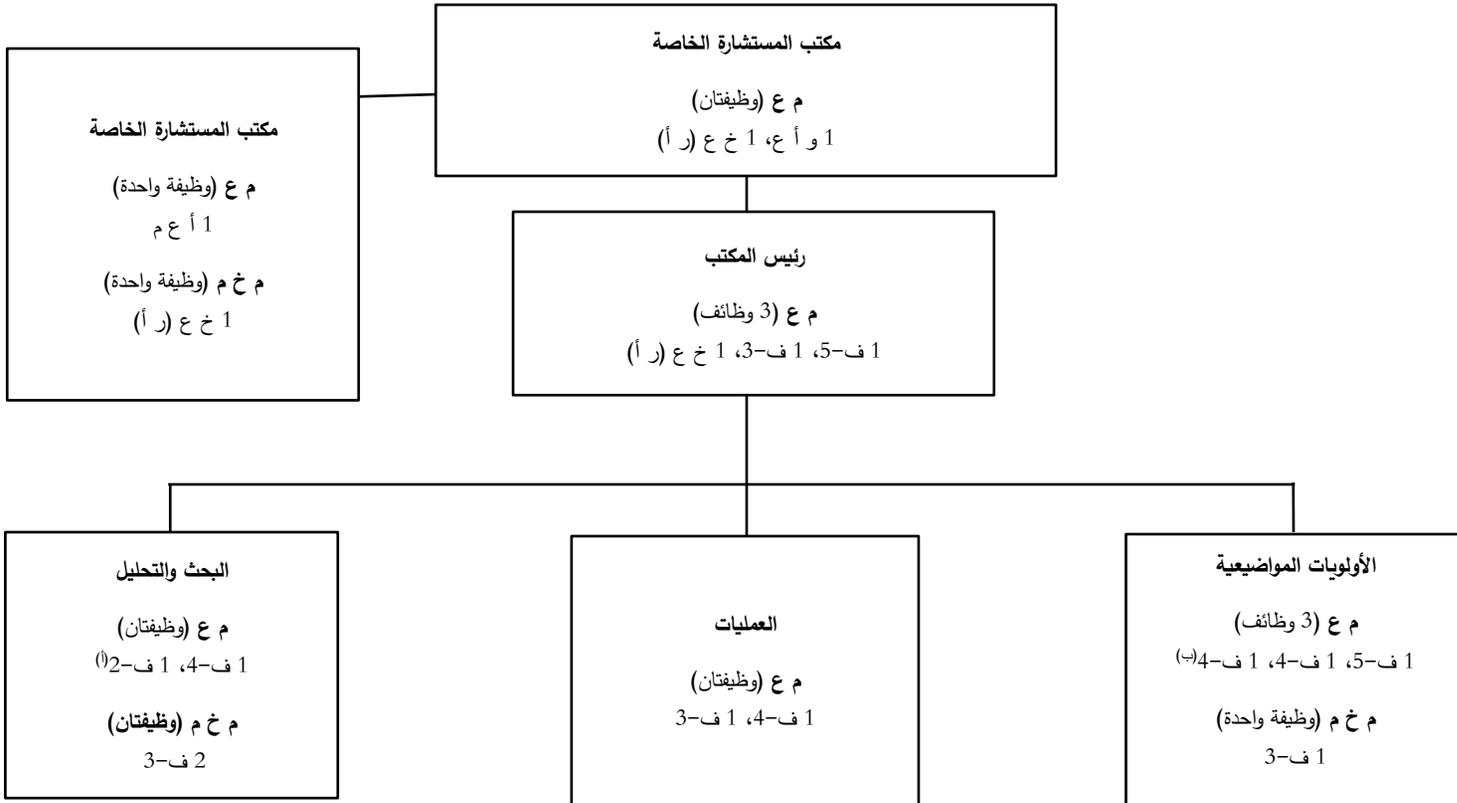
في الفقرة 111 من التقرير، تُحدّد افتراضات التخطيط فيما يتعلق بالعوامل الخارجية للخطة الشاملة لعام 2022 لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الافتراضات تختلف عن الافتراضات الواردة فيما يتعلق بمكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها لاحظت في السابق الاختلافات في افتراضات التخطيط الخاصة ببعثتين عاملتين في البلد نفسه، وتؤكد من جديد أنه ينبغي للبعثتين ضمان مزيد من الاتساق في مراعاة بيئتهما التشغيلية (الفقرة 29).

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2023

ألف - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص



باء - مكتب المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية



جيم - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

مكتب المبعوث الشخصي

م ع (وظيفتان)

1 و أ ع، 1 ف-3

دال - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

مكتب المبعوث الخاص

م ع (3 وظائف)

1 و أ ع، 1 ف-4، 1 خ ع (رأ)

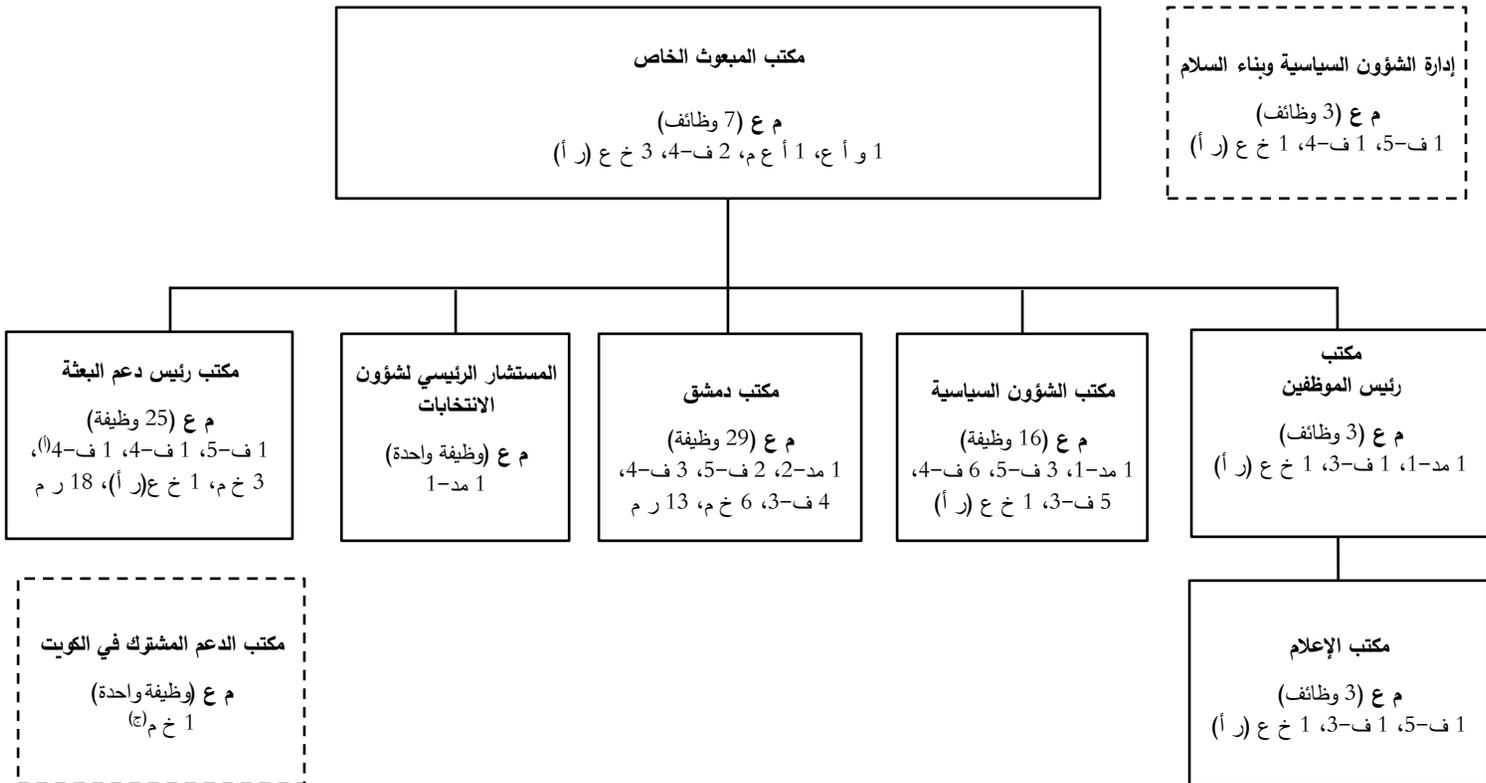
هاء - مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

مكتب ممثلة الأمم المتحدة

م ع (7 وظائف)

1 أ ع م، 1 ف-5، 2 ف-4، 2 ف-3، 1 خ ع (رأ)

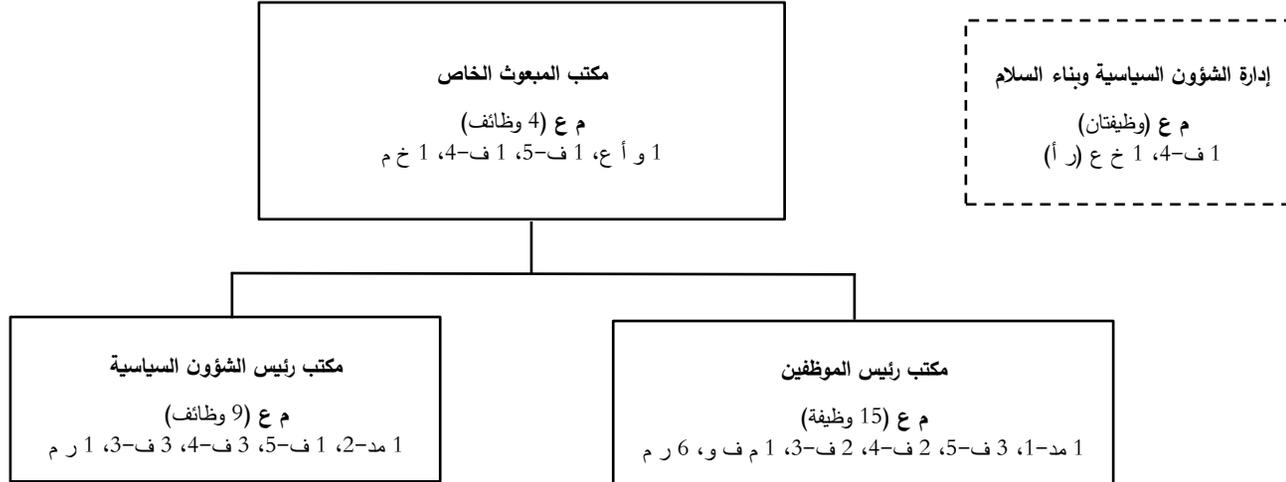
واو - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا



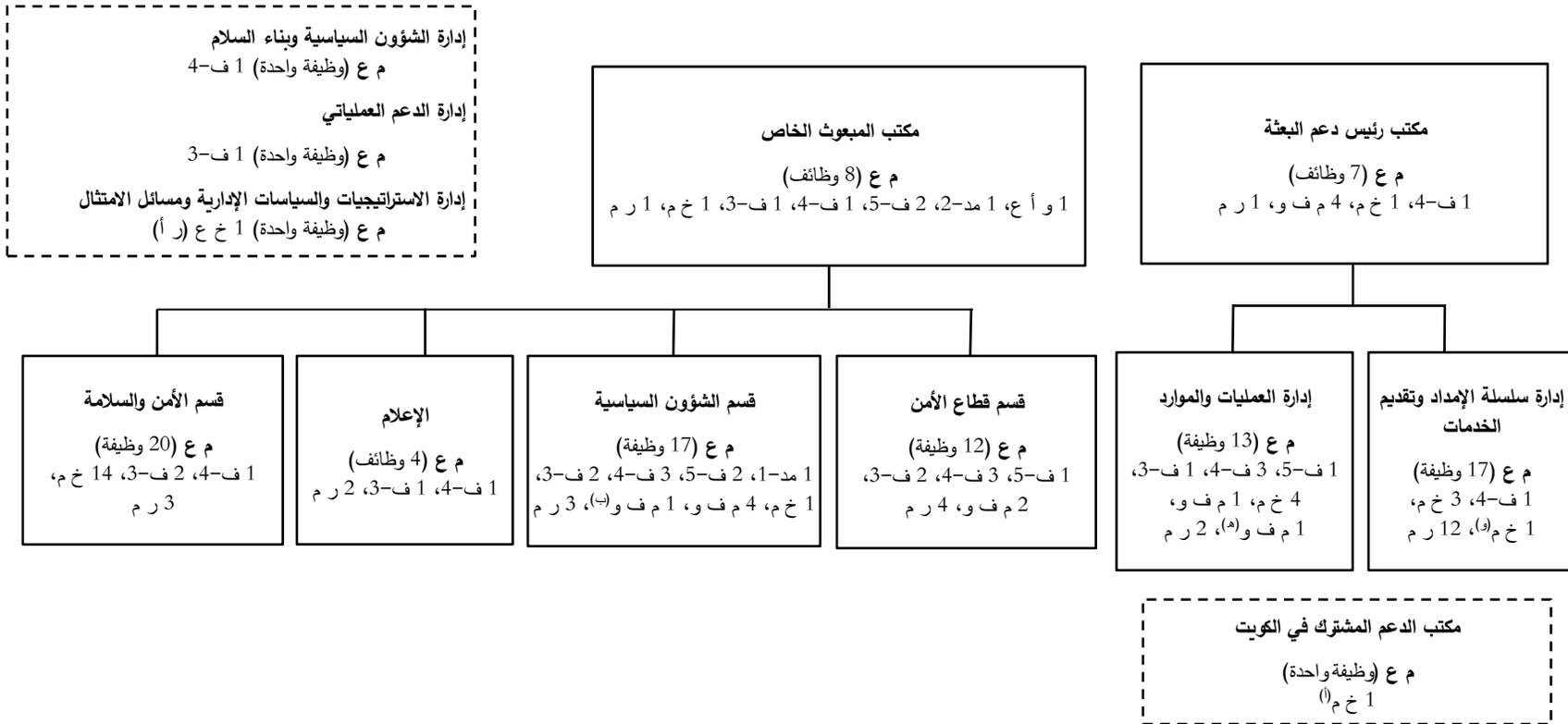
زاي - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي



حاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى



طاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن



ياء - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار

مكتب المبعوثة الخاصة

م ع (5 وظائف)

1 و أ ع، 1 مد-1، 1 ف-5، 1 ف-4، 1 ر م

م خ م (وظيفتان)

1 ف-5، 1 م ف و

إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

م خ م (وظيفة واحدة)
1 ف-3

المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، خدمة ميدانية؛ خ ع (ر أ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م، الرتبة المحلية؛ م ف و، موظف فني وطني؛ م ع، الميزانية العادية؛ و أ ع، وكيل أمين عام؛ م خ م، الموارد الخارجة عن الميزانية. وتطبق هذه المختصرات على جميع الخرائط التنظيمية الواردة في المرفق الثاني.

- (أ) وظيفة منشأة.
- (ب) وظيفة محولة.
- (ج) وظيفة منقولة.
- (د) وظيفة ملغاة.
- (هـ) وظيفة معاد تصنيفها.
- (و) وظيفة معاد ندبها.